

مدخل إلى

الليبرالية الاقتصادية



إيمون باتلر

iea



مدخل إلى الليبرالية الكلاسيكية

تأليف

إيمون باتلر

ترجمة

حبيب زريق

حازم موسى

ميرا جندي

رزان حميدة

عبد المعين السباعي

زينب أحمد

حسام شبلي

مراجعة

أحمد رضا

قائمة المحتويات

| | |
|----------|--|
| 1..... | نبذة عن المؤلف |
| 3..... | شكر وتقدير |
| 4 | تمهيد |
| 9..... | ملخص |
| 12..... | 1. مقدمة |
| 14..... | 2. ما الليبرالية الكلاسيكية |
| 27..... | 3. الليبرالية الكلاسيكية: شجرة العائلة |
| 44..... | 4. الليبرالية الكلاسيكية والحرية |
| 57..... | 5. الأخلاقيات الليبرالية الكلاسيكية |
| 71..... | 6. السياسات الليبرالية الكلاسيكية |
| 85..... | 7. المجتمع الليبرالي الكلاسيكي |
| 99..... | 8. الاقتصاد الليبرالي الكلاسيكي |
| 112..... | 9. الليبرالية الكلاسيكية اليوم |
| 125..... | 10. أهم مفكري الليبرالية الكلاسيكية |

11. اقتباسات ليبرالية كلاسيكية.....136

12. تاريخ أحداث الليبرالية الكلاسيكية.....150

إلى صديقي جون بلوندل (1952-2014)

نبذة عن المؤلف

يتولى إيمون باتلر منصب مدير معهد آدم سميث، وهو مؤسسة فكرية رائدة في وضع السياسات. يحمل باتلر شهادات جامعية في الاقتصاد وعلم النفس، وحصل على شهادة الدكتوراه في الفلسفة، وشهادة الدكتوراه الفخرية في الآداب. في سبعينيات القرن العشرين، عمل في واشنطن لصالح مجلس النواب الأمريكي، ودرّس الفلسفة في كلية هيلزديل بولاية ميتشيغان، ثم عاد إلى المملكة المتحدة للمساعدة في تأسيس معهد آدم سميث. حاز سابقاً على الجائزة الوطنية للمشاريع الحرة في المملكة المتحدة.

ألّف إيمون كتباً عن الاقتصاديين الرواد ميلتون فريدمان، وفريدريش فون هايك، ولودفيغ فون ميزس، وكتاباً تمهيدياً عن المدرسة النمساوية في الاقتصاد وكتاب ثروة الأمم المختصر. كتب لمعهد الشؤون الاقتصادية (IEA) كتاباً تمهيدياً عن آدم سميث ولودفيغ فون ميزس ونظرية الخيار العام؛ حصل على جائزة فيشر في عام 2014 عن كتابه التمهيدي أسس لمجتمع حر. شارك إيمون في تأليف تاريخ عن ضوابط الأجور والأسعار وسلسلة من الكتب عن نسبة الذكاء. اجتذبت منشوراته الحديثة الرائجة، وهي: أفضل كتاب عن السوق، والحالة الفاسدة لبريطانيا والبيان البديل، اهتماماً كبيراً، وله مساهمات كثيرة في الإعلام المقروء والمسموع.

شكر وتقدير

أكرر شكري لمادسن بييري على إهداء المشورة وتقديم المدخلات في وقت مبكر،
ولزملائي الآخرين في معهد آدم سميث على صبرهم.

تمهيد

إن الليبرالية الكلاسيكية واحدة من أهم الفلسفات السياسية والاجتماعية الحديثة. في الحقيقة، يمكننا القول إن جهود المؤمنين بهذه المجموعة من الأفكار كانت حاسمة في ظهور العالم الحديث. فلولا حملات الذين عرفوا أنفسهم على أنهم ليبراليون كلاسيكيون وحججهم وتفكيرهم وتحليلهم، لما وجدت العديد من السمات الجوهرية للحدث، كالنمو المكثف المستمر، وخصخصة الهوية الدينية، وإلغاء العبودية.

وعلى الرغم من أهمية الليبرالية الكلاسيكية، إنها اليوم غير مفهومة جيداً، وغالباً ما يُساء تجسيدها (عن قصد في حالات كثيرة) وربطها بشكل خاطئ مع أساليب تفكير أخرى، ولا سيما النزعة المحافظة. تتمثل إحدى الصعوبات المحددة في الطريقة التي يستخدم فيها الأمريكيون مصطلح ليبرالي بمعنى «ديمقراطي اجتماعي» مما يعني أنه في العالم الناطق باللغة الإنجليزية، كان على المؤمنين بالليبرالية التقليدية أن يجدوا تسمية جديدة لأفكارهم. (لا ينطبق هذا في أوروبا القارية، حيث يحافظ مصطلح «ليبرالي» على معناه التقليدي). وقد أصبح «ليبرتاري» المصطلح المعتمد على نطاق واسع ولكن هذا غير مرضٍ لأسباب مختلفة.

في ضوء هذا، يكون كتاب إيمون باتلر مرحباً به بشكل خاص، فهو مقدمة واضحة ومنسقة جيداً لماهية الليبرالية الكلاسيكية كنظام فكري، ولمكان نشوئها،

وما تبدو عليه الآن، وما قد تؤول إليه. تكمن إحدى سمات الكتاب القيمة في طريقة عرضه للاختلافات والتنوع ضمن ما يظل رغم ذلك نهجاً متماسكاً للتفكير السياسي ومسائل السياسة العامة. (يمكن قول الشيء نفسه عن الاشتراكية والسياسة المحافظة بالتأكيد). من الجدير التفكير في بعض من الأسئلة التي يثيرها هذا الكتاب والطرق التي قد نستكشف من خلالها هذه الأسئلة أكثر.

وكما تقول الرواية التاريخية، للبرالية الكلاسيكية جذورها وأصولها كحركة سياسية في فصول التاريخ الإنجليزي وكطريقة للتفكير في القانون والحكومة يمكننا تقفي أثرها إلى القرن السابع عشر على الأقل، أو حتى قبل ذلك، إلى الوثيقة العظمى ودستورية القرون الوسطى. ومع ذلك، كما هو واضح، ثمة أيضاً منشأ لها في تاريخ أوروبا القارية، ولا سيما في فرنسا (رغم وصف إف إيه هايك بأنها «أكثر الدول الميؤوس منها في الليبرالية الكلاسيكية»). يُنسب هذا إلى عصر التنوير ومفكرين مثل كانط، إلا أنه يمكن أن يُنسب أيضاً إلى فترة أبعد تعود إلى عصر النهضة والمفكرين في أواخر العصور الوسطى كالمرتبطين بمدرسة سلامنكا، وإلى تقاليد القرون الوسطى للحكومة الدستورية والقيود المفروضة على السلطة الملكية من شبه الجزيرة الإيبيرية إلى إسكندنافيا وبولندا-ليتوانيا. ومع أن أصول الليبرالية الكلاسيكية نشأت في أوروبا، لا يجعل ذلك منها طريقة تفكير أوروبية. ولا ينبغي اعتبارها أيديولوجية «غربية»؛ فهي منظور عالمي في توجهه ويمكن أن يركز على التقاليد المتوافقة والمتعاطفة في جميع ثقافات العالم وحضاراته.

بالإضافة إلى الأفكار المهمة التي يعرضها هذا الكتاب ببراعة ويشرحها بوضوح، ترتبط الليبرالية الكلاسيكية أيضاً بعدد من المواقف وخصائص الأسلوب.

من أهمها التفاؤل والثقة بإمكانية تحسن حال البشر وقد تحسن في القرنين المنصرمين. ومن المواقف الأخرى ذات الصلة التطلع إلى الأمام، والتطلع إلى المستقبل بدلاً من الماضي. وقد نستشف أيضاً تركيزاً على الفردية والحكم الذاتي أو الاستقلال. ربما يكون أهمها الكياسة وحسن الظن بالمنافسين والمحاورين بدلاً من نسب أهداف ومخططات مغرضة إليهم – وهي ميزة تفتقر إليها خطابات معاصرة كثيرة.

يؤدي هذا الكتاب عملاً متقناً بوصف ماهية الليبرالية الكلاسيكية ببساطة ووضوح، ووصف ما هي ليست عليه بالاستدلال. من الواضح أنها تختلف عن الاشتراكية وغيرها من أشكال الجماعية المساواتية كالديمقراطية الاجتماعية والليبرالية الاجتماعية أو «الجديدة». كما أنها تختلف عن السياسة المحافظة، فهي عموماً أكثر تفاؤلاً، وأكثر ثقة بالعقل (مقارنة بالإيمان أو النقل)، وأقل احتراماً للمؤسسات الموروثة أو التقليدية. من الأفكار التي تتضح عند قراءة هذا الكتاب وتصبح أشد وضوحاً عند الاستزادة بالمراجع الإضافية المقترحة، هو أن الليبرالية الكلاسيكية، بعيداً عن اتصافها بنزعة محافظة، تعد عقيدة راديكالية أحدثت تغييراً هائلاً وعميقاً في ظروف وأساليب حياة معظم الناس في العالم، وبذلك قضت على الكثير من جوانب النظام القديم (وهي فكرة عبر عنها لودفيغ فون ميزس بوضوح على سبيل المثال). من الأمثلة على هذا هو الارتباط التاريخي بين الليبرالية الكلاسيكية والنسوية، مع معظم نسويات «الموجة الأولى» والليبراليين الكلاسيكيين المتحمسين ومع أمثلة كثيرة على ذلك الموقف في يومنا الراهن.

لقد طرأت تغيرات عديدة على الليبراليين الكلاسيكيين كحركة وعلى الليبرالية الكلاسيكية كمجموعة من الأفكار وأحرزا تحسناً كبيراً، ولكن كان هناك أيضاً فترة فتور كما يشير الكتاب، وما يزال هناك الكثير للقيام به. حين ينسى الليبراليون الكلاسيكيون هذا ويتحولون إلى مدافعين عن الطريقة التي تسير عليها الأمور، إنهم بذلك يخسرون زخمهم وجزءاً جوهرياً من هويتهم. وكما يوضح الكتاب أيضاً من خلال مناقشته للتطورات الفكرية الجديدة التي طرأت على التقاليد، هذه ليست بمجموعة ثابتة وكاملة من الأفكار مع نصوص مقدسة واستنتاجات دائمة لا تتطلب إلا الشرح والتعقيب. بل إنها حركة فكرية نابضة بالحيوية والنشاط يُعاد فيها باستمرار تطبيق الرؤى الأساسية الواردة هنا والتفكير فيها، مع صياغة أفكار وتحليلات ومقترحات جديدة والقضاء على الأخطاء المتجددة كرؤوس الهيدرا.

وفي معهد الشؤون الاقتصادية، نحن لا ندعم فلسفة سياسية معينة بشكل صريح، ناهيك عن موقف حزب أو حركة سياسية معينة. إلا أن التركيز المستمر على فهم المشاكل الاجتماعية ومعالجتها بنجاعة يستبعد بعض المقاربات في أثناء الانفتاح على أخرى. فالليبرالية الكلاسيكية واحدة من الفلسفات والحركات المتناغمة التي تجد طريقة متوافقة ومنسجمة للتفكير بالعالم وفهمه، مع أنها ليست الوحيدة. وبذلك، يكون هذا الكتاب إضافة مرحباً بها إلى قائمة معهد الشؤون الاقتصادية، فهو يقدم مساهمة كبيرة لفهم إحدى الفلسفات التكوينية في العصر الحديث بشكل أفضل.

ستيفن ديفيز

مدير التعليم

معهد الشؤون الاقتصادية

مايو 2015

إن الآراء الواردة في هذه الأفرودة -كما في جميع منشورات معهد الشؤون الاقتصادية- تخص المؤلف ولا تعبر عن آراء المعهد (فهو لا يتبنى رأياً مؤسسياً)، أو أمناء إدارته، أو أعضاء المجلس الاستشاري الأكاديمي أو كبار الموظفين. تخضع جميع أفرودرات معهد الشؤون الاقتصادية، مع بعض الاستثناءات كنشر المحاضرات، لمراجعة النظراء العمياء على يد اثنين على الأقل من الأكاديميين أو الباحثين الخبراء.

ملخص

- يعطي الليبراليون الكلاسيكيون الأولوية للحرية الفردية في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وهم يعترفون أن حريات مختلف الأشخاص قد تتعارض، ويختلفون على نطاق حدود الحرية، لكنهم يتفقون عمومًا على ضرورة تعظيم الحرية الفردية وتقليل استخدام القوة.
- يعتبرون الفرد أهم من الجماعة ويطالبون بحكومة تمثيلية محدودة تستمد شرعيتها من الشعب. وينبغي أن تلتزم الحكومات ذاتها بسيادة القانون، وينبغي إقامة العدالة وفقًا لمبادئ وإجراءات مقبولة.
- يختلف الليبراليون الكلاسيكيون حول الدور الدقيق للدولة، لكنهم يأملون عمومًا في الحد من استخدام القوة، سواء من جانب الأفراد أو الحكومات. إنهم يطالبون بدول صغيرة تلتزم بالحدود بموجب قواعد معروفة. لا تكمن المشكلة الرئيسية في السياسة في كيفية اختيار القادة، وإنما في كيفية كبح جماحهم فور توليهم السلطة.
- ليست الليبرالية الكلاسيكية كالليبرالية الأمريكية التي تقدر الحرية الاجتماعية لكنها تمنح الدولة قدرًا كبيرًا من القوة الاقتصادية. وليست فكرة فسيفسائية: فهي تعتبر الأفراد أعضاءً ينتمون إلى مجموعات مختلفة

متداخلة، بولاءات عديدة عائلية أو أخلاقية أو دينية أو غيرها. وإن مؤسسات المجتمع المدني هذه حصن منيع ضد سلطة الدولة المركزية.

- يُنظر إلى حرية التعبير والتسامح المتبادل على أنهما ركيزتان جوهريتان للتعاون السلمي بين أفراد الشعب الحر. ويجادل الليبراليون الكلاسيكيون بأن مثل هذا التعاون يفضي إلى ظهور أنظمة اجتماعية تلقائية (كالأسواق والعادات والثقافة واللغة) تكون أعقد وأنجع وأكثر تكيفاً بشكل لانهائي من أي شيء يمكن تصميمه مركزياً.

- في الاقتصاد، يؤمن الليبراليون الكلاسيكيون بأن الثروة لا تُحدثها الحكومات، بل التعاون المتبادل بين الأفراد الأحرار. ويتحقق الازدهار بالأفراد الأحرار الذين يبتكرون ويحدثون ويدخرون ويستثمرون، وفي نهاية المطاف، يتبادلون السلع والخدمات طواعية لتحقيق مكاسب مشتركة – النظام التلقائي لاقتصاد السوق الحر.

- يمكن نسب الليبرالية الكلاسيكية إلى إنجلترا الأنجلوسكسونية وما بعدها، لكنها استُمدت في معظمها من أفكار مفكرين أمثال جون لوك (1632-1704) وآدم سميث (1723-1790) والآباء المؤسسين للولايات المتحدة. وفي الآونة الأخيرة، جدها باحثون أمثال إف إيه هايك (1899-1992) وميلتون فريدمان (1912-2006).

• يقدم عدد من الليبراليين الكلاسيكيين حججاً مختلفة للحرية. فبعضهم يعتبرها خيراً في حد ذاتها، ويلجأ آخرون إلى فكرة الحقوق الطبيعية التي يتمتع بها جميع الأفراد. ويقول البعض إن السلطة على الآخرين لا تنبثق إلا من موافقتهم على الخضوع للقوانين المنصوص عليها في العقد الاجتماعي. وآخرون يجادلون بأن الحرية الاجتماعية والسياسية تجعل الجميع أفضل حالاً.

• يقدم الليبراليون الكلاسيكيون حججاً مختلفة للتسامح أيضاً، إذ يعتقد الكثيرون أن إرغام الناس على القيام بأشياء ضد إرادتهم أمر مكلف ومؤذ وينجم عنه عواقب وخيمة. لا يجد آخرون أي مبرر للتدخل في خيارات نمط حياة الناس، شريطة ألا يتضرر أحد منها. ويستشهد البعض بفوائد السماح بتنوع الأفكار والآراء.

• ليست الليبرالية الكلاسيكية أيديولوجية ثابتة، بل طيفاً من الآراء حول القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، يقوم على الإيمان بالحرية والنفور من الإكراه الذي يمارسه فرد على آخر. وقد أُعيد إحيائها في العقود الأخيرة، لكنها تواجه الآن مسائل جديدة وملحة – كالحرية التي ينبغي أن تشمل الجماعات التي ترغب في تدمير الحرية.

1. مقدمة

الغرض من هذا الكتاب

يهدف هذا الكتاب التمهيدي إلى إتاحة مقدمة واضحة للمبادئ والشخصيات والتطورات الرئيسية في الليبرالية الكلاسيكية. وهو مصمم للطلاب والقراء العاديين الذين يمكنهم استيعاب المفاهيم العامة للحرية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، لكنهم يرغبون في عرض منهجي لعناصرها الجوهرية.

يمضي الكتاب بالليبرالية الكلاسيكية لتبني طيفٍ واسعٍ من الآراء، التي تعتبر جميعها الحرية الفردية وتقليص استخدام العنف على رأس أولوياتها، ولكنها قد تتراوح من آراء قريبة من الليبرتارية عند أحد طرفيها إلى آراء أكثر تحفظاً في الطرف الآخر. ويرى أن الليبراليين الكلاسيكيين يؤمنون إيماناً راسخاً بالحرية الفردية، لكنهم يؤمنون بضرورة وجود إدارة للحكومة والعدالة على الأقل للحفاظ عليها. يدور الجدل، بين الليبراليين الكلاسيكيين على نقاط مختلفة من الطيف، حول مدى اتساع ذلك الدور الحكومي الذي ينبغي أن يكون عليه.

مخطط الكتاب

يحدد الفصل الثاني المبادئ الأساسية العشرة التي توحد الليبراليين الكلاسيكيين، أيّاً كانت الاختلافات بينهم. ثم يعرض الفصل الثالث التطور التاريخي لليبرالية الكلاسيكية، من جذورها الأنجلوسكسونية، مروراً بالإصلاح والتنوير والثورات، وحتى انحدارها في القرن التاسع عشر وإحيائها الحديث اليوم.

يتناول الفصل الرابع الحجج المؤيدة للحرية، ويوضح وجهات النظر المختلفة والمتضاربة أحياناً لليبراليين الكلاسيكيين من تقاليد مختلفة. ثم يسلط الفصل الخامس الضوء على أفكار الليبراليين الكلاسيكيين حول الأخلاق، وأهميتها في تقليل الإكراه، سواء من جانب الأفراد أو الدولة. ويلخص الفصل السادس الجدال الشائك حول دور تلك الدولة الذي ينبغي أن يكون عليه وحدودها. يشرح الفصل السابع سبب اعتقاد الليبراليين الكلاسيكيين أن المجتمعات البشرية ذاتية التنظيم إلى حد كبير وتحقق منفعة عامة دون الحاجة إلى أي سلطة مركزية كبيرة للحفاظ عليها. ويوضح الفصل الثامن أن هذا صحيح أيضاً في الاقتصاد، بفضل تطور المؤسسات الطبيعية كالأسواق والأسعار.

يعرض الفصل التاسع الإحياء الأخير في التفكير الليبرالي الكلاسيكي، وبعض المدارس الفكرية الجديدة التي نشأت ضمن التقاليد الليبرالية الكلاسيكية. ويُختتم الكتاب بمخطط لمساهمات المفكرين الليبراليين الكلاسيكيين البارزين، وبعض الاقتباسات المهمة عن القضايا الليبرالية الكلاسيكية، وجدول زمني لتطور الليبرالية الكلاسيكية، وبعض المراجع للاستزادة.

2. ما الليبرالية الكلاسيكية؟

إن أكثر ما يميز الليبراليين الكلاسيكيين هو الأهمية التي يولونها للحرية الفردية. يحظى البشر أيضاً بقيم أخرى بالتأكيد – كالصدق والولاء والأمن والأسرة وغيرها الكثير، إلا أنه عندما يتعلق الأمر بحياتنا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، يعتقد الليبراليون الكلاسيكيون أنه ينبغي علينا أن نهدف إلى تحقيق أقصى قدر من الحرية التي يتمتع بها الأفراد.

يؤكد الليبراليون الكلاسيكيون أنه ينبغي السماح للناس بأن يعيشوا حياتهم وفقاً لاختياراتهم، مع قيام الأفراد أو السلطات الأخرى بفرض الحد الأدنى من القيود الضرورية. وهم يقبلون بأن الحرية لا يمكن أن تكون مطلقة أبداً، ما دامت حرية شخص ما قد تتعارض مع حرية شخص آخر: يمكننا أن نحظى جميعنا بحرية الحركة، لكننا مع ذلك لا نستطيع جميعاً الانتقال إلى ذات البقعة في نفس اللحظة. والحرية لا تعني أنك حرٌّ في سلب الآخرين أو تهديدهم أو إكراههم أو مهاجمتهم أو قتلهم، ما يؤدي إلى انتهاك حريتهم.

إذن، ما هي حدود الحرية الفردية؟ ليس لدى الليبرالية الكلاسيكية إجابة واحدة، فهي ليست مجموعة دوغمائية من القواعد. ولا يتفق الليبراليون الكلاسيكيون تماماً على نطاق حدود الفعل الشخصي (والحكومي) الذي ينبغي أن يكون عليه، لكنهم يتفقون عموماً على أن أي إجابة ينبغي أن تسعى إلى تعظيم الحرية الفردية، وأن أي شخص يريد تقليصها يجب أن يكون لديه سبب وجيه جداً.

المبادئ العشرة للبرالية الكلاسيكية

لفهم ماهية الليبرالية الكلاسيكية بشكل أفضل، يمكننا ذكر عشرة مبادئ يتفق عليها الليبراليون الكلاسيكيون جميعهم.

1. افتراض الحرية

لدى الليبراليين الكلاسيكيين افتراض يؤيد الحرية الفردية (individual freedom أو liberty في اللغة الإنجليزية). إنهم يريدون تعظيم الحرية في حياتنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك، لديهم مسوغات مختلفة لهذا الاستنتاج.

بالنسبة للكثيرين، الحرية جيدة في حد ذاتها. فهم يجادلون من وجهة نظر علم النفس بأن الناس -لو خُيروا- يفضلون دائماً أن يكونوا أحراراً على أن يكونوا مكرهين. ويقول آخرون، من دعاة الحقوق الطبيعية، إن الحرية شيء منحنا إياه الله أو الطبيعة. في حين يجادل البعض بأن الحرية مبنية على عقد اجتماعي يجب أن يوافق عليه الناس في «حالة الطبيعة» إذا أرادوا تفادي الفوضى والصراع.

يقترح كثيرون أن الحرية مطلب جوهري للتقدم. ويشير البعض إلى وجهة نظر إنسانية، بأن الحرية جزء جوهري من معنى كون المرء إنساناً: فالشخص الذي يتحكم فيه الآخرون ليس شخصاً كاملاً، وإنما مجرد نكرة. أخيراً، يقدر الليبراليون

الكلاسيكيون/النفعيون الحرية باعتبارها الطريقة الفضلى لتحقيق أقصى قدر من رفاهية المجتمع ككل.

2. أسبقية الفرد

يرى الليبراليون الكلاسيكيون أن الفرد أهم من الجماعة. وهم لا يضحون بحرية الفرد من أجل منفعة جماعية ما – على الأقل، لا يضحون من دون تقديم بعض المبررات الجيدة. ولديهم عدة أسباب مختلفة لهذا.

تقول إحدى وجهات النظر – تسمى *الفردية المنهجية* – إن الجماعة لا وجود لها خارج الأفراد الذين يشكلونها. لا شك أن المجتمع أكثر من مجرد مجموعة من الأفراد، تمامًا كالمنزل الذي يكون أكثر من مجرد مجموعة من القراميد. لكن المجتمع لا يحظى بعقل مستقل خاص به؛ إنهم *الأفراد* الذين يفكرون ويقدرّون ويختارون ويقودون الأحداث. فلا توجد «مصلحة عامة» جماعية خارج مصالح الأفراد الذين يشكلون ذلك المجتمع.

ثانيًا، هؤلاء الأفراد يختلفون، فما يصب في مصلحة شخص ما قد يكون ضد مصلحة الآخرين. والتضحية بحرية الفرد لصالح «الجماعة» يعني أننا سنضحي بها من أجل مجموعة محددة من المصالح، وليس من أجل مصالح الجميع.

ويتجسد سبب آخر في التجربة البسيطة. فالتاريخ يغص بأمثلة عن الشرور التي لحقت بالشعوب عندما ضحوا بحريتهم من أجل فكرة خاطئة لأحد القادة عن منفعة الجماعة. حتى في الآونة الأخيرة، ليس على المرء إلا أن ينظر إلى الفظائع

التي ارتكبها هتلر، أو التجويع والتطهير تحت حكم ستالين، أو القتل الجماعي الذي أمر به بول بوت.

رابعاً، المجتمع معقد للغاية وفي حالة مستمرة من التغير. ولا يمكن لأي سلطة بمفردها أن تعرف ما هو الأفضل للجميع في هذا العالم المعقد والديناميكي. والأفراد أقدر على اتخاذ القرارات بأنفسهم، وينبغي تركهم أحراراً للقيام بذلك.

3. التقليل من الإكراه

يود الليبراليون الكلاسيكيون تقليل الإكراه، فهم يريدون عالماً يتعايش فيه الناس بالاتفاق السلمي، لا عالماً يستخدم فيه المرء القوة أو يهدد لاستغلال الآخرين أو فرض إرادته عليهم.

وفقاً لذلك، يمنح الليبراليون الكلاسيكيون احتكار استخدام القوة للحكومة والسلطات القضائية، إلا أنهم يريدون إبقاء ذلك عند الحد الأدنى الضروري؛ فهم يدركون مدى سهولة إساءة استخدام السلطة.

يؤكد الليبراليون الكلاسيكيون أن أي استخدام للقوة لكبح أفعال الناس يجب تبريره. ويقع العبء على عاتق الشخص الذي يريد تقييد الحرية في توضيح سبب كون ذلك ضرورياً ومفيداً بما يكفي لإجازته.

عموماً، يعتقد الليبراليون الكلاسيكيون أن الأفراد ينبغي أن يكونوا قادرين على عيش حياتهم وفقاً لاختيارهم، دون الحاجة إلى طلب إذن أحد قبل أن يُقدموا

على فعل شيء ما. قد يكون هناك سبب وجيه وراء كبح أفعال الناس؛ ولكن إقامة الدليل تقع على كاهل الذين يريدون فعل ذلك.

4. التسامح

يؤمن الليبراليون الكلاسيكيون بأن السبب الوجيه الرئيسي -أو ربما الوحيد- للتدخل في حرية الناس هو لمنعهم من تهديد الآخرين أو إلحاق أذى فعلي بهم. وهم لا يعتقدون بأننا ينبغي أن نقيّد أفعال الأشخاص لمجرد أننا نستنكرها أو نعتبرها مسيئة.

على سبيل المثال، يدافع الليبراليون الكلاسيكيون عن حرية التعبير، حتى لو استخدم بعض الناس هذه الحرية للتفوه بكلام قد يراه آخرون -أو حتى الجميع- بغضبًا. وبالمثل، ينبغي أن يكون الأفراد أحرارًا في التجمع في مجموعات كالنوادي أو الاتحادات أو الأحزاب السياسية، حتى لو اعتبر آخرون أن أهدافهم وأنشطتهم كراهية. وينبغي أن يكونوا أحرارًا في المتاجرة بالسلع والخدمات، وحتى الأشياء (مثل المخدرات والدعارة) التي قد لا يوافق عليها آخرون. وينبغي أن يحظوا بحرية العيش، وتبني الآراء التي تعجبهم، واعتناق الدين الذي يريدونه.

يرى الليبراليون الكلاسيكيون أن مثل هذا التسامح ليس جيدًا في حد ذاته فحسب، فهم يعتبرون التسامح والاحترام المتبادل أساسين جوهريين للتعاون السلمي وخلق مجتمع نافع وحسن الأداء. الاختلافات البشرية هي إحدى حقائق حياتنا الاجتماعية، ولطالما كانت كذلك. ولا يعتقد الليبراليون أنه يمكن القضاء على

تلك الاختلافات، وهم مشككون بشدة في المحاولات اليوتوبية لفعل ذلك. في ضوء هذا، سيظل التسامح دائماً جزءاً ضرورياً من سير الحياة الاجتماعية.

5. الحكومة المحدودة والتمثيلية

يعترف الليبراليون الكلاسيكيون بأنه قد تكون هناك حاجة إلى استخدام بعض القوة لمنع الناس من إلحاق الأذى بالآخرين، ويتفقون على أن السلطات وحدها ينبغي أن تحظى بهذه القوة، إلا أنهم يدركون أن السلطة لا تمارسها «دولة» نزيهة، وإنما بشر حقيقيون لديهم ذات مثالب الآخرين. إنهم يعرفون أن السلطة تميل إلى الفساد، وأن السياسيين غالباً ما يستشهدون بـ«المصلحة العامة» على السياسات التي تصب في الواقع في مصالحهم الشخصية.

علاوة على ذلك، يجادل منظرو العقد الاجتماعي أمثال الفيلسوف الإنجليزي جون لوك (1632-1704) بأن سلطة الحكومة تأتي من الأفراد، وليس العكس. يتنازل الناس عن بعض من حرياتهم للحكومة من أجل تعظيم حريتهم بشكل عام، لذلك لا تحظى الحكومة بسلطات شرعية تتجاوز السلطات التي يحظى بها الأفراد أنفسهم؛ فالغرض الأساسي من الحكومة هو توسيع الحرية وليس تقييدها. وكما يجادل المفكر الثوري الأمريكي توماس بين (1737-1809) بأنه سيكون من ضمن حقوق المواطنين الإطاحة بأي حكومة تخون هذه الثقة.

لكن الثورة هي الملاذ الأخير. فالليبراليون الكلاسيكيون يعتقدون أن الديمقراطية التمثيلية والدستورية هي أفضل وسيلة مكتشفة حتى الآن لإبقاء

المشرعين مسؤولين أمام الشعب. وليست الانتخابات لاختيار قادة جيدين بقدر ما تتمحور حول التخلص من القادة السيئين. فكلما كان الناخبون أكثر دراية و يقظة، كان عملهم أفضل. ومع ذلك، للديمقراطية حدودها: فهي قد تكون طريقة جيدة لاتخاذ بعض القرارات، ولكن هذه القرارات قليلة؛ من الأفضل عادة أن نسمح للأفراد باتخاذ قراراتهم بأنفسهم.

6. سيادة القانون

ثمة مبدأ آخر يقيد السلطة ويخلق المزيد من الأمن لعامة الشعب هو سيادة القانون. هذه هي الفكرة بأننا يجب أن نُحكم بقوانين معروفة، وليس بقرارات المسؤولين الحكوميين التعسفية – ما أسماه السياسي الأمريكي جون آدامز (1735-1826) «حكومة القوانين، وليست حكومة الرجال».

يصر الليبراليون الكلاسيكيون على أن القانون ينبغي أن يُطبَّق على الجميع على قدم المساواة، بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الدين أو اللغة أو الأسرة أو أي خصائص أخرى غير ذات صلة. وينبغي أن يُطبَّق على المسؤولين الحكوميين تمامًا كما يُطبَّق على الناس العاديين؛ لا ينبغي لأحد أن يكون «فوق القانون».

يتطلب الحفاظ على سيادة القانون نظامًا للعدالة، بمحاكم مستقلة لا يمكن للأفراد أو الحكومات التلاعب بها. ويجب أن تكون هناك مبادئ قضائية أساسية مثل الأمر بالمثل أمام القضاء، والمحاكمة أمام هيئة المحلفين، والمحاكمة العادلة لمنع من هم في السلطة من استخدام القانون لمصالحهم الشخصية.

لسيادة القانون عاقبة أخرى سعيدة – إنها تجعل الحياة أكثر قابلية للتنبؤ، لأنها تمكننا من توقع كيف سيتصرف الناس (ومن بينهم المسؤولون). وبذلك نتمكن من وضع خطط طويلة الأجل دون الخوف من إخفاقها بسبب نزوات الآخرين.

7. النظام التلقائي

قد تظن أن مجتمعاً كبيراً ومعقداً يحتاج إلى حكومة كبيرة وقوية لإدارته، لكن الليبراليين الكلاسيكيين يعارضون هذا. إذ إنهم يعتقدون أن الحكومة ليست أساس النظام الاجتماعي. والمؤسسات الاجتماعية المعقدة التي نراها حولنا غير مخطط لها عموماً، فهي نتيجة الفعل البشري، لا نتيجة التصميم البشري.

على سبيل المثال، لم تكن هناك حاجة إلى سلطة مركزية أو تخطيط واعٍ لإنتاج اللغة، أو عاداتنا وثقافتنا، أو أسواق السلع والخدمات. فمثل هذه المؤسسات تنمو وتتطور ببساطة نتيجة التفاعلات التي لا تُحصى بين الأفراد الأحرار. إذا ثبتت فائدتها على مر القرون، فإنها تستمر؛ وإن لم تثبت نجاعتها، فإنها تتغير أو تُهجر.

أطلق المنظر الاجتماعي النمساوي إف إيه هايك (1899-1992) على النتيجة اسم النظام التلقائي. ويمكن أن تكون الأنظمة التلقائية معقدة بشدة، فهي تتطور من خلال اتباع الأفراد لقواعد السلوك –مثل قواعد النحو– التي قد لا يدركون حتى أنهم يتبعونها، وبالكاد يستطيعون وصفها. إنها لحماقة بالغة لدى

السياسيين والمسؤولين أن يفترضوا أن أي عقل بمفرده يمكنه استيعاب مثل هذه الأنظمة المعقدة، ناهيك عن تحسينها.

8. الملكية والتجارة والأسواق

يعتقد الليبراليون الكلاسيكيون بأن الثروة لا تحدثها الحكومات، وإنما التعاون المتبادل بين الأفراد في النظام التلقائي للسوق. فالازدهار يتحقق بواسطة الأفراد الأحرار الذين يبتكرون ويخلقون ويدخرون ويستثمرون، وفي نهاية المطاف، يتبادلون السلع والخدمات طواعية لتحقيق مكاسب متبادلة – إنه النظام التلقائي لاقتصاد السوق الحر.

ينشأ هذا النظام الاجتماعي المُحدث للثروة من قاعدة بسيطة: احترام الملكية الخاصة والعقد، ما يتيح التخصص والتجارة.

ترتبط الحرية والملكية ارتباطاً وثيقاً. فالاقتصاد السوق، والثروة التي يولدها، يعتمدان على حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات ورأس المال والأفكار. ووجود الثروة الخاصة يسهل على الناس مقاومة استغلال الحكومة الجائرة.

ولا يسمح الليبراليون الكلاسيكيون بحيازة الممتلكات بالقوة. ففي الواقع، معظم الممتلكات تُحدث – المحاصيل تُزرع، والمنازل تُشيد، والابتكارات تُطور. من الواضح أن الممتلكات تعود بالنفع على المالك، إلا أنها في الحقيقة تحقق الفائدة للجميع لأنها تعزز الرخاء على نطاق أوسع.

9. المجتمع المدني

يؤمن الليبراليون الكلاسيكيون بأن الجمعيات التطوعية أفضل من الحكومات في تلبية احتياجات الأفراد. ومع أنهم يؤكدون على أولوية الأفراد، هم يدركون أن الناس ليسوا كائنات منعزلة وفسيفسائية وأنانية. على العكس من ذلك، إنهم حيوانات اجتماعية ويعيشون ضمن العائلات والمجموعات والمجتمعات التي تشكل قيمهم جزئياً - كالنوادي والجمعيات والنقابات والأديان والمدارس والمجتمعات عبر الإنترنت والحملات ومجموعات المساعدة الذاتية والجمعيات الخيرية وجميع المؤسسات الأخرى التي نسميها المجتمع المدني.

وتعد هذه المؤسسات جزءاً مهماً من كيفية ارتباط الناس ببعضهم. فنظرتنا وقيمنا وأفعالنا تتشكل داخلها. وهي توفر أساس التفاهم المتبادل الذي يمكن أن يقوم عليه التعاون. في الحقيقة، سيكون التعاون مستحيلاً لولا حرية التنظيم بهذا الشكل.

يوفر المجتمع المدني أيضاً عازلاً بين الأفراد والحكومات. فلو كنا جميعنا أفراداً منعزلين حقاً، لقمعت الحكومات الاستبدادية حرياتنا بسهولة. لكن الدوائر المتقاطعة المعقدة في المجتمع المدني لا تثبت فحسب أن بدائل أعمال الحكومة ممكنة -الجمعيات الخيرية الخاصة مثلاً، بدلاً من الرعاية الاجتماعية الحكومية- بل تمنحنا أيضاً المصلحة المشتركة والقوة لنقاوم بها.

10. القيم الإنسانية المشتركة

يرغب الليبراليون الكلاسيكيون في تسخير إنسانيتنا المشتركة من أجل المنفعة المتبادلة. وهم يدعمون المبادئ الأساسية للحياة والحرية والملكية بموجب القانون. فتلك المبادئ، في اعتقادهم، هي أسس النظام الاجتماعي المزدهر والتلقائي الذي يقوم على الاحترام المتبادل والتسامح وعدم الاعتداء والتعاون والتبادل الطوعي بين الأفراد الأحرار.

من الناحية السياسية، يفضل الليبراليون الكلاسيكيون حرية التعبير، وحرية التنظيم، وسيادة القانون وقيوداً تُفرض على الحكومة -بما أن الحكام ليسوا أقدس من سواهم- تمنع من في السلطة من إلحاق الكثير من الأذى بالآخرين.

وهم يعرفون أن المجتمع الجيد لا يمكن أن يعتمد على الإحسان البشري فقط، فهو يعتمد أكثر على التعاون السلمي بين الأفراد المختلفين المهتمين بمصالحهم الذاتية. لذلك إنهم يفضلون الحرية والمساواة بموجب القانون، مع نظام عدالة قوي وجدير بالثقة يمنعنا من إيذاء الآخرين، دون أن يحاول توجيه حياتنا.

ومن الناحية الاقتصادية، يفضل الليبراليون الكلاسيكيون الحرية في الإنتاج والتبادل، وحرية تنقل الأشخاص والسلع ورأس المال. وهم يدافعون عن الملكية الخاصة ويرغبون في إبقاء الضرائب على ما هو ضروري لتزويد عامة الناس بالدفاع و«السلع العامة» الأخرى التي يوفرها السوق دون الحد المطلوب.

هذا بعيد كل البعد عن التجسيد الكاريكاتوري الشائع للبرالية الكلاسيكية كدولة حارسة صغيرة تعتمد مبدأ عدم التدخل. فالعدالة وحدها، مثلاً، مؤسسة

معقدة بشدة تحتاج إلى بذل جهود كبيرة ومتواصلة لحفظها. ويدرك الليبراليون الكلاسيكيون أن صون الحياة والحرية والممتلكات ليست بالمهام السهلة.

الإطار 1 ملاحظة عن الليبرالية الأمريكية

عندما يتحدث الأمريكيون عن «الليبرالية»، إن ما يقصدونه مختلف جداً عن الليبرالية الكلاسيكية. فالليبرالية الكلاسيكية، التي تُعرف أيضاً باسم «الليبرالية القديمة» أو «الليبرالية بالمعنى الأوروبي» تركز على حرية الأفراد؛ والتقليل من الإكراه؛ والملكية والتبادل الحر؛ والحكومة المحدودة والخاضعة للمساءلة التي تصون الحرية وتوسعها.

تتشارك الليبرالية الأمريكية أو «الليبرالية الجديدة» أو «الليبرالية الحديثة» في إيمانها الراسخ بالحرية الشخصية، إلا أنها تعدُّ الحرية أكثر من مجرد غياب للإكراه - إذ يمكن أن تعززها الحكومة الأبوية والقائمة على التدخل.

يقول الليبراليون الأمريكيون إن الدولة يقع على عاتقها واجب حماية الناس من أنفسهم ومن أوجه عدم المساواة المجحفة للسلطة التي غالباً ما تنشأ عن حيازة الممتلكات. وهم يطالبون بنظام رعاية اجتماعية سخّي لتعويض الفقراء ودعم العمال ضد أرباب العمل (الأقوى). ويشككون في أن الحرية الاقتصادية تعود بمنافع عامة (كالعمالة المرتفعة مثلاً) ويعتقدون أن الدولة ينبغي أن تتدخل من أجل زيادة الفرص وتوفير السلع العامة وجعل الأسواق تخدم المصلحة العامة.

يشعر الليبراليون الكلاسيكيون بريبة شديدة من سياسات كهذه. فهم يخشون من تنامي سلطة الحكومة بسهولة إلى ما هو أبعد من فائدتها؛ ويشيرون إلى أنه حتى السياسات حسنة النية غالباً ما ينجم عنها عواقب وخيمة وغير مقصودة.

3. الليبرالية الكلاسيكية: شجرة العائلة

الأسلاف الأوائل

ترجع أصول أفكار بعض الليبراليين الكلاسيكيين إلى الفيلسوف الصيني لاو تسو الذي دعا إلى الانضباط في استعمال السلطة. وقبل عشرين قرناً مضت، دعا الإمبراطور الهندي أشوكا إلى الحرية والتسامح السياسيين. وقد تبنى الإسلام الحرية الاقتصادية منذ أصوله الأولى في القرن السادس.

ولكن تلك الأمثلة تمثل أبناء عمومة الليبرالية الكلاسيكية الحديثة البعيدة. فهي تنحدر مباشرةً من سلالة أوروبية، وتحديداً إنجليزية. فطبقاً للمفكر والسياسي الليبرالي الكلاسيكي دانيال هانان (1971-)، بدأت الليبرالية الكلاسيكية بالأنجلوسكسون الذين شرعوا في استيطان ما ندعوه الآن إنجلترا قرابة عام 400.

إنجلترا الأنجلوسكسونية

تمتعت إنجلترا بدرجة أعلى من الاستقرار مقارنةً بأوروبا القارية لكونها دولة جزرية يصعب غزوها، ونشأ فيها نظام آمن لحيازة الملكية والعدالة. ولم يتحقق ذلك بناءً على رغبة شخص ما – بل كان نتيجة تدريجية للأنجلوسكسون ذوي

التفكير المستقل الواقفين مثل الثيران في أخاديدهم مدافعين عن حقوقهم ضد المتطفلين.

ولاحقًا، أدت الحاجة إلى التعايش مع الفايكنغ، الذين استوطنوا إنجلترا قرابة عام 800، إلى نشوء لغة مشتركة وترتيبات قانونية مشتركة بشكل غير مقصود أيضًا. وفي غياب أي سلطة إقطاعية على الطراز الأوروبي، فما خرج من تلك البوتقة هو القانون العام – أي قانون الأرض الذي تطور من خلال التعاملات بين الأفراد، عوضًا عن قانون الأمراء الذي يضعه الأقوياء وأصحاب النفوذ.

ولا يزال القانون العام من بين أسس الليبرالية الكلاسيكية الأساسية اليوم. ذلك أنه لم يرق على أساس ملكي، بل حدده الناس ذات أنفسهم. واحترم هذا القانون الملكية الخاصة والعقود. واعترف بالحرية في ظل القانون. لم يضطر أحد إلى طلب إذن قبل التصرف في أي شيء: ذلك أن أي شيء غير ممنوع على وجه الخصوص يعتبر قانونيًا. وكان القانون يطال الجميع، وخضع رجال القانون أنفسهم إلى المساءلة. وحتى الملوك كانوا من اختيار مجلس من الشيوخ (الويتان، أو الرجال الحكماء)، الذين كانوا يطلبون من الملوك أن يبدوا ولاءهم، وليس العكس.

الغزو والولادة الجديدة

وصل ذلك الحال إلى نهاية مفاجئة في 1066 بغزو النورمان والاحتلال العسكري. وأضحت إنجلترا تحكمها صفوة أوروبية ذات لغة وطرق سلطوية منفصلة عن

الشعب الإنجليزي. وفرضوا الإقطاعية، والقنانة، والطبقية الاجتماعية، والتشريع القانوني من الأعلى إلى الأسفل – أي النقيض التام للحريات والحكومة المحدودة التي عهدتها الأنجلوسكسون.

ولكن في غضون بضعة أجيال، تماهى النورمان تدريجيًا مع السكان المحليين. وفي ذات الوقت، أضحى الملك جون (1166-1216)، الذي كان في معزل عن حاشيته الفرنسية، استبداديًا ومنعزلًا على نحو مطرد، وأضحى يتلاعب بالقوانين بعشوائية حتى يجني أكبر قدر ممكن من الضرائب.

وكانت نتيجة ذلك، في عام 1215، أن أجبر البارونات الملك على التوقيع على الميثاق الأعظم (Magna Carta) الذي يختص بالحقوق والامتيازات.

يتعلق معظم محتوى الميثاق بالتأكيد على حقوق الملكية العتيقة للناس، وحمايتها من الافتراض العشوائي من قبل طبقة كبار الموظفين – وهو نفس نوع حقوق الحياة الآمنة التي يعتبرها الليبراليون الكلاسيكيون اليوم ذات أهمية حيوية.

ولكن جزءًا رئيسيًا من الميثاق بلور الحقوق القديمة – حقوق الكنيسة، وحقوق المدن، وحقوق الشعب بصفة عامة – ومبادئ الليبرالية الكلاسيكية مثل المحاكمة أمام هيئة محلفين وأصول المحاكمة العادلة. بل وأكد على أن الملك، على غرار أي فرد آخر، سيكون مُلزمًا بقانون الأرض. أي بعبارة أخرى، ستكون الحكومة خاضعة لحكم القانون.

ورغم أن جون تنصل من الميثاق، فقد مات بعدها بفترة وجيزة. وجلس ابنه هنري الثالث على العرش وهو قاصر، وتحولت القوة في خفاء من الملكية إلى جمعية من البارونات. وأعاد هنري إصدار الميثاق بمحض إرادته في 1225. لكن صدامات أخرى مع البارونات، يتعلق معظمها بالضرائب المفروضة لشن الحروب، أدت إلى مبادرة ليبرالية كلاسيكية أخرى في إنجلترا - وهي إنشاء البرلمان.

صعود الليبرالية الكلاسيكية

الثورات الثقافية والدينية

كتب المؤرخ الإنجليزي اللورد أكتون (1843-1902): «تُؤسس الحرية من النزاع بين السلطات». ففي أوروبا القارية، واجهت سلطة الإمبراطورية الرومانية في الغرب وسلطة الإقطاعيين اللاحقة تحدياً من صعود الكنيسة المسيحية. ولم تطور تلك السلطات مؤسسات حرة بشكل واعٍ، ولكن القيود المتبادلة التي فرضوها على بعضهم بعضاً مهدت الطريق أمام حرية شخصية أكبر.

وطد حدثان تاريخيان آخران في أوروبا أهمية الحرية الفردية في مقابل سلطة الدولة. فمن المكونات الرئيسية للثورة الثقافية المتمثلة في حركة النهضة، التي استمرت من القرن الخامس عشر إلى السابع عشر تقريباً، هو ظهور آلة الطباعة في أوروبا في 1450. فقد كسر هذا الاختراع البسيط احتكار الصفوة للعلم والتعلم، ما جعل المعرفة متاحة للأفراد العاديين. ولم يعد أحد مضطراً إلى

استشارة السلطات وطلب الإرشاد والإذن منها: فقد كان لديهم المعلومات التي يمكن أن تستند إليها اختياراتهم.

وعززت الثورة البروتستانتية، التي أشعلها مارتن لوثر في 1517، تلك الفكرة أكثر. فقد تحدت سلطة الكنيسة الكاثوليكية، ورفعت تقدير الذات للناس العاديين من خلال التأكيد على أن بوسعهم أن يكون لهم اتصال مباشر وشخصي ومتساو بالرب، دون الحاجة إلى وساطة نخبة من القساوسة.

أدى كل ذلك إلى رفع مكانة وأهمية الفرد مقابل مؤسسات القوة القائمة. وفي البلاد التي ازدهرت فيها تلك الحرية الكبرى لأقصى مدى، ازدهرت فيها أيضاً الفنون، والصناعة، والعلم، والتجارة.

ثورة سياسية

أخذت السياسة منحى مختلفاً أيضاً. فقد اجتاحت الحركة الجماعية المؤيدة للحرية، ذا ليفيلرز، إنجلترا في خمسينات القرن السابع عشر. وقادها جون ليلبرن (1614-57) الذي أصر على أن حقوق الناس فطرة يولد بها كل الناس، لا هبة تمنحها الحكومة أو القانون. ومثل أمام محكمة غرفة الملك سيئة السمعة، بعد أن تعرض للاعتقال لطباعة كتب غير مُصرح بها (متحدياً بذلك الاحتكار الحكومي)، ولكنه أبى أن ينحني أمام القضاة (مصرّاً على أنهم مساوون له) أو أن يقبل إجراءاتهم. وحتى حين وضعوه على المشهورة، ظل يدعو إلى الحرية والحقوق

المتساوية، وانتهى به المطاف في السجن لتحديه للسلطة – كما فعل بعدها بضع مرات أخرى.

وأضحى ليلبرن شخصية مشهورة معادية للمؤسسة. فقد قدم عريضة لوضع حد لاحتكارات الدولة وبينّ معالم ما يعادل وثيقة حقوق. وقد واصل ريتشارد أوفرتون (1610-63) مسيرة ليلبرن، وزُج به هو الآخر في السجن لرفضه الاعتراف بالسلطة القضائية لمجلس اللوردات، ودعا أوفرتون إلى «عقد اجتماعي» دستوري بين الأحرار الذين اعتبر أن لديهم حق في حيازة الممتلكات بأنفسهم، ولا يمكن لأي أحد آخر أن يسلب منهم هذا الحق.

كبح سلطة الملوك

عقب انتهاء الحرب الأهلية الإنجليزية (1642-51)، قُدم الملك الحاكم، تشارلز الأول، للمحاكمة وأُعدم بتهمة الخيانة العظمى – ما يمثل تأكيداً صارخاً على القيود المفروضة على سلطة الحكومة.

ولكن علاقة القوة بين الملك والبرلمان انقلبت بالفعل. إذ لم تكن دولة بريطانيا العظمى الجزرية (كما كانت حينها) في حاجة إلى جيش دائم يحميها من الغزوات المتكررة. ولذا، بخلاف أوروبا القارية، لم يكن للملك قوة يمكن له استخدامها في قمع واستغلال العامة. ولذا كان تشارلز في حاجة إلى موافقة البرلمان لزيادة الضرائب لشن حروب خارجية.

وقد أصاب ذلك الملك الغيور بالإحباط وأدى إلى نزاعات عديدة. ومن بين القرارات الأخرى التي اتخذها إيقاف عمل البرلمان، ومحاولة فرض الضرائب دون موافقته واعتقال خمسة من بين أبرز أعضائه عنوةً. وبذلك خرق العقد الضمني مع الشعب الذي يضمن حقوقه.

الثورة المجيدة

وبعد فترة (1649-60) في ظل دكتاتورية أوليفر كرومويل، تجلى ميزان السلطة مجدداً حين اضطر ابن تشارلز، تشارلز الثاني، أن يسترضي البرلمان حتى يعود ملكاً. وحين عُزل خليفته، ابن تشارلز الثاني، جيمس الثاني، دعا البرلمان ويليام (أمير أورانج الهولندي) وماري للجلوس على العرش. كان اتجاه السلطة، من الشعب إلى الملك، أوضح ما يكون.

وفي 1689، وقّع ويليام وماري على وثيقة الحقوق، وهي بمثابة تأكيد على حقوق وحرّيات الرعايا البريطانيين وتبرير لخلع جيمس الثاني على أسس انتهاك تلك الحقوق والحرّيات. ودعت تلك الوثيقة إلى نظام قضائي مستقل عن الملوك، ووضع حد لجباية الضرائب دون موافقة البرلمان، والحق في تقديم التماسات إلى حكومة دون الخوف من العقاب، وانتخابات حرة، وحرية التعبير في البرلمان ووضع حد لـ«العقوبات القاسية وغير العادية». وألهمت تلك الوثيقة مباشرة مبادرة ليبرالية كلاسيكية أخرى، وهي وثيقة الحقوق الأمريكية، بعدها بقرن واحد.

جون لوك (1632-1704)

جمع جون لوك بين المبادئ الأقدم لليبرالية الكلاسيكية في جسد حديث مُتعارف عليه للفكر الليبرالي الكلاسيكي. ومن بين أهدافه هو توضيح الكيفية التي صادر بها جيمس الثاني عرشه بانتهاكه العقد الاجتماعي. وأكد على أن جميع أشكال السيادة مصدرها الشعب الذي يرضخ إلى تلك السيادة حتى يعزز أمنه ويوسع حريته العامة فقط. وحين يُنتهك هذا العقد، لدى الأفراد كل الحق في الثورة على هذه السيادة.

طور جون لوك أيضاً نظرية الحقوق الطبيعية، وجادل بأن البشر لهم حقوق أصيلة يسبق وجودها وجود الحكومة ولا يمكن التضحية بها من أجلها. والحكومات التي تمس بتلك الحقوق غير شرعية.

ولكن ما كان يقع في صميم أفكار لوك فكرة الملكية الخاصة، التي لا تقتصر على الممتلكات المادية فقط. فقد أكد لوك على أن الناس لهم حقوق ملكية في حيواتهم، وأجسامهم، وعملهم – أي الملكية الذاتية. ومن منطلق هذا الفهم الحيوي، أدرك لوك أن الناس لهم حق ملكية في كل الأشياء التي بذلوا فيها جهداً شخصياً في خلقها – أو أي شيء «خلطوا عملهم به». وبالتالي يقتضي مبدأ الملكية الذاتية أن من الضروري أن تؤمن تلك الممتلكات بموجب القانون. وقد أرشدت تلك الأفكار العديد من المفكرين القائمين بالثورة الأمريكية.

التنوير

شهد القرن الثامن عشر إعادة إحياء جديدة للتفكير الليبرالي الكلاسيكي. ففي فرنسا، طور مونتيسكيو (1689-1755) الفكرة التي تنطوي على أنه، في مجتمع حر واقتصاد حر، يجب على الأفراد أن يتصرفوا بطرق تحافظ على التعاون السلمي بينهم - وأن يفعلوا ذلك دون الحاجة إلى الإرشاد من جانب أي سلطة. ولهذا دعا إلى نظام من الضوابط والموازين المفروضة على سلطة الحكومة - وهي بدورها فكرة أخرى أرشدت المفكرين الأمريكيين.

وفي الوقت ذاته، أدت ثورة فكرية متنامية على سلطوية الكنيسة بمفكرين مثل فولتير (1694-1778) إلى الدعوة إلى العقل والتسامح والتنوع الديني والعدالة الإنسانية. وفي الاقتصاد أيضًا، دعا مفكرون مثل تيرجو (1727-81) إلى رفع الحواجز التجارية، وتبسيط الضرائب، وأسواق عمل وزراعة أكثر تنافسية. وأوضح الفيلسوف والاقتصادي الإسكتلندي آدم سميث (1723-90)، على غرار مونتيسكيو، أن في كثير من الحالات، تميل التفاعلات الحرة بين الأفراد إلى تحقيق نتائج مفيدة عمومًا - وهو تأثير أطلق عليه اسم اليد الخفية. ذلك أن المصلحة الذاتية هي التي تحفز حياتنا الاقتصادية، ولكن علينا أن نعود على الزبائن بالفائدة قبل أن نحصل على أي فائدة لأنفسنا.

وقد ثار سميث على الاحتكارات الحكومية، والضرائب المرتفعة، والمحاباة الخانقة بين الحكومة والأعمال التجارية. واعتقد أن الأسواق الحرة التنافسية ستحرر العامة، لا سيما الفقراء العاملين. وقد أثرت أفكاره بدرجة كبيرة في السياسة وأذنت ببداية فترة طويلة من التجارة الحرة والنمو الاقتصادي.

دولة العدل

وفي تلك الأثناء، في القارة الأوروبية، طور مفكرون مثل الفيلسوف الألماني إيمانويل كانت (1724-1804) مبادئ «دولة العدل» أو «*Rechtsstat*» التي أرشدت صياغة الدستور الأمريكي والدستور الفرنسي في أواخر القرن الثامن عشر.

ودعا كانت إلى إنشاء دستور كتابي كوسيلة لضمان التعايش السلمي الدائم بين الأفراد المختلفين، وهو ما رآه بدوره شرطاً أساسياً لسعادة الإنسان ورخائه. ورفض الفكرة اليوتوبية القائلة إن التعليم الأخلاقي من شأنه أن يحد من تلك الاختلافات ويجعل أهداف الجميع تتطابق. بل إن ما يجب على الدولة فعله هو تمكين الأفراد المختلفين من الاتفاق على المنفعة المتبادلة، والدستور هو الذي يجعل هذا النظام متماسكاً.

وفي دولة العدل، تحظى مؤسسات المجتمع المدني -رابطات طوعية مثل النوادي، والمجتمعات، والكنائس- بدور متساوٍ في تعزيز هذا الوئام الاجتماعي.

وستتقيد قوى الحكومة بفصل السلطات، وسيخضع القضاء والسياسيون إلى القانون وسيتقيدون به. ولا بد للقانون نفسه من أن يكون شفافاً، ومُوضحاً، ومتناسباً. وسيقتصر استعمال القوة على النظام القضائي بحزم. ويمثل محافظة الحكومة على هذا النظام الدستوري العادل اختباراً لها.

نجاح وإعادة تقييم

بيت جديد لليبرالية الكلاسيكية

تبنى توماس بين العديد من أفكار لوك الليبرالية الكلاسيكية المتعلقة بالحقوق الطبيعية والعقود الاجتماعية، وأن الحكومة شر لا بد منه قد يتحول إلى أمر لا يُحتمل إذا تركت بلا مراقبة. وفي يناير 1776، نسج تلك الأفكار في دعوته لحمل السلاح، المنطق السليم، الذي أدان فيه بريطانيا بانتهاكها لعقدها مع المستعمرين. ولذلك كان من الطبيعي، بعد تلك العداوات، أن يبحث الأمريكيون عن عقد ليبرالي كلاسيكي بينهم وبين الحكومة التي كانوا يؤسسونها. وكان الدستور مُشبعاً بأفكار لوك عن الحقوق الطبيعية غير القابلة للتصرف، وتقسيم سلطات الحكومة بالأسلوب الذي دعا إليه مونتيسكيو.

القرن التاسع عشر

ولكن أفكاراً ليبرالية كلاسيكية جديدة وجذرية عادت إلى بريطانيا. فبحلول 1833، أمّن ناشطون ليبراليون كلاسيكيون إلغاء العبودية في كل أنحاء الإمبراطورية البريطانية تقريباً، وبحلول 1843 اكتمل هذا الإصلاح.

وعلى الصعيد الاجتماعي أيضاً، صاغ الفيلسوف والاقتصادي البريطاني جون ستوارت ميل (1806-73) مبدأ «عدم الإضرار» - أي أن من حق الناس أن يتصرفوا كما يشاءون، بشرط ألا يلحقوا الضرر بالآخرين خلال ذلك، ما ينتقص من حريتهم. ودعا أيضاً إلى فكرة «النطاق الشخصي» الذي لا يمكن للدولة أن تمسه، متبعاً بذلك الفيلسوف النفعي جيرمي بينتهام (1764-1832) الذي جادل بأن الحرية هي أفضل طريقة لتحقيق أقصى درجة من الاستفادة العامة، أو «المنفعة».

وعلى صعيد الاقتصاد، تطورت العصبية المناهضة لقانون الذرة، التي سعت إلى إنهاء الضرائب الحمائية على القمح المستورد، لتصبح مدرسة مانشستر، التي دعت الشخصيات البارزة فيها مثل ريتشارد كوبدين (1804-65) وجون برايت (1811-89) إلى سياسات عدم التدخل فيما يخص التجارة والصناعة والعمل.

إعادة التقييم والاضمحلال

ورغم ذلك، أتى التحول الصناعي السريع بعد منتصف القرن التاسع عشر بتحديات أمام الليبرالية الكلاسيكية، مثل أوضاع العمل الرديئة، والطبقية الاجتماعية، والتشرد والفقر الحضري. وتزايدت مناشدات العامة للحكومة بوضع حد لتلك الشرور من خلال التنظيمات.

وبعدها في القرن العشرين، عززت العداوات والتهديدات في أوروبا ثقافة قومية وإيمان أقوى بدور الدولة. وبعد كل مرة تضخمت فيها الحكومات في أوقات الحروب، عجزت عن التقلص إلى وضعها السابق من جديد. ففي 1913، أي قبل الحرب العالمية الأولى، بلغ إنفاق الحكومة 17 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي في فرنسا، و15 في المائة في ألمانيا و13 في المائة في المملكة المتحدة. أما الآن فقد ارتفع إنفاق تلك الحكومات إلى ثلاثة أمثال ذلك من حيث النسبة المئوية، وإلى أكثر من النسبة السابقة بكثير من حيث القيمة المطلقة.

وفي الوقت ذاته، وعلى غرار مساعي علماء الطبيعة إلى تشكيل العالم المادي، تخيل الاقتصاديون وعلماء الاجتماع أيضاً أن بوسعهم تشكيل المجتمعات البشرية علمياً. واعتبروا التخطيط المركزي عقلاً أكثر من الفوضى الطبيعية المتأصلة في الأسواق بكل مؤثراتها الخارجية وميلها الافتراضي إلى الاحتكار أو البطالة. لم يعد العبء واقعاً على عاتق مؤيدي سياسات التدخل، بل الآن صار الليبراليون الكلاسيكيون من عليهم أن يبرروا مطالبهم بجعل الحرية تسود.

إعادة الإحياء الحديثة لليبرالية الكلاسيكية

مشاكل السياسات والرد الليبرالي الكلاسيكي

لكن الثقة المتعالية التي اتسم بها مؤيدو سياسات التدخل كانت في غير محلها. فقد أثقل كاهل الاقتصادات بالبطالة والتضخم (الذين كانا، لسبب غير مفهوم لديهم، يحدثان في نفس الوقت)، والنمو المنخفض وأزمات الإسكان، والطاقة، والإقراض وأسواق العملات الأجنبية التي حددت فيها الحكومة الأسعار أو تلاعبت بالعرض والطلب. وأبتليت دولة الرعاية المتنامية بمشاكل الاعتماد وغياب الحوافز. وقد بدا أن من المستحيل تقليص حجم الحكومة، أو تقليل الاحتياجات التي كانت تفرضها على دافعي الضرائب.

ورغم أن الليبراليين الكلاسيكيين كانوا في موقف دفاعي، فقد كان المفكرون منهم من جميع الأطياف يفكرون في حلول لتلك المشاكل لوقت الطويل. وعادوا إلى مبادئ الليبرالية الكلاسيكية القديمة وأعادوا التفكير فيها، مطورين بذلك حججاً جديدة أو مُحدثة مناسبة أكثر لتلك الأزمنة المتغيرة. وفي النهاية، في ثمانينيات القرن العشرين، أرشدت تلك الثورة الفكرية سياسات قادة العالم مثل رونالد ريغان في الولايات المتحدة ومارغريت تاتشر في بريطانيا.

التطورات الفكرية

أدرك اقتصاديو المدرسة النمساوية، بدءًا بكارل مينغر (1840-1921)، أن علم الاقتصاد ليس علمًا بل مسألة قيم وأفعال فردية. وأدرك نمساويون مثل لودفيج فون ميزس (1881-1973) وفريدريش فون هايك (1899-1992) أن ضوابط الدولة تشوه الإشارات الاقتصادية، ما يؤدي إلى تبعات لا يمكن التنبؤ بها.

وفي ذات الوقت، في شيكاغو، وضع فرانك نايت (1885-1972) هو الآخر الأفراد في مركز علم الاقتصاد، مؤكدًا على أن المجتمع مكون من مجموعة من الأفراد دون أن يكون له عقل انتقائي خاص به. ودعا ميلتون فريدمان (1912-2006) إلى حكومة يقتصر دورها بحزم على خلق الأوضاع (مثل الاستقرار النقدي) التي يمكن للأفراد أن يؤسسوا حياتهم الاجتماعية والاقتصادية في إطارها. واكتشف رونالد كوس (1910-2013) أن من شأن الأسواق أن تحل مشكلات مثل التلوث، في حين أن تدخل الحكومة من شأنه ببساطة أن يجعل الأمور أسوأ.

وفي 1947 جمع هايك مجموعة من الاقتصاديين وعلماء التاريخ وعلماء السياسة في مؤتمر لمناقشة بعض التحديات الرئيسية التي تواجه الليبرالية الكلاسيكية في عصر ما بعد الحرب المظلم. ومنذ ذلك الحين، نما مجتمع مونت بيليرين، كما عُرف لاحقًا، حتى بلغ عدد أعضائه بضع مئات، ومن بينهم شخصيات فائزة بجائزة نوبل وشخصيات لها نفوذ قوي. ويظل هذا المجتمع بؤرة للأفكار والنقاشات الليبرالية الكلاسيكية.

ومن تطورات ما بعد الحرب الأخرى نشأة مدرسة الاختيار العام، التي برزت تحت قيادة جيمس م. بوخانان (1919-2013) وغوردن تولوك (1922-2014) في جامعة فيرجينيا. وأظهرت أنه على الرغم من أن أنصار التيار السائد في علم الاقتصاد تطرقوا إلى إخفاق السوق وطَبَّقُوا تحليل التكاليف والفوائد لخلق سياسة «عقلانية» من أجل «الصالح العام»، فقد نسوا أمر إخفاق الحكومة. وقد يتجلى ذلك في نواقص العملية السياسية أو المصلحة الذاتية لأولئك المشاركين في تلك العملية. فالانتخابات، على سبيل المثال، ليست معياراً للحكم على «الصالح العام» بل مسابقة بين المصالح المتنافسة؛ ذلك أن قاعدة الأخذ برأي الأغلبية البسيطة بنسبة 50%+1 تجعل استغلال الأقليات أمراً سهلاً للغاية. ويجب على السياسيين أن يسترضوا جماعات المصالح حتى يجري انتخابهم، وتستغل جماعات الضغط ذلك في انتزاع الفوائد لأنفسهم. والمسؤولون القائمون بتنفيذ السياسات لهم مصالحهم الخاصة أيضاً. والاستنتاج، كما كان يعلم الليبراليون الكلاسيكيون بالفعل، أن اتخاذ القرارات الخاصة أفضل بصفة عامة من اتخاذ القرارات السياسية - وهو ما يجب أن يقتصر فقط على ما تقتضي الحاجة إليه من أجل حماية الحريات الفردية.

تنوع الأفكار الليبرالية الكلاسيكية

يتسم الليبراليون الكلاسيكيون بنطاق واسع من الآراء بخصوص دور الدولة، بدءاً بأولئك الذين يولون لها قدراً كبيراً من التدخل في توفير الرعاية الاجتماعية والمنافع

العامة، وانتهاءً بأولئك، الذين يتحلون بنظرة تحررية أكثر، الذين يقيدون دورها إلى أقصى مدى. ولكن الحكومة الصغيرة لا تعني ضمناً بالضرورة مجتمعاً صغيراً لئيماً.

فمثلاً، دعا الفيلسوف الأمريكي روبرت نوزيك (1938-2002) إلى الحد الأدنى من الدولة، لأغراض الحماية فقط. ومثل هذا النوع من الدولة يوفر إطاراً آمناً بوسع الناس داخله أن تنشئ اليوتوبيات المصغرة الخاصة بها، مجتمعين سوياً لتكوين مجتمعات تتعاون وتقرر أي حرية من الحريات قد يتحتم عليهم التخلي عنها مقابل خدمات المجموعة المختارة. وقد يختلف الليبراليون الكلاسيكيون الأقل تحرراً مع ذلك، ولكنهم رغم ذلك يحتفلون جميعاً بتنوع ودينامية المجتمع الذي يتصوره نوزيك.

4. الليبرالية الكلاسيكية والحرية

الدفاع عن الحرية

لدينا إذا مجموعة متنوعة من الآراء التي يؤمن بها الليبراليون الكلاسيكيون فيما يتعلق بدور الدولة. ومع هذا، جميعها تولي الحرية الأولوية في حياتنا الشخصية والاقتصادية والاجتماعية، وتدافع عن حق كل فرد في الحياة والحرية والملكية والسعي وراء السعادة. وعلى الرغم من ذلك، لكل شخص أسبابه المختلفة التي تدفعه إلى الإيمان بمثل هذه المبادئ.

الحرية خير في حد ذاتها

بحسب ما يعتقد الكثيرون، إن الحرية خير في حد ذاتها وتستحق أن يسعى المرء وراءها. فحين تتاح لهم الفرصة، يختار معظم الناس أن يعيشوا حياتهم بطريقتهم الخاصة بدلاً من يفرض عليهم الآخرون ما ينبغي فعله. فهم يريدون الاختيار الذاتي والاستقلالية، ما يعني أن الناس يقدرون الحرية؛ ولذلك نتمكن من تعزيز رفاهية الأفراد، وبالتالي المجتمع، حين نوسع نطاق الحرية ونضيق نطاق الإكراه.

الحقوق الطبيعية

من الموضوعات الراسخة في أوساط العديد من الليبراليين الكلاسيكيين، بدءًا بجون لوك، مرورًا بالآباء المؤسسين مثل توماس جيفرسون (1743-1826)، ووصولًا إلى يومنا هذا، هو القول إن الأفراد يمتلكون حقوقًا طبيعية معينة. وبحسب ما يعتقدونه، هي جزء متأصل من إنسانيتنا، إذ لا يمكننا التخلي عنها، ولا تعتمد في وجودها على القوانين أو الحكومات.

وفقًا لما يقولونه، لا تستمد حقوقنا الطبيعية من القوانين أو العادات أو الأديان أو المعتقدات أو الثقافة أو الحكومة، بل هي موجودة بشكل طبيعي بين البشر. إنها قوانين عالمية بالنسبة لنا جميعًا، وهي أصيلة – لا يمكننا بيعها أو التخلي عنها أو إنكارها، لأنها في حد ذاتها جزء من إنسانيتنا.

تختلف الآراء فيما يتعلق بالماهية الحقيقية لهذه الحقوق الأساسية، على الرغم من أن لوك تحدث بالنيابة عن العديد حين تكلم عن الحياة والحرية والملكية: يمتلك الناس حقًا في أن يعيشوا وأن يفعلوا ما يختارونه بشرط ألا ينتهكوا حقوق الآخرين في ذلك، وأن يتمتعوا بكل ما يصنعونه أو يكسبونه سواء كان هديةً أو تجارةً – ولكن ليس بالقوة. ولأنها جزء أساسي منا، لا يمكننا التخلي عن هذه الحقوق. لا نستطيع أن ندفع بأنفسنا نحو العبودية، لأننا بذلك ننتهك حقوقنا ونحاول التخلي عن شيء لا يمكن الاستغناء عنه. وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن أن يسلب منا هذه الحقوق لا تشريعات ولا أشخاص.

إن فكرة الحقوق الطبيعية التي يتمتع بها الجميع من شأنها أن تتحدى الحق الإلهي المزعوم الذي يمتلكه الملوك؛ إذ استشهد المستعمرون الأمريكيون بمحاولات الحكومة البريطانية لقمع حقوقهم الأساسية باعتبارها مبرراً لتمردهم عليها.

إن هذا الاتجاه الفكري يعطي الحرية قيمةً أعلى من كل شيء آخر. إن وجود أي نوع من الحقوق أساساً يقتضي وجود الحرية أولاً، فإن لم نكن أحراراً في تصرفاتنا لن نتمكن من ممارسة أي حق من حقوقنا الأخرى (بخلاف حريتنا في التفكير التي لا يمكن لأحد أن يمنعها). إن الحرية هي الشرط الأساسي الذي يسمح لنا بممارسة حقوقنا وواقع الحال الذي يسمح باحترام تلك الحقوق.

العقد الاجتماعي

بحسب ما يعتقد الفيلسوف السياسي الإنجليزي توماس هوبز (1588-1679)، تصبح قيمة أي حقوق أو حريات مفترضة ضئيلةً في «حالة الطبيعة» إن لم تكبح الوحشية؛ إذ علينا أن نتقبل فرض قيود على أنفسنا وخلق التزامات وحقوق مدنية جديدة من أجل أن نعيش في سلام. وعلى الرغم من أن هوبز ليس ليبرالياً كلاسيكياً بنظر العديد من الناس، اتبع لوك أسلوب العقد الاجتماعي الخاص به، بحجة أنه لا يحق لأحد أن يحكم الآخرين في عالم طبيعي يعيش فيه أفراد أحرار ومستقلون؛ ولكن إذا وافق الناس على إيجاد واحترام سلطة مدنية قادرة على كبح العنف، سيتمكنون بذلك من إتاحة فرص جديدة وبالتالي توسيع نطاق حرياتهم. في الآونة

الأخيرة، جادل الفيلسوف الأمريكي جون رولز (1921-2002) بأسلوب مشابه أنه إذا ما أتيحت الفرصة لإيجاد مجتمع جديد ومراع لأوجه الغموض في الحياة، سيختار الناس عقدًا اجتماعيًا لا يتسامح مع الاختلافات في النتائج إلا إذ عملت هذه الاختلافات لصالح الأسوأ.

لم يلمح أي من مؤلفي العقد الاجتماعي إلى أننا قد شهدنا في وقت ما لحظة تاريخية وقع فيها أفراد أحرار ومستقلون بعض الاتفاقات التعاقدية فعلًا. إن نظرياتهم مجرد «تجارب فكرية» لشرح المبادئ العقلانية التي ينبغي أن تقوم الحكومة عليها.

وعلى الرغم من ذلك، يبدو أنه دائماً ما تبرر النتائج وجهات نظرهم. إن عقد هوبز الاجتماعي، على سبيل المثال، يؤيد وجود نظام ملكي قوي -الذي أثبت عدم جدواه في الحرب الأهلية الإنجليزية- في حين بنى المفكر الثوري الفرنسي جان جاك روسو (1712-1778) عقده الاجتماعي على الفضائل/الجمهورية. وأما من وجهة نظر لوك، فلا وجود للسلطة السياسية إلا بعد موافقة المحكومين الذين يمتلكون الحق في التمرد إذا خرق «العقد» - وهو ما يبرر الإطاحة بجيمس الثاني. وأما بالنسبة لنظام رولز، فهو يعكس وجهات النظر السياسية الأكثر مساواتية في عصره.

تأثر التمرد الأمريكي بنظرية عقد لوك، في حين استمدت وثيقة الحقوق الأمريكية الكثير من وجهة نظره المتعلقة بالحقوق الطبيعية. ولكن نظرية العقد

الاجتماعي لا تقوم بالضرورة على وجود الحقوق الطبيعية: إن نظرية هوبز مثلاً هي مجرد وسيلة للتقليل من الصراعات.

تسعى نظرية العقد الاجتماعي إلى استبانة الأساس العقلاني للحكومة. ولكن في الواقع، الحياة ليست منظمةً إلى هذا الحد. نحن مخلوقات اجتماعية، ولكننا نمتلك العديد من الآراء المتضاربة حول ما يمكنه أن يشكل مجتمعاً جيداً – ما من «اتفاق عقلاني» يبدو ممكناً. وحين يحاول أي شخص خلق مجتمع يفترض أنه «عقلاني»، دائماً ما تكون النتيجة كارثيةً. فالثورة الفرنسية، التي استندت إلى نموذج روسو، أظهرت لأوروبا حجم الرعب الذي يمكن أن يصيب شعبها بسبب طريقة التفكير تلك.

التاريخ والتقدم

إن الحرية، من وجهة نظر عدد قليل من الليبراليين الكلاسيكيين مثل ميل وعالم السياسة الأمريكية المعاصر فرانسيس فوكوياما (1952-)، هي جزء من مسيرة التقدم – ففوائدها الاقتصادية (السماح للأفراد بالابتكار، واختيار عملهم، وبناء رأس المال، وخلق الثروة) ومنافعها المدنية (العدالة والأمن والحكومة التمثيلية) شديدة الوضوح لدرجة أن البشرية ستتبنها حتماً مراراً وتكراراً. ولكن على الرغم من أن هذا الأمر يبدو مهماً؛ علينا أن نتذكر أن هناك نزعات قوية في الاتجاه المعاكس أيضاً.

المنفعة العامة

ما يزال الليبراليون الكلاسيكيون الآخرون، بمن فيهم المفكران التنويريان الاسكتلنديان آدم سميث وديفيد هيوم (1711-1776)، يركزون على الفوائد العامة التي تنتج عن الحرية. فبحسب ما يجادلون، توسع الحرية الخيارات المطروحة أمام الأفراد إلى حد كبير، فالأفراد أفضل بكثير في إصدار أحكامهم الخاصة حول الغايات والوسائل مقارنةً بسلطة معزولة ما. ولذلك، يعزز الاختيار من رفاهية الأفراد، وبالتالي رفاهية المجتمع ككل.

لم يجد هؤلاء الليبراليون الكلاسيكيون الأوائل أي تعارض بين الحرية الفردية والصالح العام، «كما لو أنه من بواسطة يد خفية» تخلق الأولى تلك الأخيرة وفقاً لتعبير سميث. ولكنهم كانوا مدركين لمدى تعقيد وحساسية وقصور هذه العلاقة. لا يمكننا الاعتماد على مبدأ «أحب جارك وحده وحسب: فالمصلحة الذاتية شعور أقوى بكثير، وينبغي أن يوجه في اتجاهات إنتاجية. ولذلك نحتاج إلى توجيهه بواسطة قواعد الأخلاق والعادات والتقاليد بالإضافة إلى قليل من الإكراه بواسطة القانون ونظام العدالة لكي نتجنب الأذى ونحافظ على الانسجام.

بالنسبة لهؤلاء المفكرين، الحرية هي ما يخلق المنفعة العامة وليس العكس. ولكن من جهة أخرى، اعتقد بينثام أن الحقوق لا تعني شيئاً ما لم تكن مدعومة بقوة القانون: فالحقوق الطبيعية «هراء» والحقوق الطبيعية الأصلية «هراء مبني

على ركائز متينة». وبالمثل، جادل الحقوقي الأمريكي أوليفر ويندل هولمز جونيور (1841-1935) بأن الحقوق، كما حرية التعبير، تخلقها الحكومة ولا تسمح بها إلا لأنها مفيدة للمجتمع ككل.

ولكن هذا الاتجاه الفكري مرفوض بالنسبة للعديد من الليبراليين الكلاسيكيين. إنه يلمح إلى أن الحكومة تستطيع أن تقرر حقوقنا كما يحلو لها؛ وأن لحكامنا حقوقاً خاصةً فوق حقوقنا، أي الحق في اختيار الحقوق التي ينبغي أن نمتلكها؛ وأنه لا حقوق إلا تلك التي تختار الأغلبية أن تسمح بها. ولهذا السبب، يخشون أن يبقى الأقليات دون أي حماية على الإطلاق.

التعبير عن الفردية

يتحدث ميل وسميث وهيوم عن نقطة أخرى، وهي أن الحرية تسمح للناس بالتعبير عن شخصياتهم وتنوعهم. إنه أمر مفيد للمجتمع ككل، إذ يفسح المجال أمام التخصص والفرص. ولكن الأهم من ذلك كله هو البعد الأخلاقي. لا يمكن للناس أن يكونوا بشراً كاملين أو يظهروا أي حكم أو شعور بشري أو مسؤولية أخلاقية إذا وجه شخص آخر جميع أفعالهم.

الفردانية المنهجية

كما سبق ورأينا، يعتقد الليبراليون الكلاسيكيون أن الفرد أهم من الجماعة، لأن الجماعة لا تتمتع بحياة بعيداً عن حياة الأفراد. لربما يكون البشر كائنات اجتماعية، ولكنهم يفكرون ويتصرفون كأفراد.

يتحدث الناس عن «المصلحة العامة»، ولكن في الواقع ما من معادلة رياضية يمكننا من خلالها مقايضة مصالح شخص مقابل الآخرين. إن الأذى (كخيبة الأمل أو الغضب أو الحزن مثلاً) الذي نتسبب به أو المنفعة (كالفرح أو السعادة) التي نسببها للآخرين هي مشاعر بشرية غير قابلة للقياس. ولذلك، لا يمكننا تبرير التضحية بحرية الفرد لصالح مصلحة الجماعة المفترضة ولكن غير القابلة للقياس.

يصح القول إن حياتنا بصفتنا كائنات اجتماعية تشكل وجهات نظرنا وقيمنا. نحن نمتلك روابط وغرائز اجتماعية تدفعنا لمساعدة الآخرين من حولنا ومواساتهم، ولا سيما القريبين منا. إننا نقبل المؤسسات الاجتماعية والتقاليد والعادات والقواعد الأخلاقية التي تعود بالفائدة علينا جميعاً بشكل عام، لأنها تمكننا من التنبؤ بشيء من الدقة بآلية تصرف الآخرين، ما يسمح لنا بوضع خطط واتخاذ قرارات أفضل. ولكن هذه المؤسسات والأنظمة هي نتائج غير مقصودة للأعمال الفردية؛ لذا من غير اللائق أبداً أن نتخيل أننا نستطيع توجيه تصرفات الأفراد عمداً لنعود بنتيجة اجتماعية أفضل بشكل عام.

الحرية الإيجابية والسلبية

إن الحرية الليبرالية الكلاسيكية سلبية في جوهرها. إنها متعلقة بعدم التقيد بالتهديدات أو الإكراه أو تدخل الآخرين – أي الأفراد الآخرين أو المؤسسات التي يخلقونها مثل الحكومة على وجه التحديد. إنها لا تتعلق بأي قيود جسدية – مثل عدم قدرتنا على القفز عشر أقدام في الهواء على حد تعبير الفيلسوف البريطاني أشعيا برلين (1909-1997).

ولكن بعض المفكرين يؤيدون نهجاً إيجابياً حين يتعلق الأمر بالحرية. إنهم يعتقدون أنه لكي نكون أحراراً بحق، علينا أن نمتلك القوة والموارد الكافية لممارسة حرياتنا. إذا كنت فقيراً لا تستطيع تحمل تكلفة شراء سيارة رولز رويس، فأنت لا تمتلك «حرية» امتلاك واحدة فعلاً. وبتعبير أوضح، إن كنت مدمناً فأنت لا تمتلك حرية أن تكون حراً، إذ لا ينبغي أن تكون أفعالك من اختيارك وحسب، بل يجب أن تكون تأملية ومدرسة.

بطبيعة الحال، جميعنا يرغب في الحد من كل من القيود البشرية والمادية على حريتنا في التصرف. ولهذا السبب اخترعنا الأدوية التي تخفف التهاب المفاصل والآلات التي تسمح لنا بالطيران. ولكن لدى الليبراليين الكلاسيكيين شكوك حول فكرة الحرية الإيجابية. ففي البداية، وكما أوضح هايك، إنها تخلق بين الحرية والقدرة. أنت حر طبعاً إن كنت ترغب بامتلاك سيارة رولز رويس – ما من شخص أو قانون يمنعك – ولكنك قد لا تمتلك القدرة الشرائية للقيام بذلك. أنت حر أيضاً إن

أردت القفز عشر أقدام في الهواء - لن يحاول أحد الوقوف في وجهك - ولكنك قد لا تمتلك القدرة الكافية في عضلاتك للقيام بذلك.

يشعر الليبراليون الكلاسيكيون أيضاً بالقلق إزاء نهج الحرية الإيجابية الذي يثق في عقلانية وموضوعية السلطات البشرية أكثر من اللازم. ففي كثير من الأحيان، تدعي بعض الحكومات أو مجموعات من النخبة أننا، تماماً كما أولئك الذين تفقدتهم المخدرات وبعيهم، لا يمكننا «حقاً» أن نعرف مصلحتنا - لذا عليهم أن يقرروا بالنيابة عنا. إنهم يقللون من شأن العامة، الذين يعرفون عموماً أين تكمن مصلحتهم أفضل من أي مسؤول منعزل؛ إنه النهج الذي استخدم لتبرير جميع أنواع المشاريع الهندسية الاجتماعية التي أثبتت في نهاية المطاف أنها كارثية.

الحقوق والحريات

إن الفرق بين الحقوق والحرية دقيق، وربما يكون ملحوظاً بشكل أفضل حين ننظر إلى أضاداهما. إن نقيض الحرية هو العبودية - أي أن تكون مقيداً من قبل الآخرين. أما عكس الحق فهو الواجب - أي التزام أو حق على الآخرين. وبالتالي نحن نتحدث عن حرية الضمير، لأنه ما من أحد قادر على منعك من التفكير لوحدك ولأن تفكيرك الحر لا يفرض أي التزامات على أي شخص آخر. وإننا نتحدث أيضاً عن الحق في الحياة، لأن وجودك المادي يفرض واجباً قانونياً أو أخلاقياً على الآخرين باحترامه وعدم إلحاق الأذى به وعدم إلغائه. وبالمثل، أنت حر في اقتنائك للممتلكات من

خلال التجارة السلمية بينك وبين الآخرين، ولك الحق في حيازة تلك الممتلكات والاستمتاع بها دون أن يسرقها منك الآخرون.

يرغب الليبراليون الكلاسيكيون في الاعتقاد بأن الحقوق موجودة قبل الحكومات – فالقوانين التي وضعتها الحكومة قد تساعد في تعزيزها وحمايتها ولكن ما من حكومة قادرة على تجاوزها مهما كانت أغلبيتها كبيرة. وعلى حد تعبير ميل، ينبغي أن نمتلك الحق في التحدث بحرية، حتى ولو اختلف الجميع معنا: فالحقوق لا تخضع للأرقام ببساطة.

وعلى الرغم من ذلك، ليس من السهل أن نحدد ماهية هذه الحقوق بالضبط. إن الليبراليين الكلاسيكيين مدافعون شرسون عن حقوق الملكية؛ ولكن، لنستعير مثالاً من الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان (1912-2006)، هل ستمنعني ملكيتك لقطعة أرض ما من الطيران فوقها؟ (أو يمكننا أيضاً أن نقول اليوم: هل سيمنع ذلك شركة تنقيب من الحفر أسفلها؟). في حقيقة الأمر، ينبغي أن ننقح هذه الحقوق في النقاش العام وأن نعرف في المحاكم.

من الواضح أن بعض الحقوق تتفوق على غيرها. وعلى حد تعبير ميل، إن حقك في التلويح بقبضتك يتوقف عند أنفي؛ تماماً كما لا يعني حقك في حرية التعبير أن تعرض سلامة الآخرين للخطر كأن تصرخ كاذباً: «حريق!» في مسرح مزدحم. ولكن من جهة أخرى، وكما سأل حايك، هل يسمح لك حقك في ملكية بئر في الصحراء بحرمان شخص يموت عطشاً من شرب الماء؟ – أم أن ذلك ينتهك حقه

في الحياة؟ يبدو أنها مسألة رأي: ولكن الليبراليين الكلاسيكيين سيعتقدون أن تحديد «حقوقنا» وفقاً لرأي الأغلبية أمر خطير جداً.

القيود على الحرية

إن السؤال الأساسي بالنسبة لليبراليين الكلاسيكيين إذاً هو: ما هو المبرر، إن وجد، لتقييد حرية التصرف لدى الناس؟ – بالإضافة إلى أسئلة إضافية حول من يقرر وكيف.

ستكون الأمور في غاية البساطة لو تمكنا من قياس اهتمامات الناس وتلخيصها، ومن ثم اتخاذ قرار على أساس القيمة الأعلى. ولكن القيم الإنسانية شخصية – أو ذاتية – ولا يمكن تلخيصها بهذه الطريقة. نحن نعطي الحكومة حق احتكار الإكراه لكي تتمكن بالضبط من اتخاذ مثل هذه القرارات وتنفيذها. ولكن لا يمكننا ائتمان مسؤولي الدولة على هذه العملية كلياً، فهم أيضاً لديهم مصالحهم الذاتية التي ستلوث قراراتهم حتماً.

ما يتفق عليه الليبراليون الكلاسيكيون هو أن عبء الإثبات يجب أن يقع على عاتق أولئك الذين يرغبون بالتدخل. لا ينبغي أن تستخدم القوة لتقييد حريات الناس ما لم يكن الأمر مبرراً صراحةً وعقلانياً. أما بخلاف ذلك، علينا أن نترك الناس يديرون حياتهم بأنفسهم. لربما يكونون عرضةً لارتكاب الأخطاء، ولكن هذا أفضل

من أن نضع حقوقنا وحریاتنا تحت رحمة سياسیین منعزلین و غیر مطلعین
وانتهازیین وسطحیین.

5. الأخلاقيات الليبرالية الكلاسيكية

الإكراه والتقبل

يتفق الليبراليون الكلاسيكيون على أن الإكراه غير مرغوب بشكل عام. لا يؤدي السماح للناس بفرض إرادتهم على الآخرين من خلال الاعتداء، أو التهديد، أو الترهيب، أو العنف إلى مجتمع صالح. بغض النظر عما إذا كانت الحكومة هي التي تستخدم القوة أم أفراد آخرون: إذا استطعنا تجنبها، فيجب علينا ذلك.

ولكن، سيكون هناك دائماً نزاعات بين الناس الأحرار. سيختلفون بشأن مسائل الملكية، وقد تؤدي أفعال شخص إلى إيذاء غيره. لذا فلأجل الحفاظ على السلام والحد من العنف، نحن بحاجة نظام عدالة محايد يفض هذه النزاعات ويكافح الاعتداءات. ولكننا لا يمكن أن نعتمد على التزام الجميع بهذه الأحكام والقوانين طوعاً: للحفاظ على السلام سنحتاج لا محالة إلى استخدام شيء من القوة القسرية التي يكرهها الليبراليون الكلاسيكيون كثيراً.

يحل الليبراليون الكلاسيكيون هذه المعضلة بإيكال الحق الحصري لاستخدام القوة إلى الدولة – مؤسسة يتحفظون عليها، ولكن يأملون أنها ستكون أقل انفعالاً في استخدام القوة من الناس العاديين، إذا تركوا لأنفسهم.

أذى، لا استنكار

إذن فالعدالة تتطلب القوة؛ ولكن استخدام القوة يتطلب التبرير. وبالنسبة للبراليين الكلاسيكيين، فإن الاستخدام الصحيح لهذه القوة المؤسسية محدد للغاية: لمنع الناس من إيذاء وتهديد الآخرين – أي، لخفض استخدام العنف والإكراه بشكل عام. ولكن يجب أن يكون أذىً حقيقياً، أو تهديداً بأذى حقيقي للآخرين. يصمم البراليون الكلاسيكيون على أن الإكراه يجب ألا يستخدم ضد الأفراد ببساطة لأننا نستنكرهم أو نستنكر أفعالهم.

يمكننا أن نبغض دين أشخاص آخرين، وأن نرفض آراءهم السياسية، وأن نمقت أسلوبهم في الحياة، وأن نحتقر سلوكهم ونشمئز من عاداتهم. قد تصدمنا أفكارهم وآراؤهم. وقد نقلق حتى من كونهم يضررون بصحتهم الخاصة من خلال المخدرات أو بأفق تحصيلهم الخاصة من خلال سلوكهم المعادي للمجتمع. ولكن ليس أي من هذه الأشياء سبباً يبرر استخدام القوة لمحاولة جعلهم يتصرفون بطريقة مختلفة. يقول البراليون الكلاسيكيون إن معتقدات الناس، وسلوكهم، وأساليب حياتهم، وخياراتهم الأخلاقية لا تستحق المنع باستخدام القوة القسرية الحازمة التي تمتلكها الدولة. نحن أحرار إن أردنا أن نحاول مساعدتهم – بتجاوز مشكلة الإدمان على المخدرات، مثلاً – ولكن إذا لم تكن لأفعالهم ضحايا سوى أنفسهم، فلا يمكننا تبرير استخدام القوة.

ولكن الليبراليين الكلاسيكيين يشكون بالحجة القائلة إن الناس يجب أن «يُعلّموا» ليستطيعوا اتخاذ قرارات «هادفة» أو «صحيحة». وضوحًا، فإن الناس الذين يمتلكون معلومات أفضل – كالعلم بالمخاطر المحتملة للمخدرات، أو عدد السعرات الحرارية في الأطعمة – يذهبون لخيارات مبنية على اطلاع أفضل. ولكن الليبراليين الكلاسيكيين يتمسكون بأن معظم الناس أكثر اطلاعًا مما يتصوره معظم المؤيدين لسياسة التدخل. هم بالتأكيد أكثر اطلاعًا فيما يخص أهدافهم وفرصهم وظروفهم الخاصة مما يمكن لأي سياسي أن يكونه على الإطلاق. ومهما يكن مقدار ما يمتلكونه من معلومات، فإن خياراتهم النهائية تبقى مسألة حكم شخصي، لا شيئًا «صائبًا» أو «غير صائب» بشكل موضوعي. يخاف الليبراليون الكلاسيكيون من أن حجة «التعليم» تطرح أكثر من اللازم من قبل المناادين بسياسات التدخل كطريقة لفرض قيمهم الخاصة على خيارات الآخرين.

حجج لصالح التقبل

لليبراليين الكلاسيكيين العديد من الأسباب، سواءً أخلاقية أو عملية، لهذا التأكيد على التقبل.

الكلفة والضرر

أول الأسباب الكلفة الهائلة لمحاولة إقناع الناس بتغيير ممارساتهم ومعتقداتهم العزيزة على قلوبهم. قد تكون الكلفة مادية، كالنفقات الضخمة لتدريب الجيوش، والدفاعات، والضرائب التي تدفع لها خلال الحملات الدينية الصليبية في العصور الوسطة. أو يمكن أن تكون كلفة بشرية، كمضايقات السلطات الرومانية للمسيحيين الأوائل، واضطهادات البروتستانت في زمن الإصلاح، وقتل المسلمين من قبل المسيحيين الصربيين في تسعينيات القرن العشرين.

كما أشار الفيلسوف الفرنسي مونتسكيو (1689-1755)، فإن هناك فرصة أكبر بكثير لتحقيق السلام لو لم تكن المعتقدات الدينية مسألة سياسية. وبالتأكيد فإن الخلافات السياسية كلفت البشرية كثيراً أيضاً. خلال ما يربو قليلاً عن قرن واحد، شهدنا مذابح حربين عالميتين، وحملات ستالين التطهيرية في الاتحاد السوفياتي، وثورة ماو الثقافية، وجرائم القتل الجماعية لأعداء حزب الخمير الحمر، وأكثر من ذلك بكثير.

هل أثمرت هذه الكلفة عن أي مكتسبات؟ بينما يمكن بالتأكيد إرهاب الناس، يبقى من شبه المستحيل تغيير معتقداتهم الراسخة. وكيف سنعلم إن فعلنا؟ بكلمات إليزابيث الأولى ملكة إنجلترا (1533-1603)، لا يمكننا «فتح نوافذ على أرواح البشر». وليس علينا أن نضيع وقتنا في المحاولة. وفقاً لجيفرسون، بما أن الخلافات

الدينية لا تسبب أذى: «تمتد القوى الشرعية للحكومة لهذه الأفعال فقط بمقدار ما تسبب أذى للآخرين. ولكن لا أذى يلحقني إذا قال جاري إن هناك عشرين إلهًا، أو لا إله. فذلك لا يسرق جيبتي ولا يكسر رجلي».

مصالح متنوعة

تقول حجة ليبرالية كلاسيكية أخرى في الاستدلال على التقبل إننا لا يمكن أن نبرر استخدام القوة لتغيير معتقدات الآخرين، أو أساليب حياتهم، أو توجهاتهم الأخلاقية، عندما لا يمكننا ببساطة أن نتفق على ما هو مقبول، أو غير مقبول، ومسموح، أو غير مسموح. كما احتج كانط، عندما يختلف كثيرًا عما هو مسموح، نحتاج فعلًا أن نحاول تبرير وجهات نظرنا للآخرين، بدلًا من أن نحاول فرضها وحسب.

شرح إشعيا برلين، في وقت أقرب، أن لكل من الأفراد وجهات نظرهم العديدة المختلفة – كالأمان، والاستقلال، والعائلة، والثروة، والراحة – وأن كلاً منهم يرتب هذه الأمور بشكل مختلف أيضًا من حيث الأولوية. لذا فقد يكون منطقيًا تمامًا بالنسبة لهم أن يختاروا طرقًا مختلفة للحياة. لا توجد طريقة موضوعية لتقرير ما إذا كانت قيم الناس المختلفين أجدر أو أقل جدارة، أو إذا ما كان ترتيبهم للأولويات أفضل أو أسوأ. يعود الأمر ببساطة للرأي فيما إذا كانت الثروة أفضل أم الراحة، أو

إذا كانت العائلة أهم من الأمان. في عالم تتنوع فيه أهداف الناس بكل هذا القدر، لا يمكن لأحد اتخاذ خيارات تصلح للجميع.

بدلاً من أن نحاول فرض وجهات نظرنا على الآخرين، بالتالي، يقول الليبراليون الكلاسيكيون إن علينا تقبل أن الناس الآخرين كائنات أخلاقية، يتخذون قرارات متدبرة تستحق احترامنا بنفس القدر. قد لا تعجبنا خياراتهم دائماً ولكن علينا احترامها، وعليهم بدورهم أن يحترموا الخيارات التي نختارها.

فوائد التنوع

جادل جون ستيوارت مل بأن التبرير الوحيد للتدخل بالآخرين هو منع الضرر أو التهديد بإلحاق الضرر؛ ولكن اختلافات الرأي لا تضر الناس الذين يتقبلونها. لأجل الحق، رأى ميل أن هناك الكثير من الأسباب الإيجابية التي تدفعنا بالفعل للترحيب بهذه الاختلافات في الرأي، بدل أن نحاول إخضاعها للرقابة. الفردية، والأصالة، والابتكار، والأفكار المتنوعة، حسب ما رأى، تشكل وقود تطور التقدم البشري.

وحتى لو عبر أحد ما عن رأي خاطئ بتجرد برأي معظم الناس الآخرين، فقد ينفعنا مع ذلك. قد يتضح، بإعادة النظر، أنه صائب، أو أنه يمتلك عنصراً ما من الحقيقة والحكمة قد يساعد في تقدم الفهم العام. حتى لو كانت وجهة النظر خاطئة بالكامل، فقد تشكل مع ذلك تحدياً مفيداً لمنع رأي قد يتردى، إذا أخذ على

محمل الحقيقة، إلى أن يصبح مبدأً اعتقادياً فارغاً. كما لاحظ أوليفر ويندل هولمز، فإن أفضل اختبار للحقيقة سوق الأفكار.

التنوع والتطور الأخلاقي

من الحجج الأخرى لصالح التقبل التطور الأخلاقي للأفراد. جادل الفيلسوف والسياسي البروسي فيلهلم فون هومبولت (1767-1835)، مثلاً، بأن الغاية الأسمى للكائنات البشرية استصلاح الذات: لذا يجب أن يكون لكل إنسان أعلى قدر ممكن من الحرية وتنوع التجارب التي يمكنه الاستقاء منها. على الدولة أن يكون دورها فقط دور حارس ليلي، يحمينا من المتعدين، ولكن دون التدخل في تطورنا الذاتي.

كان لـ رأي أخلاقي مشابه. التدخل بتصرفات الناس، كما رأى، يحد تطورهم ككائنات بشرية أخلاقية. لن يمكنهم أبداً التعلم والتطور من تحمل مسؤولية خياراتهم ما لم يختاروا فعلاً اختياراتهم الخاصة. لا يمكننا احترامهم ككائنات بشرية أخلاقية أو أهلة للمدح إذا كان شخص آخر يملئ عليهم كل أفعالهم؛ سيكونون أقرب للروبوتات منهم للبشر.

نتائج عكسية

نقطة أخرى أن السياسات غير المتقبلة لا تعمل بشكل عام، أو يكون لها عواقب غير محمودة، أو فعليًا تحقق عكس ما يرمي إليه مؤلفوها.

كمثال على الحالة الأولى، فقد رأينا فعلاً مدى صعوبة زحزحة المعتقدات الدينية للناس. كذلك، فلم تكن المحاولات التشريعية لمكافحة استخدام المخدرات الرائجة فعالة.

من الأمثلة الصارخة على الحالة الثانية العواقب غير المحمودة لمنطقة الحظر في الولايات المتحدة (1920-1933). المدفوعة بشكل كبير بالاعتراض الأخلاقي على ثقافة الكحول والصالونات. أدى الحظر إلى انتقال التجارة إلى الخفاء، تاركة إياها لأولئك الذين لا يابھون بخرق القوانين. كانت النتيجة تصاعد عنف العصابات، والفساد في الشرطة وبين المسؤولين الرسميين، والانتشار الواسع لعدم احترام القانون الذي لم يكن مطبقاً بشكل صحيح.

كان لحوادث حظر أخرى للخيارات الخاصة بأساليب الحياة، كالدعارة والمخدرات، آثار شبيهة، بظهور عصابات احتكار الاتجار بالمخدرات، وحروب الزعامات المناطقية، والاتجار بالبشر. وأصبحت مواجهة المشاكل الحقيقية الناتجة عن هذه النشاطات أمراً أصعب (كالأمراض المنتقلة بالجنس والإدمان)، خصوصاً لأنها دفعت إلى الخفاء، بعيداً عن أيدي السلطات. تحول المواطنون الملتزمون

بالقانون عادةً إلى مجرمين، مضطرين للتعامل مع مجرمين، ومعرضين للخطر لغياب أي مراقبة للجودة أو حماية للمستهلك التي قد يحصلون عليها في الأسواق القانونية. من جهة أخرى، تحولت موارد أجهزة تطبيق العدالة عن الأنشطة التي تلحق بالفعل ضرراً حقيقياً بالآخرين.

ثالثاً، هناك العديد من الأمثلة على تسبب السياسات غير الليبرالية بآثار معاكسة للآثار المقصودة. مثلاً، أدت محاولات منع التمييز في مكان العمل والتأكيد على التقدير الملائم للكفاءات إلى «تمييز إيجابي»، من خلال توظيف الناس لأنهم يكملون النسب المفروضة، بدلاً من توظيفهم تبعاً للكفاءة. أصبح تعليم الدولة، المصمم لمنع المجموعات السياسية أو الدينية من السيطرة على عقول اليافعين، تعليمًا احتكاريًا لا مفر فيه من التعاليم الدينية السائدة على الإطلاق أو إلى حد كبير. كذلك، فقد أدى القمع السياسي أو الديني ببساطة إلى إشعال الأضغان التي تنفجر في النهاية على شكل عنف ضد القامعين. وبالحد الأسوأ، يمكن للتعاليم الأيديولوجية التي تفرضها دولة مفرطة في القوة كالاتحاد السوفياتي سابقاً أن تؤخر التطور الشخصي والاجتماعي والعلمي لعقود.

أخلاقية أو أهلة للمدح إذا كان شخص آخر يملئ عليهم كل أفعالهم؛ سيكونون أقرب للروبوتات منهم للبشر.

المنحدر الزلق

عندما نستخدم القوة القسرية للدولة لقمع الأفكار، والتوجهات، والسلوكيات التي لا نوافق عليها، فليس من حد واضح نقف عنده. يحذر مل من «طغيان الرأي السائد»، مفسراً بأن حتى لو كان الجميع يرون أن آراءً محددة أو أفعالاً محددة يجب قمعها، فإن هذا ليس تبريراً كافياً لفعل ذلك. يجب أن يبقى «محيط شخصي» من الأفعال والآراء التي لا يمكن للدولة التدخل فيها.

يعود هذا جزئياً فقط إلى أن الناس يميلون إلى اتخاذ قرارات أفضل لأنفسهم مما يمكن للمشرعين البعيدين والمسؤولين أن يتخذوه - في النهاية، هم أدرى بظروفهم الشخصية الدقيقة. السبب الآخر أنه يصبح من السهل جداً للأغلبية أن يفترضوا بأن لديهم الحق للتدخل في حيوات الناس، ببساطة لأن الأرقام لصالحهم. ولكن هذه الثقة المتساهلة تسمح للأغلبية، مسلحةً بأدوات القوة القسرية للدولة، بمد تدخلهم لمسافات كبيرة جداً ولمصادرة حريات الناس الأساسية.

إنه منحدر زلق. التدخل في جزء من حيوات الناس يستخدم لتبرير التدخلات الموازية في الأجزاء الأخرى. غالباً، تفشل تدخلات الدولة أو يكون لها نتائج عكسية، ينظر إليها بعدها كحجة للمزيد من التدخل. تستخدم العواقب غير المقصودة لسياسات المخدرات وعدم فعاليتها، مثلاً، كأسباب لزيادة تضيق الخناق أكثر، وتجعل المشاكل الناتجة أسوأ حتى.

رسم الحد الفاصل

إذن أين يجب أن نرسم الحد الفاصل؟ ما هي حدود تدخل الدولة؟ ما هي النشاطات التي يجب تقبلها، والنشاطات التي لا يجب تقبلها؟ ما هي الحقوق التي على الآباء والأمهات امتلاكها تجاه أبنائهم، مثلاً؟ أليهم حق ضربهم، وختانهم، أو حتى شرب الكحول وتناول المخدرات وهم في الأرحام؟ أو بشكل أكثر عمومًا، أيجب أن يتاح للكوميديين ورسامي الكرتون حق حرية التعبير للسخرية من دين، إذا كانت هذه الأفعال ستثير العنف الذي قد يؤدي إلى إيذاء الأبرياء؟

لا توجد إجابات واضحة لهذه الأسئلة: للناس المختلفين آراء مختلفة. حصر الإجابات أكثر مهمة حرجة لليبراليين الكلاسيكيين. هم يريدون القوة القسرية للدولة أن تكون مركزة في أضيق نطاق ممكن، بحيث تمنع الأفعال المؤذية فعلاً وتعاقب عليها. يجب أن يكون المكان الدقيق لهذا الحد مسألة مناظرة ونقاش عام: ليس من الحكمة أن نسمح لقادتنا السياسيين باتخاذ القرارات عنا. ولكن الكم الأكبر من الأفعال التي قد لا تسبب سوى أضراراً قدر من الإزعاج للآخرين يجب أن يكون مسألة قابلة للنقاش والإقناع بدلاً من إخضاعه للقبضة الحديدية للدولة.

التقبل والدولة

لم تكن للإغريق القدماء هكذا هواجس. فقد آمن أفلاطون (نحو 427-347 ق.م.) وأرسطو (384-322 ق.م.)، مثلاً، أنه إذا كان شيء خيراً، على الدولة إلزام الناس به. وحتى اليوم، يعتقد العديد من الناس أن القانون يجب أن يمنع الأشياء التي نعتبرها غير أخلاقية.

قبل مل بأن الكثير من الأفعال غير الأخلاقية قد يكون مضرًا، وهو بالضبط السبب الذي دفعنا لاعتبارها غير أخلاقية. ولكن أفعالاً أخرى قد تدعى غير أخلاقية ربما لا تسبب أذىً للآخرين: قد يعتبرها من يفترض أنه ضحية مفيدة حتى، كما في حالة المساعدة على الانتحار، مثلاً. استخدام القوة القسرية للدولة ضد هذه الأفعال الحميدة لن يؤدي إلا إلى إنقاص رفاه البشر.

كل الليبراليين الكلاسيكيين يشككون بسلطة الدولة، ويعتقد من يقعون منهم في أقصى الطيف من جهة التحرر أن احتمال إضرار الدولة بحريتنا أكبر من احتمال ترويجها لها. ومن هنا أتت قاعدة مل بعدم الإضرار: إذا بدأنا نمنع الأشياء التي لا تسبب أذىً ظاهراً ولا تهدد بتسببها، قد ينتهي بنا الأمر بمنع كل شيء. بالنسبة للوك أو جيفرسون، فإن الدولة وجدت فقط لحماية المواطنين وتوسعة حرياتهم: إملاء أسلوب الحياة على شخص ما، أو الترويج لدين محدد أو عرف أخلاقي معين، لم يكن جزءاً من صلاحياتها. هذا سبب إصرار التعديل الدستوري الأول لأمريكا ليس على التقبل الديني وحسب، بل على الحرية الدينية.

الخطر واستخدام القوة

ولكن أنصار التدخل يحتجون بأن كل فعل له على الأقل بعض العواقب التي يحتمل أن تكون ضارة للأشخاص الآخرين، لذا يجب التعاطي مع كل قضية حسب حيثياتها. في العديد من الدول، مثلاً، يمنع التدخين في المساحات المغلقة كالمطاعم ودور عرض السينما. التبرير المعتاد لهذا ليس أنها تضر المدخن، بل أن الآخرين قد يتعرضون لعوارض مرضية بسبب استنشاق الدخان كمدخنين سلبيين. حديثاً، منع التدخين أيضاً في الحدائق العامة، حيث خطر استنشاق الدخان من الآخرين يمكن إهماله؛ ولكن الحجة الآن أنه في الحدائق، قد يرى الأطفال الناس يدخلون وقد يحاولون تقليدهم، ما يؤدي إلى معاناتهم من مشاكل صحية كنتيجة لذلك.

قد يكون هناك أخطار من هذا النوع؛ ولكن الليبراليين الكلاسيكيين يتساءلون ما إذا كانت هذه الأخطار جادة بما يكفي للإيدان باستخدام القوة القسرية لمنعها – أو إذا ما كانت متناهية في الصغر إلى درجة أن القيود الإلزامية (أو الغرامات والعقوبات الأخرى) لا يمكن تبريرها أبداً. إذ لو اعتبرت حتى المخاطر متناهية الصغر التي تهدد الآخرين أسباباً صالحة لتبرير تدخل الدولة، فلن يكون أي فعل بشري على الإطلاق محمياً من التدخل الاعتباطي من السلطات. لن يكون هناك «محيط خاص»؛ ولن يبقى بعدها لا حرية فردية ولا حكم لقانون.

يجب أن يكون التقبل إرادياً. هو موجود لسبب: أي أن احترام الآخرين ككائنات أخلاقية، واحترام حرياتهم، هو أساس التعاون السلمي في مجتمع حر.

ومع ذلك كثيراً ما يكون سياسيون ومسؤولونا الرسميون غير مدركين للحظة تخطيهم ذلك الحد المفصلي. العامة أيضاً، عندما تحدث المشكلات، كثيراً ما ينادون الحكومة حتى «تفعل شيئاً»، حتى عندما يكون تدخل الدولة اعتداءً غير مبرر على الحرية الشخصية. ونحن أيضاً مستعدون بشكل مفرط لإجبار الناس «لأجل صالحهم» - بينما في الحقيقة نحن نجبرهم فقط ليخضعوا لقيمنا وانحيازاتنا الخاصة.

«مع أننا لم نعد ندعي إجبار الناس لصالحهم الروحي»، كتب الفيلسوف وعالم الأنثروبولوجيا الإنجليزي هربرت سبنسر (1820-1903)، «ما زلنا نظن أننا مدعوون لإجبارهم لأجل صالحهم المادي: دون أن نرى أن كلا الأمرين بنفس المقدار من عدم الجدوى وانعدام المبررات». هذا سبب واحد فقط مما يدفع الليبراليين الكلاسيكيين للمناداة بوضع حدود للحكومات.

6. السياسات الليبرالية الكلاسيكية

أصل الحكومة والغرض منها

اعتقد الليبراليون الكلاسيكيون الأوائل أن الحكومة لم توجد سوى لحماية حقوق الناس، وتوسيع فرصهم وحريتهم عن طريق تقليل الإكراه والسماح للسلام بأن يسود. وإذا كان لأي أحد أن يستخدم القوة، فيجب أن تكون الحكومة وحدها، ويجب استخدامها لهذه الأغراض فقط.

بعبارة أخرى، كانت رؤيتهم حكومة مقيدة - مقيدة في السلطة والنطاق، وفي الشرعية بالتأكيد. فيما يتعلق بالسلطة، أدركوا تمامًا كيف يمكن للسلطة الرسمية أن تعرض الحرية للخطر، وضرورة احتوائها. أما بالنسبة للنطاق، أصروا على أن الحكومة الشرعية لا تقوم على الإخضاع والقوة، بل على اتفاق مختلف الأفراد - فالغرض الوحيد من إنشائها هو تعزيز حقوقهم وحياتهم وفرصهم. وبخصوص الشرعية، يوضح لوك أن صلاحية الحكومة تنبع من الأفراد الذين يقبلون فرض قيود على سلوكهم مقابل الحقوق المدنية. لذا، لا يمكن أن تتجاوز صلاحية الحكومة الصلاحية المخول لهؤلاء الأفراد منحها. فلا يمكن مثلاً إنكار حقوقنا الثابتة مثل الحياة والحرية.

والسبب الوحيد الآخر لتقييد الحكومة هو هشاشة الطبيعة البشرية. فالناس في الحكومة مجرد أشخاص؛ وهم غالبًا ليسوا أكثر حكمة ولا أقل اهتمامًا بأنفسهم

من أي شخص آخر. لكنهم يمارسون سلطة قسرية هائلة، لا سيما السلطات لتغريمنا وسجننا. وليس من الحكمة السماح لهم بممارسة تلك السلطة كما يحلو لهم؛ يجب أن تكون مضبوطة ومقيدة. فلا يثق الليبراليون الكلاسيكيون بالصلاحية المطلقة، حتى لو حظيت بدعم الغالبية العظمى من الشعب.

وظائف الحكومة

لكن أليست هذه النظرة للحكومة ضيقة للغاية؟ غالبًا ما يصور الليبراليين الكلاسيكيين كاريكاتيرًا على أنهم يؤمنون بعدم التدخل أو بدولة حارسة مصغرة أثرية. ويقول النقاد إنه لو كان على الجميع أن يتفقوا على سبب وجود الحكومات، فلن يجدوا الكثير ليتفقوا عليه، وسيبقون عالقين في الفوضى.

تمضي الحكومات الحديثة إلى ما هو أبعد بكثير من النطاق والسلطة التي كان الليبراليون الكلاسيكيون الأوائل مستعدون لمنحها إياهما. فحتى الليبراليون الكلاسيكيون يقبلون اليوم غالبًا أن يكون لديهم وظائف مفيدة تتجاوز الحفاظ على قاعدة ميل بـ«عدم الإيذاء» وتعزيز حرية المواطنين. اشتهر ميلتون فريدمان بتأييد ضريبة الدخل السلبية لإعادة توزيع الدخل من الأغنياء إلى الفقراء، وقسائم التعليم التي تمولها الدولة، المصممة لمنح الأسر الفقيرة إمكانية الحصول على التعليم.

اعتقد آدم سميث نفسه أنه بالإضافة إلى حماية العامة عن طريق الدفاع ونظام العدالة، يجب على الحكومة توفير الأشغال العامة مثل الجسور والموانئ، والمساهمة في التعليم العام.

رغم أن هناك بعض الأشياء المفيدة التي يفضل القيام بها جماعياً، لكن السؤال هو أين الخط الفاصل. لا تساعد في هذا حقيقة أنه غالباً ما يصعب تحديد متى يحدث ضرر حقيقي أو يهدد به، أو ما هي الفوائد الدقيقة للتدخل.

فمثلاً، رغم أن ميل كان مدافعاً عن حرية التعبير، فقد اعتقد أن مبدأ عدم الإيذاء قد يبرر الرقابة. دعا أيضاً إلى فرض واجبات مختلفة على الأفراد لمساعدة الآخرين - مثل الشهادة في المحكمة، وضمان تعليم أطفالك تعليماً مناسباً. ورأى دوراً للحكومة في تنظيم التجارة، وساعات العمل، والأجور ومزايا مكان العمل. دعا إلى قوانين الرعاية الاجتماعية لتوفير العمل للأشخاص الأصحاء وتوفير الحد الأدنى من مستويات المعيشة للآخرين. اعتقد أنه يجب على الحكومات إنشاء البنى التحتية مثل الطرق والصرف الصحي. ودعا إلى دعم عام للبحث العلمي والفنون. إذ يمكن للمنافع العامة الصغيرة حتى، حسب اعتقاده، أن تبرر مثل هذه التدخلات. قد يختلف العديد من الليبراليين الكلاسيكيين مع هذا كله.

وفي الآونة الأخيرة، سرد ف. أ. هايك أيضاً، وحتى في كتاب عن سلطة الدولة المفرطة (الطريق إلى العبودية)، بعض الوظائف التي اعتقد أنه يمكن للحكومات توليها شرعياً. وشملت تزويد الناس بالحد الأدنى من الغذاء والمأوى والملبس، بما

يكفي للحفاظ على صحتهم وقدرتهم على العمل؛ ونظام تأمين الاجتماعي شامل للمصائب التي يصعب التأمين ضدها؛ والمساعدة بعد الكوارث الطبيعية، التي لا يستطيع الأفراد الاستعداد لها أيضاً؛ والسياسة الاقتصادية لمكافحة دورات الأعمال والبطالة التي تخلقها.

يخشى العديد من الليبراليين الكلاسيكيين من كون هذه الامتيازات نذير عواقب شديدة الخطورة. كما اشتكى هايك نفسه، «لطالما كانت حالات الطوارئ ذريعة تآكلت بموجبها ضمانات الحرية الفردية» - فعندما ندع الدولة توفر الإغاثة في حالات الطوارئ والغذاء، والمأوى، والملبس، والتعليم والرعاية الصحية، لن يكون سهلاً الحفاظ على الحد الفاصل بين ما يعتبر ضرورة للقلة ووسيلة راحة للكثيرين. بعبارة أخرى، لا يوجد حد واضح لهذا التدخل الحكومي.

حاول آدم سميث تحقيق المستحيل بالقول إن تدخلاته -الجسور والموانئ ودعم التعليم- هي مجرد بنية تحتية تسمح للبشر بالتعاون مع بعضهم اجتماعياً واقتصادياً. وبالتالي يعززون الحرية بدلاً من تهديدها. يرى هايك أيضاً تدخلاته كمحاولة لإبقاء الناس قادرين على إعالة أنفسهم؛ ومرة أخرى، تتمثل فكرته في توفير ما يلزم فقط لتمكين الأفراد الأحرار من العيش والعمل والتعاون معاً.

ومع ذلك، فإن أي نشاط حكومي، مهما كان قيماً، يتطلب انتهاك بعض حقوق الناس وحررياتهم - وخاصةً، أخذ ممتلكاتهم، في شكل ضرائب، لدفع تكاليف أنشطة الدولة. يجد بعض الليبراليين الكلاسيكيين، الذين يزعمون أن

الملكية هي أحد الأشياء التي توجد الحكومة لحمايتها، صعوبةً في تبرير هذا. يريد الآخرون ببساطة التأكيد على أن المنفعة العامة - مهما كان تعريفها - كبيرةً كفايةً لتبرير التطفل على حقوق الأفراد وحياتهم.

يتمثل الخطر الواقعي في «زحف المهمة» - بدء الحكومات بعض الأشياء التي يتضح أنها مسؤوليات جماعية، ثم توسع صلاحياتها ووظائفها، دون نقطة نهاية واضحة. ربما يكون الليبراليون الكلاسيكيون مؤهلين أفضل من غيرهم لوضع الحدود، لأنهم يدركون الحاجة إلى حكومة مقيدة ومخاطر ازدهار سلطة الحكومة. ويدركون لما يجب ألا توفر الحكومة بعض الأشياء بنفسها، رغم أنه قد يكون لها دور في ضمان توفرها مثل الإغاثة الطارئة. ويفهمون أيضاً لماذا يجب أن تظل الحكومة حكماً وألا تصبح لاعباً في السوق، رغم أنها قد تنظم السوق؛ ولم لا ينبغي أن تتوسع المساعدة التي تقودها الحكومة لأشخاص ومجموعات معينين منكوبين إلى إعادة توزيع الدخل على الأمد الطويل وعلى نطاق واسع.

أسطورة العدالة الاجتماعية

وفي المقابل، يعتقد «الليبراليون الجدد» أن إعادة توزيع الدخل هو بالضبط ما يجب أن تفعله الحكومات. يرون عدم المساواة والفقر كنتيجة للسلطة غير المتكافئة وقوانين الملكية غير العادلة التي تعود بالنفع على أرباب العمل والأغنياء ولكنها تضر بالعاملين والفقراء. وبالتالي، لتعزيز «العدالة الاجتماعية» يجب على

الحكومة تصحيح اختلال ميزان السلطة وإعادة توجيه الثروة والدخل من الأشخاص الأفضل حالاً إلى الأسوأ.

يعتبر الليبراليون الكلاسيكيون هذا إساءة استخدام جسيمة لكلمة «العدالة». فالعدالة بالنسبة لهم هي *عدالة تبادلية*، حل النزاعات بين الأفراد ودعم حقوق وحرريات الأفراد بمعاقبة من يتدخل فيها. تتعلق بكبح التهديدات والعنف، ومنح تعويض للأشخاص الذين يزداد وضعهم سوءاً بسبب الإكراه. وتتعلق بالسلوك الذي نتوقعه ومن حقنا أن نتوقعه من بعضنا البعض.

إذن، تركز العدالة الحقيقية على كيفية تصرف الناس تجاه بعضهم فحسب. فالسرقة غير عادلة؛ بينما الإصابة بالأنفلونزا محنة لكنها ليست ظلم، لأنه لم يظلم أحد. من ناحية أخرى، تعد *العدالة التوزيعية* أو الاجتماعية مختلفة تماماً. تتعلق بتوزيع الأشياء بين أعضاء مجموعة مختلفين. وتسعى إلى تغيير هذا التوزيع - نحو مزيد من المساواة عموماً - حتى لو كان التوزيع القائم نتيجة للأحداث ببساطة، ولم يتصرف فيه أي شخص بشكل سيء أو غير عادل.

فلو دفع 100,000 شخص مثلاً لمشاهدة مغني مشهور في ملعب، سينهون الأمسية أفقر قليلاً وينهياها المغني أغنى بكثير. لكن لم يرتكب أحد أي خطأ ولم يُكره أحد. لذا يتساءل الليبراليون الكلاسيكيون: كيف يمكن أن يكون التوزيع الناتج للثروة غير *عادل*؟ ويشيرون إلى أن إعادة تحقيق المساواة يتطلب *إكراهاً* - أخذ ثروة المغني الجديدة قسراً لإعادتها إلى الجمهور. في الواقع، وحسب قول

نوزيك، سيتطلب الأمر إكراهًا مستمرًا ومتكررًا للحفاظ على هذه المساواة طوال المستقبل.

هناك مشاكل عملية أيضًا. إذ تعد المساواة الكاملة في الدخل مستحيلة: فلماذا يكلف الناس عناء العمل الجاد، أو العمل أيًا كان، إذا كانوا يتقاضون نفس رواتب الذين لا يعملون؟ لذلك تركز «العدالة الاجتماعية» أكثر على إعادة التوزيع وفقًا للحاجة، أو بما يتناسب مع القيمة التي يقدمها الناس للمجتمع. ولكن من يقرر من هو المحتاج، ومن قيمته أعظم؟ وهل يعتبر من يصبح فقيرًا بسبب الكسل المطلق أقل «احتياجًا» ممن يدمر منزله وعمله بفعل إعصار؟ هل يساهم الممرض في المجتمع أكثر من عازف الكمان؟ لا توجد طريقة موضوعية للحكم: إن القرار شخصي تمامًا. ومع ذلك، وعلى خلفية مثل هذه الأحكام التعسفية، يستولي دعاة «العدالة الاجتماعية» على ممتلكات الناس وحريتهم.

ليس هذا فحسب، بل إن «العدالة الاجتماعية» تعامل الناس بشكل مختلف: إذ يدفع الناس مبالغ مختلفة من الضرائب، أو يتلقون مبالغ مختلفة من دعم الدولة، اعتمادًا على مدى ثرائهم أو فقرهم. وهذا ينتهك سيادة القانون - مبدأ أن القانون يجب أن يعامل الناس على قدم المساواة وأنه لا ينبغي مساعدة أي شخص أو إلحاق الأذى به بأحكام السلطات التعسفية.

لذا، يرفض الليبراليون الكلاسيكيون أي إعادة توزيع شاملة للثروة أو الدخل. قد يؤيدون بعض الإغاثة الطارئة المؤقتة التي تنظمها الدولة؛ لكنهم ينكرون حق

أي شخص في الحصول على دعم اجتماعي طويل الأمد - لأن ذلك يعني أن الآخرين ملزمون بدعمهم، بالإكراه إن لزم الأمر، رغم أنهم لا يلامون أبدًا على ظروف إخوانهم المواطنين المؤسفة.

لا يعني هذا أن حال الفقراء سيئ في مجتمع ليبرالي كلاسيكي. تميل المجتمعات الحرة إلى أن تكون أكثر ثراءً، ومن الأفضل أن تكون فقيرًا في بلد غني بدلاً من بلد فقير. يميل الناس في البلدان الغنية أيضًا إلى المساهمة أكثر عن طريق العطاء الخيري والأعمال الخيرية؛ رغم أنه لا يقع عليهم أي التزام قانوني لمساعدة الآخرين المحتاجين، لكنهم يمتلكون الموارد لدعم الالتزام الأخلاقي الذي يشعرون به تجاههم.

الاختيار العام والمصالح الخاصة

على أي حال، يشكك الليبراليون الكلاسيكيون بشدة في كيفية اتخاذ القرارات السياسية المتعلقة بمسائل مثل إعادة التوزيع. وقد دعمت شكوكهم بعمل مدرسة الاختيار العام، التي طبقت المفاهيم الاقتصادية على عملية صنع القرار السياسي، ووجدتها قاصرة بشدة.

لطالما تحدث عموم «اقتصاديو الرفاه» عن فشل السوق والحاجة إلى اتخاذ إجراء حكومي لتصحيحه. ما نسوه هو أن هناك فشل حكومي أيضًا. فالسياسيون

والمسؤولون ليسوا ملائكة: هناك الكثير من المصالح الذاتية في النظام الديمقراطي كما هو الحال في السوق الخاصة.

فالانتخابات، مثلاً، هي معارك مصالح متنافسة، تقرر فيها الأغلبية ما ينبغي عمله. وهذا تهديد كبير للأقلية - مثل النكته القديمة عن كون الديمقراطية ذئبين وخروف يقررون ما سيتناولون على العشاء. وما يزيد الطين بلة هو حقيقة هيمنة جماعات الضغط على الانتخابات، والتي تشن حملات قوية للفوز بالفوائد الانتخابية لمصالحها الشديدة التركيز. وكثيراً ما تعمل مجموعات المصالح على إنشاء تحالفات تدعم بعضها البعض لجعل نفوذها الانتخابي أعظم. من ناحية أخرى، يتعين على الساسة استرضاء تحالفات المصالح المكتسبة هذه لكسب أصواتها - فبعد كل شيء، يتعين حتى على أكثر الساسة حرصاً على المصلحة العامة أن يُنتخبوا ليتمكنوا من القيام بأي شيء. فالأشخاص الذين يخسرون، بطبيعة الحال، هم «الأغلبية الصامتة» - عامة الشعب، الذين تكون مصالحهم أكثر تشتتاً.

ولا تعد القرارات في الهيئة التشريعية أفضل. فلتشريع إجراءاتهم الخاصة، أشرك المشرعون زملائهم في جولات من «صوتوا لإجرائاتي، وسأصوت لإجرائاتكم». لذا مرر المزيد من القوانين أكثر مما يريده أي شخص حقاً، واستغل عامة الشعب غير الممثلين أكثر. وعند تنفيذ هذه القوانين، يكون للبيروقراطية مرة

أخرى مصالحها الخاصة - ربما تزيد من حجم وتعقيد البرامج لتوسيع إمبراطورياتها.

الليبرالية الكلاسيكية والديمقراطية

الليبراليون الكلاسيكيون ديمقراطيون، ولكنهم ديمقراطيون متشككون. إنهم يقبلون وجود بعض الوظائف الدنيا التي تتطلب عملاً جماعياً. ويعتقدون أنه يجب على عامة الشعب، وليس بعض النخبة القوية، اتخاذ القرارات الواسعة بشأن ماهية تلك الوظائف وكيفية تحقيقها. ويشيرون إلى أن الحكومة التمثيلية قد تكون أفضل طريقة لاتخاذ وتنفيذ تلك القرارات.

لكنهم يعرفون أن العملية الديمقراطية أبعد ما تكون عن الكمال. إنها ليست عملية توفق بين المصالح المختلفة (كما تفعل الأسواق)، بل عملية نختار فيها بين المصالح المتضاربة - وهو خيار ذو فائز واحد فقط. وتشوبها المصلحة الذاتية للناخبين والممثلين والمسؤولين؛ يمكن أن تؤدي إلى نتائج غير عقلانية للغاية؛ وكثيراً ما يؤدي ذلك إلى استغلال الأقليات وكبح حرياتهم، وكل ذلك باسم «الديمقراطية».

لهذه الأسباب، يؤكد الليبراليون الكلاسيكيون أن صنع القرار الديمقراطي يجب أن يتقيد بقواعد معينة، ويجب أن يركز، بدقة، على تلك القضايا التي لا يمكن البت فيها بأي طريقة أخرى. من المؤكد أن الديمقراطية التمثيلية هي أفضل شكل

مبتكر من أشكال الحكومة حتى الآن، والتي يجعل الكثير من الناس (وتقريبًا كل أولئك الذين كانوا في السلطة) يزعمون أنه يجب تحديد المزيد والمزيد من الأشياء عن طريق العملية الديمقراطية. لكن يعني هذا البت فيها من خلال العملية السياسية. والسياسة ليست دائمًا قوة حميدة. فكلما زادت الأمور المحددة سياسيًا، أصبح من الأسهل تقويض حقوق وحرقات الأفراد، واستغلال أولئك الذين يمارسون القوة القسرية للدولة الأقليات أو قمعها.

بالمقابل، بالنسبة إلى ليبرالي كلاسيكي، تعد الحقوق والحرقات للجميع: فهي ليست مسألة أعداد وأغلبية. إن الديمقراطية التمثيلية الأصلية ليست مثل الديكتاتورية المنتخبة، ولا ينبغي السماح لها بالتحول إليها. فلا يرخص نجاح الانتخابات للأغلبية الفائزة معاملة الآخرين وفق اختيارها.

بالإضافة إلى تقييد العملية الديمقراطية -السياسية- في تحديد القضايا التي يجب البت فيها ولا يمكن ذلك إلا جماعيًا، يسعى الليبراليون الكلاسيكيون أيضًا إلى حماية حقوق وحرقات جميع الأفراد عن طريق فرض قيود على كيفية سير العملية وكيفية اتخاذ مثل هذه القرارات.

الدساتير والحرية

الدستور هو إحدى طرق تحديد تلك القيود، ومنحها قوة لا يمكن أن يتجاوزها بسهولة أولئك الذين يصادف أنهم في الأغلبية وفي السلطة آنذاك. لا ينجح هذا

دائماً: فحتى البلدان التي تبدو ذات دساتير ليبرالية قوية ليست محصنة ضد الزيادات السريعة في حجم الحكومة ومن تقويض الأغليات للحقوق والحريات الفردية. يصعب حماية الحريات الدستورية إذا فقد عامة الشعب فهمهم لأهميتها وعزمها على حمايتهم. يصعب حماية الحريات الدستورية إذا فقد عامة الشعب فهمهم لأهميتها وعزمها على حمايتهم.

لكن يعتقد الليبراليين الكلاسيكيين عموماً أن وضع قيود دستورية يمنحنا أفضل فرصة لحماية الحقوق والحريات الفردية.

ومن خلال قواعد مثل فصل السلطات والضوابط والموازن -مثل الحكومة المتعددة الغرف، والنظام الفيدرالي، والمراجعة القضائية- يمكننا أن نحاول منع جماعات المصالح المكتسبة من السيطرة على عملية صنع القرار بأكملها.

ولن يضمن الدستور الليبرالي الكلاسيكي أن سلطة الحكومة محدودة ومنقسمة فحسب. سيضمن أيضاً تطبيق القوانين بالتساوي على الجميع، بحيث لا يمكن معاملة مجموعات المصالح الخاصة -بمن فيهم السياسيون والمسؤولون الحكوميون أنفسهم- معاملة خاصة.

قد يعين هذا الدستور أيضاً حدود سلطة الدولة بتحديد الحقوق الأساسية للأفراد، والتي لا تملك الدولة أي سلطة عليها (لأنه لا يمكن أن ينقل مواطنيه المؤسسين سلطة إلى الدولة للإضرار بحقوق الآخرين والتي لا يملكونها هم أنفسهم). وفي حين أن وثيقة الحقوق هذه قد تذكر الجميع بشكل مفيد بالحقوق

الأساسية مثل الحياة، والحرية، والملكية، وحرية التعاقد، والفكر والكلام، لكن لا يمكنها تحديد كل حق وحرية. وكما يقول هوبز، يجب أن نكون أحراراً في فعل أي شيء ضمن «صمت القانون» - لكن سيكون النظام القانوني الذي يحاول سرد كل ما يمكننا القيام به، بدلاً من الأشياء القليلة التي لا يمكننا القيام بها، طويلاً، ومعقداً، ومعيباً ومقيد على نحو مؤلم.

بل ينبغي أن يكون هناك افتراض عام بأن الناس أحرار في السعي لتحقيق غاياتهم بأية وسيلة سلمية، مع مراعاة بعض الاستثناءات المنصوص عليها في القانون. ولا حاجة إلى توضيح حرياتنا العديدة، الوارد ذكر معظمها ضمناً في الافتراض العام للحرية.

شرعية الحكومة

كما أشار الكاتب والسياسي السويسري الفرنسي بنجامين كونستانت (1767-1830)، لا توجد الدساتير لتقوية قادتنا، بل لتقييدهم. لا يحق لأي منا أن يحكم أي شخص آخر؛ يجب أن تكون مسألة تراضي. وإذا فقدت الحكومة رضا العامة، فإنها تفقد سلطتها بالكامل، وتصبح قوتها القسرية غير شرعية.

يجب أن يبقى ذلك الحكومة محدودة، وكما ذكرنا فرانك نايت: لن نتمكن أبداً من الاتفاق على أي مجموعة واسعة من السلطات. لكن الحكومات مقيدة أيضاً بخطر التمرد - وهو محق تماماً أيضاً، بحسب رأي لوك وبين.

ومع ذلك، نظراً للقوة القسرية المتاحة لها، يظل بإمكان أكثر الحكومات ظلماً البقاء لفترة طويلة جداً. تعد الانتخابات، بكل عيوبها، أكثر طريقة سلمية لعزل الحكومات. وهي، مثل الدساتير، ليست موجودة لاختيار قادتنا، بل لتقييدهم. إن صمام الأمان هذا مهم للغاية: فكما يصر الليبراليون الكلاسيكيون، لا ينبغي أن يخضع الأفراد للقرارات التعسفية التي يتخذها الآخرون، حتى لو كانت حكومة ذات شعبية كبيرة.

7. المجتمع الليبرالي الكلاسيكي

طالما أن الليبراليين الكلاسيكيين يشككون في سلطة الحكومة، يصبح مشروعاً سؤالهم عن رأيهم حول الطريقة الأنسب لتنظيم المجتمع؛ يقدمون في الواقع تفسيراً متيناً لكيفية تنظيم المجتمع نفسه، دون الحاجة إلى وجود سلطة مركزية – وهذه فكرة النظام العفوي.

أنظمة عفوية

إن فكرة النظام العفوي قديمة العهد، ومن المؤكد أنها تعود إلى زمن الفيلسوف الفرنسي مونتسكيو (1689-1755)، الذي شرح كيف يستطيع الأفراد الوصوليون الحريصون على مصالحهم الذاتية، عن غير قصد، خلق نظام اجتماعي مفيد عمومًا. وصف عالم التنوير الإسكتلندي آدم فيرغسون (1723-1816) المؤسسات الاجتماعية بأنها «نتيجة عمل بشري، وليست نتيجة تصميم بشري» – وهي فكرة أسماها آدم سميث «اليد الخفية».

في الآونة الأخيرة، عمل هايك على تحديث الفكرة. ونوّه بميلنا إلى تقسيم العالم إلى طبيعي واصطناعي – أي تصوّر الأشياء الطبيعية على أنها برية، وغير عقلانية، وتفتقر إلى الهيكلية والتنظيم، بينما تكون الاصطناعية مخططة، وعقلانية، ومنظمة ومنهجية – وعليه نفترض ببساطة أنها الأفضل.

لكن هايك يرى فئة أخرى من الأشياء المنظمة، لكنها ليست مخططة أو متعمدة. ومن أمثلتها أسراب الإوز المهاجرة على شكل حرف V، أو المجتمعات المعقدة للنحل أو النمل الأبيض. لم تُصمم هذه الهياكل الاجتماعية نتيجة وعي المخلوقات المعنية، لكنها نتيجة منظمة لسلوكها الفردي.

تظهر مثل هذه الأنظمة العفوية في المجتمع البشري أيضًا. فلغتنا المعقدة مثلًا لم تُصمم وقواعدها عمدًا من قبل أي شخص، بل نمت ببساطة لأنها أظهرت فائدتها. (من المثير للاهتمام أن لغة الإسبرانتو، المصممة عمدًا لتكون لغةً أوروبيةً شاملةً، لم تحصل على أي شعبية تذكر، بينما ازدهار اللغات الأخرى العفوية في أوروبا ما يزال مستمرًا).

وبالمثل، لم يُخلق القانون العام عن قصد، مثلما نشأ قانون نابليون التشريعي؛ انبثق ببساطة من آلاف الأحكام الصادرة في قضايا فردية. علمًا أن الأسواق والأسعار والمال تطورت أيضًا بسبب فوائدها، لا لأن أحدًا اخترعها بوعي.

نستنتج أن الأنظمة الاجتماعية لا تحتاج إلى حكومة، أو تخطيط، لتكون وظيفية أو فعالة أو حتى عقلانية. إنها تظهر من طريق تفاعل الأفراد الحر، إذ يسعى كل منهم إلى تحقيق أهدافه الخاصة، مع احترام حقوق الآخرين وحياتهم. ومن المرجح أن يؤدي تدخل الحكومة إلى تحويل هذا النظام إلى فوضى.

تطور الأنظمة العفوية

تأخذ الأنظمة العفوية مسارًا تطوريًا؛ تتغير اللغة والقانون العام والأخلاق والعادات والأسواق وتتكيف مع احتياجات العصر. إن مثل هذه الأوامر ذاتي التنظيم والترتيب عمومًا – تتطلب بعض القواعد العامة لإبقاء عملها مستمرًا، دون حاجتها إلى أي فرد لتصميمها وتخطيطها.

قد لا تتكيف الأنظمة تكيفًا مثاليًا طوال الوقت، لكن ما يتأقلم منها بصورة جيدة يستمر وجوده ويزدهر متفوقًا على بقيتها. وسيكون هذا التقدم التطوري القائم على التجربة والخطأ أسرع بكثير عندما يمتلك الأفراد حرية إنتاج أفكارهم الخاصة بكم أكبر مما يكون عليه الحال في ظل سيادة أفكار أصحاب السلطة فقط.

من الأمثلة على ذلك يُذكر حشد من الناس في محطة قطارات مزدحمة؛ يندفعون نحو قطارات مختلفة وعبر مخرجها ومداخلها. بطريقة ما، يصل الجميع إلى وجهاتهم دون الاصطدام ببعضهم. وهذا لأن كل واحد منهم يعدل اتجاهه آخذًا في الاعتبار أن الآخرين يعترضون طريقه. قد يكون طريقهم النهائي بين القطار والمدخل بعيدًا جدًا عن كونه خطأ مستقيمًا، لكنهم يصلون إلى وجهتهم بسرعة عمومًا ودون وقوع حوادث. وإذا بحثنا عن البديل – توجيه هؤلاء الآلاف عبر السؤال عن وجهتهم ثم رسم أكثر الطرق كفاءة عبر المحطة – سنجد كابوسًا إداريًا. لكن ومن حسن الحظ، تحل المشكلة نفسها بتلقائية مطلقة.

القواعد والنظام

تحل المشكلات آنفة الذكر نفسها لأننا نتكيف مع الآخرين بطرائق يمكن التنبؤ بها - في حالة المحطة، نحاول تجنب الاصطدامات من طريق الإشارة إلى المكان الذي نتجه إليه بمهارة والتكيف مع إشارات الآخرين أيضاً. مثل هذه القواعد السلوكية، أو «الآداب العامة»، تعطي نتيجةً تلقائيةً ومفيدةً. في سيناريو معاكس تماماً، إذا تصرفنا جميعاً بصورة غير متوقعة، لن ينتج عن تصرفنا سوى الارتباك والصراع. بالنظر إلى واقع الأنظمة العفوية، قد لا تُسجَّل هذه «الآداب»، وقد تكون معقدةً للغاية. فالنحل، على سبيل المثال، لا يملك مهارة الكتابة ولا البنية الآمرة، ومع ذلك يحافظ على مستعمرات مزدهرة من 50,000 نحلة أو أكثر، ببساطة عبر العمل المنظم لكل فرد.

فيما يتعلق بالأنظمة البشرية، يؤكد تلاميذ المدارس أن قواعد النحو، التي بُنيت عليها لغتنا، صعبة الوصف، رغم أننا نستخدمها دون تفكير كل يوم. وينطبق الشيء نفسه على قواعد العدالة، أو المعاملة العادلة، أو الأخلاقيات؛ يمكننا إدراك حدوث خلل في القواعد عند حدوثه، رغم أننا لا نستطيع دائماً شرح ماهيتها.

بعدها تطورت هذه القواعد الداعمة للنظام لأنها مفيدة وتكيفية، لا لأننا صممناها بوعي. تضع قيوداً طوعية على أفعالنا، ما يجعلها متوقعةً بصورة أوضح، وعليه تسهل الحياة الاجتماعية. تشكل القواعد مثل حقوق الملكية والتقاليد والعادات والأخلاق والصدق والاحترام والعادة موقد النار الحاوي على نار الحرية

الفردية. لم يخترعها أحد، ومع ذلك تشتمل على «حكمة» غير واعية حول كيفية التصرف في سبيل تعزيز التفاعل الاجتماعي السلس.

العدل وسيادة القانون

إن النظام العفوي هكذا يكون معتمداً على السلوك الفردي المتوقع ويغدو مستحيلاً التخلي عنه. وأساس نظامنا الاجتماعي أو السياسي، كما يرى الليبراليون الكلاسيكيون، هو قواعد العدالة.

مثل النحو، لا تُصمم قواعد العدالة بوعي، بل تتطور لأنها نافعة؛ ونتبعها على نطاق واسع، مع أننا غير قادرين دائماً على شرح ماهيتها بدقة. نحاول بكل تأكيد تدوينها وتأطيرها في كتب القانون. وهنا لسنا من يخلق قواعد العدالة، بل من يحاول اكتشاف ماهيتها.

يستطيع المشرعون تمرير «القوانين»، لكنها قد لا تكون مجرد قوانين. فمثلاً قد تؤدي إلى أثر رجعي (معاقبة الأشخاص على أفعال لم تكن إجرامية وقتها)، أو ربما يتعذر تنفيذها (الامتثال لها مستحيل)، أو تكون غير مفهومة (متناقضة أو تعقيدها يفوق الفهم)، أو مطبقة تطبيقاً غير عادل – وكلها حالات تسيء إلى فكرة العدالة التي نشأنا عليها، أو كما يقول بعض الليبراليين الكلاسيكيين، تسيء إلى القانون الطبيعي. وعليه فإن مثل هذه التشريعات لا تستحق اسم «قانون».

سيادة القانون

يؤمن الليبراليون الكلاسيكيون أن النظام الاجتماعي العفوي والتعاوني والمتوقع والسلمي والمستقر والعادل لا ينشأ إلا عبر اتباع قواعد عامة (دون وجود كتلة محيرة من الاستثناءات) وعالمية (تنطبق على الجميع) ومستقرة (لا تتغير كثيراً) لتلبي ارتباك الأفراد بشأن ماهيتها).

نظراً إلى عجز معظمنا عن شرح قواعد النحو، ناهيك عن قواعد الحياة الاجتماعية، يغدو منطقياً إبقاء الأمور بسيطة. إن وجود قواعد عامة ومستقرة يعني أن الجميع يعرف المتوقع منها، ما يرفع بدوره قابلية توقع أفعالنا، ويعزز ثقتنا عند وضع الخطط. والأمر نفسه ينطبق على القواعد العالمية – مع الميزة الجوهرية الإضافية التي تجعل تفضيل أشخاص أو مجموعات معينة أو استغلالها أمراً مستحيلاً.

هذا حكم القانون، على عكس الحكم التعسفي لأصحاب السلطة. يؤكد الليبراليون الكلاسيكيون على دوره في منع السياسيين والشرطة والمحاكم والمسؤولين الآخرين من إساءة استخدام سلطتهم القسرية. دون إغفال أنه يعفينا من شرور شائعة عديدة: الاعتقال التعسفي، والسجن دون محاكمة، والخطر المزدوج (المحاكمة مرات عدة عن الجريمة نفسها)، والمحاكمات الجائرة، وانحياز القضاة، وتزوير الانتخابات، والتشريعات غير العادلة.

حماية سيادة القانون

مع أن الليبراليين الكلاسيكيين يؤمنون بالحكومة محدودة الصلاحيات، إلا أنهم يرون في الحفاظ على سيادة القانون مهمةً غير هينة. إذ يتطلب الأمر آليات تضمن علنية الانتخابات والتعيينات ونزاهتها، مع الحفاظ على استقلال القضاة، والتدقيق في عمومية القوانين وعالميتها. وهذا يقتضي تخصيص موارد لنظام العدالة: لا تتحقق العدالة مثلاً إذا استغرق الأمر سنوات حتى تصل القضايا إلى المحكمة بسبب البيروقراطية، أو إذا كانت رواتب رجال الشرطة والقضاة شحيحة ما يدفعهم إلى الاعتماد على تلقي الرشاوى بدلاً من ذلك.

تستطيع الدساتير أن تساعد على حماية هذه العدالة الطبيعية: يمكنها ترسيخ الأصول الإجرائية السليمة للنظام القانوني، لضمان المعاملة العادلة؛ وتحديد المجال الشخصي الذي لا تتدخل به التشريعات أو المسؤولون. يمثل تقليد القانون العام حصناً آخر للحرية: تُبث القضايا الفردية ويُنظر فيها في المحكمة، وهكذا نعزز فهمنا لماهية قواعد العدالة في الواقع. أما الدرع الثالث فهو حرية التعبير: إذا سُمح للأفراد بانتقاد التشريعات وإقامة العدل علانية، ستخضع عملية التشريع لتدقيق أكبر، إذ يمتلك الأفراد صوت الاعتراض الفعال على التشريعات والإجراءات القانونية غير العادلة.

تهديدات لسيادة القانون

إن كل هذا بعيد جداً عن وجهة نظر العديد من المشرعين اليوم، الذين يبتغون إذعان المحاكم للأغلبية المنتخبة، التي، كما يقولون، على اتصال أوثق بالشواغل العامة مقارنةً بالقضاة. إنهم يتجاهلون القيود الدستورية، بحجة فهمهم الظروف الحالية فهماً أفضل من واضعي الدستور منذ عقود أو قرون. ولا يرون وجود الحقوق أمراً طبيعياً ومقدساً، بل امتيازات تمنحها لنا الهيئة التشريعية. وعليه يجب أن يعزز التشريع «المصلحة العامة» باعتقادهم، حتى على حساب الحرية الفردية.

لكن أي تشريع تقريباً، مهما كان جائراً أو قسرياً، يمكن تبرئته بحجة «المصلحة العامة» - التي يحددها المشرعون أنفسهم حتماً. وبعيداً عن كونهم غير واقعيين، فإن الليبراليين الكلاسيكيين يرون أن المحاكم تمثل الوصي الرئيسي على الحق الفردي والحريات، مع الحرص على تحقيق أهداف المشرعين قصيرة المدى ومصالحهم الراسخة، وإلغاء التشريعات الجائرة والتأكد من إطاعة الجميع للقوانين فقط، حتى أصحاب السلطة.

ولهذا السبب دافع هايك بقوة عن فكرة أن القانون العام، الذي نتج عن النزاعات التي عولجت في المحاكم، يضمن إحقاق العدالة بصورة أفضل من القوانين التي يقرها السياسيون - وهذا ما يؤيده معظم الليبراليين الكلاسيكيين. بالنسبة إليهم، تتطلب سيادة القانون تطبيق القواعد القانونية تطبيقاً عادلاً وموحداً على الجميع. في حين أن القانون العام ينطبق على هذا الوصف عموماً، غالباً ما تظهر القوانين التي وضعها السياسيون مصممةً لتفضيل (أو ازدراء) مجموعات معينة

- وهذا أحد الأسباب التي تجعل الليبراليين الكلاسيكيين يشككون في مثل هذا التشريع.

عقلانية الأنظمة الطبيعية

رغم تصور الكثيرين أن المجتمع المجرد من التوجيه المركزي سيكون حتمًا بربريًا وغير عقلاني، يؤمن الليبراليون الكلاسيكيون أن الأنظمة العفوية أكثر عقلانية. إذ تفوق قدرتها على معالجة المعلومات وتوظيفها قدرة المجتمعات المركزية بكثير، ما يفضي إلى اتخاذ قرارات أفضل، وتلاؤم أسرع مع الظروف المتغيرة، وإحراز تقدم أكبر. (للتوضيح، يُذكر التخلف الاقتصادي للكتلة السوفيتية القديمة ذات التوجه المركزي، مقارنةً بجيرانها الغربيين الأقل مركزية).

يرى هايك أن السبب، الذي رسم تفاصيل هذا الخط الفكري، هو كون جل المعرفة التي يعتمد عليها التقدم الاجتماعي معرفةً مشتتةً. إذ إنها محلية وشخصية ومجزأة وجزئية ولا يمكن جعلها مركزية.

يتمتع الأفراد العاديون بفهم أفضل لظروفهم الخاصة من السلطات المركزية في أي حال من الأحوال. دون إغفال امتلاكهم مهارات تخصصية وفهم شخصي أعمق لسوقهم الخاص واحتياجات عملائهم وقيمهم. وهكذا يصبح الكثير من معلومات السوق المتغيرة والمعالجة قديمةً حتى قبل نقلها إلى بعض وكالات التخطيط المركزية.

قد يجادل البعض بأن تطبيقات مثل أوبر، والحواسيب العملاقة الحديثة، تتيح جمع بيانات السوق المتغيرة بسرعة ومعالجتها، مثل الطلب المتقلب على سيارات الأجرة وتوافرها في أي زمان ومكان معينين. صحيح أن المقياس الذي نستند إليه لجمع المعلومات واستخدامها بكفاءة سوف يتغير بمرور الوقت وباختلاف الاستخدام، لكن الحاجة إلى عملية تنافسية لاكتشاف أفضل طريقة لجمع المعلومات في ضوء التكنولوجيا المتاحة وتفسيرها واستخدامها تبقى قائمة. تُعالج هذه المعلومات وتُوظف بطرائق مختلفة على يد أشخاص مختلفين في سلسلة العمليات – أوبر أو شركة سيارات الأجرة، والسائقين، والعملاء. ببساطة، يعجز التخطيط المركزي عن محاكاة هذا.

على أي حال، فإن المشكلة ليست في الحوسبة بل في الفهم. وبكل تأكيد لن تقدم أي سلطة مركزية حكومية معالجة أفضل للبيانات. ولن تنجح بالتنبؤ بطلب العملاء سيارات الأجرة (إذ يتغير الطلب باستمرار بسبب حالات الطوارئ العائلية أو الطقس أو تأخيرات النقل العام أو غيرها). لا يمكننا أيضًا توقع امتلاك المخططين المركزيين المعرفة المفصلة نفسها التي يمتلكها سائقو سيارات الأجرة حول عوامل مثل الطقس المحلي، وإغلاق الطرق المؤقت والطرق البديلة، والأحداث المحلية التي تجذب حشودًا كبيرة، وعوامل أخرى لا حصر لها تؤثر في السوق.

في السياق ذاته، يُعنى الموردون المحليون بصورة أكثر إلحاحًا بالتكيف السريع مع الطلب المحلي، أكثر من المخططين المركزيين. فدوافعهم هي التي تقود

التقدم: مع وجود آلاف الموردين الذين يتنافسون جميعاً على الأعمال التجارية، ستزداد وتيرة الابتكار بصورة أسرع مما سيكون عليه الحال إذا تركت لهيئة مركزية واحدة. وحتى فشل الابتكارات على الصعيد الفردي يدعم أحقيتهم به، إذ يمكن التخلي عنها بخسائر محلية متواضعة؛ في حين أن الابتكار على الصعيد الوطني تحت إشراف وكالة التخطيط المركزية يخاطر بكارثة على مستوى اقتصاد البلاد.

لا يعني ما سبق أن المجتمع العفوي قائم بلا تخطيط: بل على العكس، يعتمد على خطط ملايين الأفراد، والمعرفة التخصصية لكل منهم، بدلاً من اعتماد هيئة تخطيط واحدة. مثل هذا المجتمع، المبني على كم هائل من المعرفة الفردية المشتتة، معقد جداً لدرجة يعجز فيها أي عقل مركزي عن فهمه. وهذا ما يفسر جزئياً شكوك الليبراليين الكلاسيكيين في سلطة الحكومة، لا سيما محاولات إعادة تصميم المجتمع ككل. إذا لم نتمكن من فهم مؤسساتنا الاجتماعية فهماً تاماً، فمن غير المرجح نجاحنا في إعادة تصميمها.

المجتمع المدني

لا يتخيل الليبراليون الكلاسيكيون أعضاء المجتمع العفوي أفراداً منعزلين ومتفرقين (رغم وجود تلميحات على ذلك بين منظري العقد الاجتماعي الأوائل، ومؤخراً في مفاهيم الاقتصاديين عن التوقعات العقلانية والإنسان الاقتصادي العقلاني الوصولي). إنهم يعون أنهم ليسوا آليين أو منسلخين عن العالم الحقيقي.

بدلاً من ذلك، إما بالاختيار أو منذ الولادة، يكون الأفراد أعضاءً في مجموعات مختلفة ومتداخلة، ذات ولاءات عائلية وأخلاقية ودينية وثقافية وأخرى. تتأثر قيمهم بهذه الولاءات، ويعولون على ولاء أقرانهم المتبادل. يسعون إلى طموحاتهم من طريق العملية السياسية بقدر أقل من سعيهم إليها عبر مؤسسات المجتمع المدني هذه - الجمعيات الخيرية والنقابات وجماعات المساعدة الذاتية والحملات والأديان والعديد من التجمعات الأخرى.

ينتقد الشيوعيون والفاشيون المجتمع المدني بشدة لأنه برأيهم يصرف ولاء الأفراد بعيداً عن الدولة. يعتز الليبراليون الكلاسيكيون بفكرة المجتمع المدني للسبب نفسه بالضبط. بالنسبة إليهم، يمكن المجتمع المدني الأفراد من متابعة أهدافهم الخاصة دون الخضوع لسلطة سياسية مركزية فعالة. وبكل تأكيد، بوسع مختلف الأفراد السعي خلف تحقيق أهداف متناقضة على نحو متبادل، دون الاضطرار إلى التضحية بطموحاتهم لصالح رأي الأغلبية. علاوةً على ذلك، تصبح حجة الحكومات لتولي سلطات إضافية أضعف إذا كان المجتمع المدني قوياً. فوجود قطاع خيري نشط مثلاً يعكس حاجة أقل إلى إنشاء نظام رعاية حكومية - أمر يريح الليبراليين الكلاسيكيين، لأنهم يخشون نمو السلطة المركزية واحتمال إساءة استخدامها. ومن المنطقي تنفيذ المهام محلياً وبأساليب مختلفة، بدلاً من محاولة تنفيذها بيد سلطة مركزية بعيدة.

يرحب بعض الليبراليين الكلاسيكيين بالمجتمع المدني لأنه يحمينا، لا من مخاطر المركزية المفرطة فحسب، بل أيضاً من مخاطر الفردية المفرطة. فمثلاً انتقد المفكر السياسي الفرنسي والمؤرخ ألكسيس دو توكفيل (1805-1859) الفردانية الأمريكية لأنها تخنق الفضيلة المدنية وضبط النفس، ما يفتح الباب أمام استبداد الجماهير، بدعم من سلطة الدولة.

النظام العفوي والحقوق الطبيعية

قد تجدر الإشارة إلى الصراع بين أفكار النظام العفوي والحقوق الطبيعية. إذا تطور المجتمع عفويًا، فلا حاجة إلى عقد اجتماعي بين الأفراد المنعزلين الأحرار لتفسير ذلك. وهذا ليس نتاجًا للتفاوض العقلاني، لكنه النتيجة التطورية غير المقصودة بتاتًا للأفراد المتكيفين مع تصرفات بعضهم.

بالنسبة إلى العديد من الليبراليين الكلاسيكيين، يقترح هذا نهجًا أقل راديكالية وأكثر تحفظًا للقضايا الاجتماعية مقارنةً بنهج الحقوق الطبيعية. من الانتقادات الموجهة لمنهج الحقوق الطبيعية يُذكر إنتاجها المحتمل شيئًا شبيهًا بالأناركية، نظرًا إلى الاتفاق الضئيل بين الأفراد المتفردين، والحريصين على حماية حقوقهم الطبيعية، مُلغين بذلك تقريبًا أي دور للحكومة. على النقيض من ذلك، يقترح نهج النظام العفوي أن الاتفاق المتين ممكن وحقيقي فعليًا – حتى لو كان اتفاقنا غير واع ومفهومًا بصعوبة.

8. الاقتصاد الليبرالي الكلاسيكي

النظام العفوي في السوق

إلى جانب الحرية الاجتماعية والسياسية، يناصر الليبراليون الكلاسيكيون أيضاً الحرية الاقتصادية. يؤمن الليبراليون الكلاسيكيون بحرية الناس في الابتكار والادّخار وتجميع الممتلكات وتبادل الأشياء فيما بينهم طوعاً.

ولكنهم يؤمنون أيضاً أن الحرية الاقتصادية هي أفضل طريقة لإنشاء الازدهار العام. ذلك أن الحرية الاقتصادية تتيح للأفراد أن يتأقلموا من أنفسهم مع حاجات غيرهم، وأن يتعاونوا لأجل المنفعة المتبادلة، وينشئوا بهذه العملية ثروة وقيمةً لهم.

إن القوانين التي تنشئ هذا النظام العفوي هي قوانين الملكية والتعاقد والصدق والعدل. بين هذه القوانين ينمو نظام اقتصادي لا يُحاط بحجمه أو تعقيده - نظام أكبر وأعقد ممّا يستطيع فهمه العقلاء، يشمل العالم أجمع.

«معجزة» الأسعار العفوية

إنّ ما يحافظ على سهولة التكيّف بين الأنشطة الاقتصادية لملايين الأفراد هو ما سمّاه هايك «معجزة» نظام الأسعار. لم نبتكر هذه المعجزة - بل نشأت عفواً، من

تلقاء نفسها. ومع ذلك، يقود هذا النظام إنشاء القيمة ونشر الازدهار في المجتمع الإنساني.

ليست الأسعار إلا نِسَبًا يقبل الناس أن يتبادلوا الأشياء على أساسها. يعبر عن الأسعار عادةً بالنقد- ولكن ذلك لأن النقد نشأ في السوق سلعة نافعة يمكن مبادلتها بأشياء أخرى. بعبارة ميلتون فريدمان، من مصلحة الحلاقين الجوعى أن يبحثوا عن خبّازين يحتاجون إلى حلاقة- وهو ما يجعل التبادل أسهل وأيسر.

لاحظ أن الأسعار لا تقيس القيمة. القيمة، مثل الجمال، في عين الناظر، والناس ينسبون للشيء الواحد قيمًا مختلفة. ومن أجل ذلك يتتاجرون. فلئن كان الحلاق الجائع يرى في الخبز قيمة أكبر من مقدار النقد الذي سيطلبه الخبّاز، فإن الخبّاز يرى في النقد قيمة أكبر من الخبز. يتفق الطرفان على سعر، ولكن كل واحد منهما ينسب قيمًا مختلفة للأشياء، وكل واحد يرى أنه استفاد من هذه التجربة.

الأسعار نظامًا للتواصل

ولكن الأسعار تعبر عن الندرة. تدل الأسعار المرتفعة على أن الطلب يفوق العرض، وتدل من ثم على أن المستهلكين مستعدون أن يدفعوا أكثر. يحث المستهلكون المنتجين على تلبية الطلب وزيادة إنتاجهم بتقديم أسعار أعلى يمكن أن يكسبوها عند فعل ذلك. أما الأسعار المنخفضة، فهي كذلك تدل على أن الطلب ضعيف وأن على المنتجين أن ينقصوا من إنتاجهم. هكذا، تحدد الأسعار المجالات التي يمكن أن

تنتج فيها الموارد قيمةً، وتدفع هذه الموارد إلى تلك المجالات، وتبعدها عن المجالات الأقل قيمة.

هذه التكيّفات النافعة تنتشر من سوق إلى سوق. افترض مثلاً، ولناخذ هنا مثال هايك، أن المصنّعين وجدوا استعمالاً جديداً للصفائح. سيطلب المصنعون مزيداً منه، وسيستعدون لدفع أسعار أعلى للحصول عليه. هذه الأسعار الأعلى تدفع شركات التعدين إلى إنتاج مزيد من الصفائح، وتدفع باعة الجملة أن يوفّروا الصفائح. ولكن في الوقت نفسه، سيبدأ مستعملو الصفائح الحاليون بحثهم عن بدائل أرخص. سيرفع هذا الأمر سعر هذه البدائل – وهو ما سيدفع مستعملي هذه البدائل إلى البحث عن بدائل أخرى. تنتشر سلسلة كاملة من التكيّفات، كما ينتشر النار في الهشيم – كل هذا بفضل ما سمّاه هايك «نظام التواصل الضخم» في الأسعار، الذي يظهر للناس دائماً المكان الذي تثمر فيه جهودهم ومواردهم أكبر قيمة.

أسواق بلا أوامر

خلفاً لما تراه في مخططات «التوازن» في كتب الجامعة، التي تعبر عن التوازن المستمر في الأسواق، يرى الليبراليون الكلاسيكيون أن الأسواق عملية ديناميكية، مثل السيل لا يستقر في مكان واحد. لا يرى الليبراليون الكلاسيكيون «الاقتصاد» نظاماً مجرداً ميكانيكياً، بل هو عندهم ظاهرة هي نتيجة غير متوقعة ولا مخطط لها، للتكيّفات المتبادلة المستمرة من ملايين الأفراد، الذين لكل منهم أهدافه وقيمه.

هذا النظام الاقتصادي العفوي، كغيره، نتيجة لقوانين تصرف متوقعة بين الأفراد الذين يشكلونه. إنه نظام تدفعه المصلحة الذاتية والربح، ولكن تنظمه عوامل منها التنافس والتعاقد وحقوق التملك والعدل- المبادئ التي يعتقد الليبراليون الكلاسيكيون أن على الدولة أن تفرضها لتحافظ على نفع نظام السوق.

القوانين والملكية

حقوق الملكية أساسية في عمل هذا النظام النافع. يستطيع أصحاب الأملاك الآمنة أن يتاجروا بأشياء من أملاكهم مع من يرى في هذه الأشياء قيمة أكبر- ليستفيد بذلك الطرفان. بل إن الملكية الآمنة تعني أن للناس أن ينتجوا ما يجيدون إنتاجه ويبيعوه للناس ليشتروا به ما يجيد الناس إنتاجه. هذا التخصص، أو تقسيم العمل، يجعل الجميع أكثر إنتاجية، مقارنة بأن يحاول كل فرد أن ينتج كل شيء لنفسه.

تتيح الملكية الآمنة للناس أيضاً أن يبنوا رأس مال، ويستثمروا في أدوات ومعدات تتيح لهم أن ينتجوا أكثر، وأسرع، وأفضل. وتتيح لهم أن يقاوموا استغلال الأغلبية السياسية، إذ تعطيهم ما يحتاجون إليه لمقاومة الحكومات الطاغية.

قوانين الملكية

تمكّن حقوق الملكية الناس من امتلاك الأشياء واستعمالها، ومن منع غيرهم من استعمالها، ومن اكتساب دخل منها (بتأجيرها مثلاً)، ومن نقلها إلى غيرهم بالبيع أو الإهداء. هذه الحقوق يفرضها نظام عدل.

ولكن شرعية الملكية تعتمد على اكتسابها من غير إكراه. يمكن اكتساب الملكية بالتجارة أو الهدية. أو ربما بأخذ شيء لا يريده أحد غير آخذه، كأخذ قطعة من أرض قفرة- لا يضر هذا الأمر أحدًا، حتى إذا استطاع المالك الجديد أن يتربح منها. لا تقتصر الملكية على الأرض والأبنية والأموال المنقولة. بل يمكن أن تشمل أشياء مجردة كال حصص والأسهم، أو الملكية الفكرية كالتصاميم أو الموسيقى المحمية بحقوق النسخ- وبلا شك، الأملاك التي نملكها نحن جميعًا في حياتنا. يمكن أن يكون المالك فردًا أو منظمة أو حكومة، أو لا أحد (كمصايد الأسماك مثلاً) - وإن كان الليبراليون الكلاسيكيون يرون أن الملاك الخاصين أفضل من الحكومة في إدارة الأملاك، وأن الشيء إذا لم يكن ملكه لأحد فهو معرض لـ«مأساة المشاع»، إذ يستغله الناس أكثر من طاقته لأنهم ليس لهم مصلحة في الحفاظ عليه، خلافًا للمالك لو كان له مالك.

قد تكون قوانين الملكية معقدة، ولكنها تمكن أعدادًا كبيرة من الناس من التعاون السلمي بالتخصص والمتاجرة الطوعية. لقد تطورت هذه القوانين خصوصًا لإتاحة هذا التعاون المفيد.

عندما يكون بين الناس حقوق ملكية واضحة وثابتة، يزداد احتمال أن يتملكوا شيئًا ليستثمروه ويحافظوا عليه، ويصنّونوا استعماله الإنتاجي. هذا الأمر يفيد المالك حتمًا، ولكنه يفيد الناس أيضًا. لأن مقتضاه أن ثمار هذا الاستثمار ستكون متاحة للتجارة. وهذه التجارة بدورها تزيد التخصص والإنتاجية وانتشار

القيمة. قارن هذا بالبلدان التي تعاني الحرب أو انعدام النظام، حيث لا يجد المزارعون جدوى من زرع محاصيلهم أو رعايتها خوفاً من أن تسرقها أو تدمرها الجيوش الناهبة والسُّراق.

حجج الحرية الاقتصادية

خلفاً للمذاهب الاقتصادية التقليدية، لا يبني الليبراليون الكلاسيكيون أي نموذج شامل لتفسير الظواهر الاقتصادية. فالظواهر الاقتصادية عندهم، كالأسعار، هي نتائج غير متوقعة للتكيفات المتبادلة لملايين الأفراد. ولكن هذا لا يعني أنها ظواهر عشوائية أو غير عقلانية. بل العكس، تحوي عمليات السوق مقداراً كبيراً من «الحكمة» التي تتراكم مع تطاول فترات التجريب والخطأ.

المعلومات الشخصية والمتناثرة

في الحقيقة، إن في هذا المسلك حكمةً أكبر من مسلك الاقتصاد المخطط والمصمم والمدرس، ذلك أن النظام الاقتصادي الحر يملك معلومات أكثر –وأهم– ليعمل على أساسها.

إن ملايين الأفراد هؤلاء عندهم من المعرفة ما ليس عند أي كيان يخطط الاقتصاد، فهم يعرفون ظروفهم المحلية وقيمهم وأولويات مستهلكيهم ومنتجيهم. لا يستطيع المخططون جمع هذه المعلومات. لا لأنها كبيرة الحجم، ولا لأنها متناثرة وجزئية، بل ولأنها شخصية. المهارات، والخبرات، وفهم السوق، والشعور برغبات المستهلكين – كل هذه معارف أساسية تقود الحياة الاقتصادية، ولكن

يستحيل نقلها إلى المخططين المركزيين. هل يجب أن ننتج زيتاً أم نبيذاً؟ ليست المسألة مسألة حساب. السبب الوحيد الذي يدفعنا إلى إنتاج شيء ما هو أننا سنستهلكه، وما يستهلكه الناس يعتمد على حاجاتهم وقيمهم - على مشاعرهم التي لا يمكن جمعها ولا طرحها، مشاعرهم الذاتية، التي تختلف من لحظة إلى لحظة حسب عوامل كثيرة لا نعلمها.

ولكن النظام الاقتصادي العفوي ليس خالياً من الخطط. بل العكس، هو نتيجة تخطيط مستمر يقوم به ملايين الأفراد، إذ يستعمل كل منهم معرفته المتناثرة الجزئية الشخصية ليتوقع رغبات الآخرين وحاجاتهم ويخطط لتوجيه موارده لتلبية هذه الرغبات.

التنافس

تُجدي الحرية الاقتصادية لسبب، هو أنه في غياب الإكراه، ما من طريقة لتحصيل المصلحة الذاتية سوى تلبية حاجات ومصالح الآخرين. يرى الليبراليون الكلاسيكيون أن التنافس المفتوح عنصر أساسي في هذا الأمر، لأن إتاحة عدة خيارات أمام المستهلكين تدفع المنتجين إلى تلبية حاجات المستهلكين بأفضل سعر ممكن. التنافس الحقيقي ليس ما يصفه كتاب الجامعة من تطابق المنتجين المختلفين والمنتجات المختلفة والمستهلكين المختلفين. إنه عملية ديناميكية وإنسانية يسعى فيها المنتجون المتنوعون إلى تمييز منتجاتهم لإغراء المستهلكين المتنوعين بمظاهر مختلفة.

هذه «العيوب» هي التي تعطي الأسواق ديناميكيّتها وتدفع الابتكار والفعالية والتحسين. إن العجز والرغبات غير المحققة –التي تظهر في ارتفاع الأسعار– تنبّه المنتجين إلى تلبيةها. والفوائض هي التي تدل المستهلكين أن الموارد المنتجة تُهدّر. إن تنوع السلع واختلافها يتيح تلبية أذواق المستهلكين المختلفة –والمتناقضة أحياناً.

المرافق العامة

يوفق الاقتصاد الحر بين الأفراد الذين تختلف قيمهم. يستطيع الباعة والمشترون التعاون لأنهم يختلفون في تقييم السلعة أو الخدمة المباعة. بتوسط النقد، نستطيع أن نتاجر مع أناس على الجهة الأخرى من الكوكب، قد تختلف قيمهم عن قيمنا، ودينهم عن ديننا، وأخلاقهم ونظرتهم الكونية عن أخلاقنا ونظرتنا الكونية. وقد يُقال إن اعتماد الأمم بعضها على بعض اقتصادياً هو أكبر قوة سلام في تاريخ الإنسان.

قد تكون المصلحة الذاتية هي التي تحرّك الأفراد، ولكن حقوق الملكية والتخصص والأسواق والتجارة تسخر هذه المصلحة الذاتية للفائدة العامة. تنتج الأشياء بأسعار أفضل، يُخدم المستهلكون خدمة أفضل بسبب الدفع المستمر إلى تحسين جودة الخدمة وتقليل السعر، تنتج ملكيات جديدة وتزداد قيمتها، تُلبى الرغبات، وتوسّع الخيارات، ويحتفل بالتنوع الإنساني والفردية.

وحتى إذا كان الأفراد مدفوعين بالإحسان، فإن لهم مصلحة في الحفاظ على هذا النظام، لأنه يتيح لهم أن يزيدوا قيمة ما يستطيعون إنتاجه وتوزيعه على غيرهم.

آثار الحكومات المزعزعة للاستقرار

الحرية الاقتصادية مهمة عندنا، لا مجرد أن نشاطنا الاقتصادي يشغل معظم ساعات يقظتنا. بل ولأنها مؤسسة لحياتنا الاجتماعية والاقتصادية. فعلى سبيل المثال، تُخترق حرية التعبير عندما يتحكم أصحاب السلطة بالصحف والقنوات التلفزيونية والإذاعية ووسائل الإعلام الإلكتروني. تُخترق حرية الارتباط إذا امتلكت السلطات العامة كل غرف الاجتماع. ما كنا لنستمتع بثمار أعمالنا لو أن الحكومة تدير مكاتبنا ومصانعنا. من أجل ذلك يرى الليبراليون الكلاسيكيون أن الحرية الاقتصادية والملكية الخاصة أمران أساسيان لصدّ قوى الدولة الزائدة عن حدها.

عندما اغتنت دول مثل المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة، لم تكن حكوماتها كبيرة كما هي اليوم، بل كانت أصغر بكثير. اليوم، نجد في كل الدول تقريباً منظومات حكومية كبيرة تتطلب ضرائب عالية للحفاظ عليها. يرى الليبراليون الكلاسيكيون أن هذه الضرائب اعتداء على حقوق الملكية. قد تكون الضرائب المتواضعة أمراً لا بد منه لتقديم الوظائف الحكومية الأساسية كالدفاع والعدل. ولكن الضرائب العالية تثبّط العمل والادّخار، وتطفئ الآلية الإبداعية للأسواق،

وتبعد الموارد عن استخداماتها القيّمة إلى استخداماتها التي تفضّلها السلطات السياسية (التي كثيراً ما لا تعبّر عن الناس).

قد يكون تقنين الأسواق كذلك ضرورياً للحفاظ على حريتها- كالحفاظ على التنافس المفتوح ومواجهة الاستغلال. ولكن تقييد الاتفاقات التجارية يقلّص القيمة التي تنشئها التجارة الطوعية. وعلى كل حال، فإن كثيراً من القوانين إنما سُنّ لخدمة المصالح السياسية، لا لخدمة العامة.

خَلَص الليبراليون الكلاسيكيون إلى أن التدخلات الحكومية في الحياة الاقتصادية كارثيّة عادةً. ولما كانت الضرائب مكروهة، تلجأ الحكومات إلى الاستدانة – فتأخذ المال من الجيل التالي من دون إذنه ورضاه. تخفض الحكومات قيمة عملتها، لتستطيع رد ديونها بالنقد المنقوص قيمةً، ولكن هذا//تضخم يزعزع نظام الأسعار، ويغرق إشارة التغير الحقيقي في الأسعار النسبية في ضجيج صعود الأسعار، فيصعب على الناس أن يعرفوا أين ينبغي أن يوجّهوا جهودهم ومواردهم. وكثيراً ما يُغري الحكومات التلاعب بالنقد ومعدلات الفائدة على أمل إنشاء فترة ازدهار اقتصادي – في تحدٍّ لحقائق السوق ينتهي دوماً بالخمول والركود والبطالة. يفضّل الليبراليون الكلاسيكيون منع هذه التدخلات المؤذية.

الصحة والتعليم والرعاية من دون الدولة

لا يثق الليبراليون الكلاسيكيون في تدخل الحكومات في خدمات كالصحة والتعليم والرفاهية، إذ يرون أن هذا التدخل يستهلك معظم ميزانية الحكومات في الدول المتطورة.

تهدف الرعاية الاجتماعية مثلاً إلى إنهاء الفقر، ولكن يمكن القول إنها تفعل نقيض ذلك تماماً، إذ تفسد التوازن بين البطالة (المدعومة) والعمالة (المفروضة عليها الضرائب). يدعو معظم قادة الفكر الليبرالي الكلاسيكي إلى إشراف أقلّي للدولة على الرعاية الاجتماعية، ولكنهم يرون أن هذه الرعاية ينبغي أن تكون من خلال آليات السوق. فعلى سبيل المثال، يفضل الليبراليون الكلاسيكيون أن يؤمن الناس على أنفسهم من البطالة والمرض والعجز، مع الجمعيات الخيرية -التي تعود إليها الطاقة مع تراجع الدولة- لتساعدهم في العُسرة، أو أن تدفع الدولة الفائض الذي لا يستطيع دفعه المواطن لهذه الخدمات. يرى الليبراليون الكلاسيكيون أن هذا أقل هدراً. وأنه يخلق دوافع إيجابية أكثر، ودوافع فاسدة أقل، بالمقارنة مع أنظمة الدعم الحكومي الموجودة اليوم، التي كثيراً ما تروج للتبعية للدولة (في صفوف المستفيدين وفي صفوف البيروقراطيين الذين يعملون على هذه الأنظمة).

الصحة كذلك، مجال تقدمه الحكومة عادة أو تفرض عليه قوانين كثيرة، فتترك الناس بلا خيار بين موفري هذه الخدمة أو مؤمنيتها. ويتساءل الليبراليون الكلاسيكيون، إذا كان التنافس يبلي حسناً في الأسواق الأخرى، فلم لا ينفع بين المستشفيات؟ يرفع التنافس الجودة ويخفض السعر - ويفيد الفقير، الذي كثيراً

ما يعجز عن شراء هذه الخدمات اليوم، أكبر إفادة. هذا وإن التنافس الحقيقي بين شركات التأمين يجعل الناس واعين بالتكلفة المحتملة للمعيش غير الصحية، من دون الحاجة إلى حملات التوعية الحكومية.

يكثُر أن تحتكر الدولة التعليم كذلك، وتتخلص من بدائلها في سوقه - وممن يقدمون أفكاراً بديلة كذلك، وهو أمر ليس وراءه إلا الضرر في مجتمعات يفترض أنها حرة. لذا يناصر الليبراليون الكلاسيكيون التنافس في التعليم، وهو ما يفيد الفقير، العالق في المدارس السيئة، أكبر إفادة كذلك. يعتقد بعض الليبراليين الكلاسيكيين، مثل ملّ، أن التعليم الأساسي لا بد أن يكون إجبارياً، وإن كان غيره يرى أنه لا حاجة إلى الإجبار، لأن التعليم من أولى أولويات الآباء في أولادهم، ولأن الجمعيات الخيرية ستحل مشكلات الإعسار.

التجارة والحماية

يرى الليبراليون الكلاسيكيون أن التجارة الدولية يجب أن تكون حرة كما أن التجارة الداخلية حرة. يتيح هذا للدول أن تخصص فيما تجيد فعله، ويتيح للمستهلكين أن يتنعموا بسلع من شتى أنحاء العالم. تاريخياً، يُلاحظ أن الدول التي كانت أشد انفتاحاً على التجارة، كانت أسرع نمواً، مثل هونغ كونغ، هذا وإن الانفتاح الحديث لدول كالصين والهند أخرج مليارات الناس من الفقر المدقع.

يرى الليبراليون الكلاسيكيون أن التجارة الدولية تنشر التعاون الدولي والتسامح، وأنها تنشر الأفكار أيضاً. ومع هذا، بدافع سياسي، تحاول دول كثيرة

جداً حماية منتجها بفرض حدود على الاستيراد وفرض تعرفات جمركية. يمنع هذا الأمر المستوردين المحتملين من الاستفادة من ثمار أعمالهم، ويؤدي إلى تقلص الخيار أمام المستهلكين، وتقلص التخصص، وانخفاض فعالية استعمال الموارد، وخسران كثير من القيمة. يؤدي هذا الأمر أيضاً إلى القصاص والمعاملة بالمثل، وحروب التجارة والتوتر العالمي. ولكن هذا لا يحدث إلا لأن الحكومات لا تتردد في الاعتداء على الأنشطة الاقتصادية الحرة.

9. الليبرالية الكلاسيكية اليوم

الكسوف والإحياء

انحدار الليبرالية الكلاسيكية

ازدهرت الليبرالية الكلاسيكية في القرنين السابع عشر والثامن عشر؛ وندين لها بمعظم حقبة التجارة الحرة والنمو الاقتصادي العظيمة في القرن التاسع عشر. ولكن بحلول أواخر القرن التاسع عشر، بدأت أفكار أخرى تترسخ. فقد جلب التصنيع، أحد نواتج الحرية الاقتصادية، مشاكل اجتماعية - اضطرابات أسرية، وانتقال سريع إلى المدن، وتصور أعظم لعدم المساواة الآن بعد أن أصبح الناس يعيشون بالقرب من بعضهم.

بحلول القرن العشرين، أصبح المجتمع الصناعي أرض تجنيد للاشتراكية والشيوعية ثم الاشتراكية الوطنية، تكمله النزعة العسكرية التي تتماشى مع إيديولوجيات التمرکز. ولكن بدلاً من رفض المركزية بعد الصراعات الحتمية، خلص منتصرو فترة ما بعد الحرب إلى أن هياكل القيادة المركزية الخاصة بهم قد تساعدهم على «الفوز بالسلام» تمامًا كما «فازت بالحرب».

في ذلك الوقت، كانت هناك أيضًا ثقة أكبر في فهمنا الاقتصادي. اعتقد الاقتصاديون أنهم يملكون المعرفة والأدوات للتحكم في التوظيف والإنتاج، وأن التخطيط المركزي سيثبت تفوقه على «اللاعقلانية» المفترضة للسوق دون عناء.

الإجماع المتفكك

رغم أن وجهة النظر هذه بدت عتيقة حينها، لكنها سرعان ما شوهت نفسها. فقد أظهر تحسين السفر والاتصالات أوجه القصور الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للكتلة الشيوعية. ازدهرت ألمانيا الغربية بعد «شعلة الضوابط» التي أشعلها لودفيغ إرهارت في صباح يوم أحد في عام 1948 - بينما أصبحت ألمانيا الشرقية، على الجانب الآخر من جدار برلين الشائن، أكثر قتامة باطراد. وحدث الشيء نفسه في الكوريتين بمجرد تقسيم شبه الجزيرة إلى جزئين حر وشيوعي. فأصبح سكان العالم الأكثر تعليمًا واستنارة لا ينظرون إلى العسكرة كحماية لهم بل كتهديد لترابطهم الاقتصادي المتزايد.

كانت السياسة الاقتصادية لمرحلة ما بعد الحرب تتداعى أيضًا. وقد أدت السياسات التوسعية للاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز (1883-1946)، المصممة لفترة الكساد، إلى تحويل عائد السلام إلى توسع مزدهر للحكومة وتضخم عارم - مصحوبين لسبب غير مفهوم، بالنسبة للكينزيين، بالبطالة والركود.

إحياء الليبرالية الكلاسيكية

بالنسبة لليبراليين الكلاسيكيين، كان كل هذا بعيداً عن الغموض. وكما أوضح هايك، لقد كشف عن «الوهم القاتل» لتخيل أنه يمكننا التلاعب بالنظام التلقائي للحياة الاجتماعية والاقتصادية على نحو يرضينا.

ورغم تخصصهم بالبرية الفكرية، أعاد الليبراليون الكلاسيكيون تجميع صفوفهم لتقييم أفكارهم والتفكير فيها وجعلها مرتبطة بالعصر الحديث. بدأت المعركة في أبريل 1947، عندما جمع هايك مجموعة صغيرة من المفكرين الليبراليين الكلاسيكيين الأوروبيين والأمريكيين في الجبال فوق بحيرة جنيف، في الاجتماع الأول لما سيصبح جمعية مونت بيليرين. وقد استمر أعضاؤها في تأسيس مراكز فكرية ليبرالية كلاسيكية مثل معهد الشؤون الاقتصادية، الذي انبثقت منه عدة مؤسسات أخرى.

فاز العديد من الأعضاء، بمن فيهم هايك نفسه، بجوائز نوبل لمساهماتهم في النهضة الاقتصادية الليبرالية الكلاسيكية: وأصبح الفائزون جورج ستيغلر (1911-1991)، وميلتون فريدمان (1912-2006) وجاري بيكر (1930-2014)، مثلاً، شخصيات رائدة في مدرسة شيكاغو للاقتصاد، التي تركز على المال السليم والحكومة المقيدة وحرية السوق؛ بينما قاد زميلهم الحائز على جائزة نوبل جيمس م. بوكانان (1919-2013) هجوم مدرسة الاختيار العام على العقلانية المفترضة لاتخاذ القرار الحكومي. وبنهاية القرن العشرين، كانت أفكارهم تحفز الحكومات الرائدة في العالم.

معنى الليبرالية الكلاسيكية

على أية حال، كان الشيء الوحيد الذي فشل فيه الليبراليون الكلاسيكيون المعاصرون هو العثور على اسم جيد لأنفسهم. يعود النعت «كلاسيكي» إلى عصر لوك وسميث: ورغم الحكمة البالغة في أفكارهما، فقد تغير العالم، وطور الليبراليون الكلاسيكيون المعاصرون تفكيرهم بطرق جديدة للتعامل مع المواقف والحجج الحالية.

ولكن مع ذلك، ومن سوء حظهم، جرى الاستيلاء على مصطلح «ليبرالي» الواضح (على الأقل في أمريكا، رغم انتشار الالتباس من هناك)، من قبل أولئك المدافعون عن الحقوق المدنية والحرية السياسية، لكن المشككون في الحرية الاقتصادية والملكية الخاصة، والذين يعتقدون أن للدولة دور كبير في تصحيح أخطاء الماضي وتعزيز المساواة. وقد أرفق المصطلحان «الليبرالية الجديدة» و«الليبرالية الحديثة» أيضاً.

ربما كانت كلمة «الليبرالية الجديدة» لتصلح، لولا أنها أصبحت مجرد مصطلح مسيء يستخدمه نقاد الليبرالية الكلاسيكية المعاصرة. نشأت الكلمة بين المروجين «الأوردو-ليبراليين» لـ«اقتصاد السوق الاجتماعي» في ألمانيا الغربية بعد الحرب. ولكن استخدمت مؤخراً لإنشاء صورة كاريكاتورية، يُنظر فيها إلى الليبراليين الكلاسيكيين على أنهم متعصبون اقتصاديون عنيدون، دون ضمير أو

فكر اجتماعي للمحتاجين، مدافعون عن كل إجراءات الأعمال التجارية، ومطالبون بعدم التدخل ودولة حارسة – إن وجدت. من السهل جداً مهاجمة رجل القش هذا، لكن، كما رأينا، كل هذا بعيد جداً عما يعتقده الليبراليون الكلاسيكيون فعلاً.

الطيف الليبرالي الكلاسيكي

ومع ذلك، لا تعد الليبرالية الكلاسيكية أيديولوجية محددة؛ بل إنها، كما رأينا، طيف من المقاربات لمسائل الحرية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. يوجد وراء أحد الأطراف الأناركيين (وبعض الليبراليين)، الذين لا يرون ضرورة لمؤسسات الدولة إطلاقاً. ووراء الطرف الآخر هناك المحافظون، الذين يعتقدون أن للدولة دور قوي، ليس فقط في الدفاع عن الحقوق الأساسية، بل في الحفاظ على بعض القيم الأخلاقية أو السياسية.

يركز الليبراليون الكلاسيكيون على الثقافة والحكومة التمثيلية والقواعد التي يقوم عليها النظام الاقتصادي والاجتماعي التلقائي أكثر من الليبراليين؛ ولكنهم أقل استعداداً من المحافظين للتضحية بالحرية من أجل المنفعة الاجتماعية، رغم تشديد العديد منهم على أهمية المنفعة الاجتماعية.

ولكن مجدداً، يُدفع العديد من الليبراليين الكلاسيكيين بمبادئ جوهرية مختلفة. فبالنسبة للبعض، مثل فريدمان، تعد الحرية مهمة، لكن عواقب الحرية هي الأهم حقاً؛ وهم يفضلون رفع القيود والخصخصة وخفض الضرائب ليس لأنها

تعزز الحرية فحسب، بل من أجل نتائجها الاجتماعية المفيدة. يرى آخرون، مثل هايك، أن العمل الحر، مقيداً بقواعد أخلاقية وقانونية معينة، كركيزة أساسية للنظام التلقائي. ولكن، يصر آخرون، مثل نوزيك، على أن جميع البشر لديهم حقوق طبيعية ثابتة لا تترك أي دور شرعي للدولة سوى تصحيح الظلم.

لكن رغم تنوع وجهات نظرهم، يتفق الليبراليون الكلاسيكيون على المبادئ الأساسية. يعتقدون أن الهدف الرئيسي للدولة هو حماية حقوقنا في الحياة، والحرية، والملكية والسعي إلى السعادة. ونظراً لأهمية هذه وظيفة، فقد يتعذر تصغير الدولة جداً، ولكن إن أردنا حماية حرياتنا من إساءة استخدام سلطة الدولة، فيجب أن تكون مقيدة في النطاق. يؤمن الليبراليون الكلاسيكيون بأن *التبادل الطوعي* هو أفضل طريقة لإضافة القيمة ونشرها، وإطلاق العنان لروحنا الإبداعية والاحتفاء بتنوعنا وتعبيرنا عن الذات. لديهم *كراهية للاستبداد* في الحياة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، ولكن يؤكدون أننا نحتاج إلى بعض القواعد الأخلاقية والقانونية للحفاظ على الأداء السلس للأنظمة الاجتماعية والاقتصادية التلقائية. إنهم يعتقدون أنه يجب على الأفراد تحمل *المسؤولية* عن أفعالهم: فرغم أننا أحرار في مساعدة الآخرين، وهذا ما نفعله غالباً، فلا يملك أحد أي حق في طلب الدعم من أي شخص آخر. ويمنحون جميع الأفراد مكانة أخلاقية متساوية، ومعاملة متساوية بموجب القانون.

الأممية الليبرالية الكلاسيكية

الليبراليون الكلاسيكيون أمميون في معتقداتهم، ويعتبرون أن البشرية جمعاء تتشارك في الحقوق والحريات الأساسية. لكنهم لا يرفعوا أي فكرة طوباوية عن الحكومة العالمية، أو حتى المجتمع المدني العالمي. وواقعياً، يقبلون أن المواطنين مرتبطون بشدة بدولهم القومية؛ ويسعون إلى تثقيفهم ونزع فتيل الصراعات بين تلك الدول فحسب. يمكن أن يساعد السفر الدولي والاعتماد الاقتصادي المتبادل في ذلك كثيراً – نشر الأفكار، والفرص، والاختيارات والحرية في نفس الوقت.

يعتقد الليبراليون الكلاسيكيون أن مبادئ الحرية المطبقة في أي دولة يجب أن تكون متطابقة دولياً، في مبادئ مثل حرية التجارة، ورأس المال، والهجرة عبر الحدود وعدم التمييز ضد الأجانب أو سلعهم وخدماتهم وممتلكاتهم. ولكن، كما قال الألماني الأوردو-الليبرالي فيلهلم روبكه (1899-1966)، تبدأ الأممية من الداخل. فإذا حافظنا على قوانين عادلة وحريات وسيادة القانون داخل دولنا الأم، يحتمل على الأقل أن ترشد المبادئ نفسها تعاملاتنا ومؤسساتنا الدولية. لا يملك الليبراليين الكلاسيكيين طموحات إمبريالية لأفكارهم: الإمبراطوريات ليست وسيلة لكسب عقول الناس، رغم أنهم غالباً ما يجمعون أفكارهم. يرحب الليبراليون الكلاسيكيون بالتنوع بين الثقافات والبلدان وكذلك بين المجتمعات والأسر والأفراد.

التعامل مع الجماعات غير الليبرالية

على أي حال، هناك مشكلة تثير اهتمام الليبراليين الكلاسيكيين تتمثل في كيفية التعامل مع الجماعات والدول غير الليبرالية إلى حد كبير. وقد أصبحت المشكلة أكثر إلحاحًا. لطالما كان هناك أصوليون دينيون وسياسيون يرفضون أي فكرة عن الحرية السياسية والاجتماعية والاقتصادية ويسعدون بإخماد حرياتنا إن كان لديهم القدرة لفعل ذلك. ولكن الآن، مع سهولة السفر البالغة وتوفر التقنيات المدمرة بكثرة، أصبح التهديد المحتمل أكثر خطورة.

فضل الليبراليون الكلاسيكيون عمومًا التسامح على التدخل، الذي يروونه متعارضًا مع حقوق الشعب في تقرير المصير. لكن إذا حددت مجموعات أو دول أخرى هدفها على أنه تدمير الحرية والتسامح نفسه، فالسؤال هو إلى أي مدى يمكن لليبراليين الكلاسيكيين تحمل التعصب. زعم ميل، في القرن التاسع عشر، أننا نملك كل الحق في التدخل في الدول «البربرية»، ولكن ليس في الدول «المتحضرة»، لأن الدول «المتحضرة» فقط متساوية معنا أخلاقيًا؛ وعلى أي حال، ليس محتملاً أن يؤدي التدخل في شؤون الدول «المتحضرة» إلى تغييرها. في الآونة الأخيرة، استخدم جون رولز حجة مماثلة، مفادها أنه يمكننا التسامح مع الدول «اللائقة» ولكن ليس «الخارجة عن القانون».

يتمسك الليبراليون الكلاسيكيون، بطريقة نموذجية، بمجموعة من الآراء حول مثل هذه القضايا، إذ يشدد البعض على تقرير المصير، وقوة المجتمعات الحرة ضد الاعتداءات غير الليبرالية، والتكلفة غير المجدية لمحاولة تغيير المعتقدات الدينية

للناس؛ ويزعم آخرون أنه يجب علينا التدخل للدفاع عن أنفسنا. تثير الإستراتيجية الأخيرة سؤالاً آخر، حول كيفية تحديد متى تكون جماعة أو أمة غير ليبرالية حقاً ومدى تهديدها. فالصين، مثلاً، عديمة الحرية السياسية وقليلة الحرية الاجتماعية، ولكنها تملك تدابير عادلة للحرية الاقتصادية؛ رغم أن قوتها الاقتصادية والعسكرية تثير أعصاب الكثيرين. هل يجعلها هذا تهديداً للدول الليبرالية الكلاسيكية؟

اللا ليبرالية في الداخل

تظهر قضايا مماثلة حول مسألة كيفية التعامل مع الجماعات غير الليبرالية في الداخل. يخشى الليبراليون الكلاسيكيون أن التدخل (مثل حظر مجموعات دينية أو سياسية معينة) يتعارض مع مبادئهم الأساسية، ويقوض الاستقلال الذاتي والتعبير عن الذات للآخرين. ويميلون غالباً إلى التسامح مع الجماعات الدينية والسياسية، رغم أنهم قد يرغبون في بعض الحالات (صعود الاشتراكية القومية في ألمانيا، مثلاً) في ألا يفعلوا ذلك.

من ناحية أخرى، يعتقد العديد من الليبراليين الكلاسيكيين أنه من الصواب التدخل لمنع حرمان الفتيات من التعليم، مثلاً، أو لمنع تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والزواج القسري. إذ تعتبر هذه انتهاكات للحقوق والحريات التي يتمتع بها جميع البشر.

ليس لدى الليبراليين الكلاسيكيين إجابة شافية لهذه الأسئلة. لكنهم يتبنون عمومًا وجهة النظر القائلة بأن عمل الدولة يجب أن يظل في حده الأدنى. ويتبنى البعض وجهة النظر القائلة أننا نعيش في عصر تعددي، وأننا ناضجون كفايةً لتحمل السلوكيات والعادات المختلفة، لذا يعد التدخل عمومًا غير مبرر ما لم تكن هناك حالة «عامة» دامغة لفعله. يؤكد آخرون أن الإقناع والنقاش أكثر فاعلية في تغيير العقول على الأمد الطويل. فقد يكون وضع قانون ضد ختان الإناث، مثلاً، أقل فاعلية في إنهاء هذه الممارسة من حرية النساء اللاتي خضعن له في اتخاذ قرار بعدم إلحاقه بأطفالهن. هذه هي الحرية التي يجب أن يدافع عنها القانون.

ومرةً أخرى، ماذا سيفعل الليبراليون الكلاسيكيون إن وجدت الجماعات غير الليبرالية نفسها في الصدارة واستخدمت قوتها السياسية لتجريد الناس من حقوقهم وحررياتهم؟ بالنسبة للبعض، مثل باين، سيكون هذا مبررًا كافيًا لانتفاض والإطاحة بمثل هذه الحكومة. لكن واقعياً، يعرف الليبراليون الكلاسيكيون أن الأمور ستصبح سيئة للغاية قبل حدوث شيء كهذا.

الرؤية الليبرالية الكلاسيكية

ليس لدى الليبراليين الكلاسيكيين أوهام حول العالم. فالبشر ليسوا كاملين؛ لا يمكن تفسير عالمهم بمبادئ صرفة، ولا يمكن إدارته بواسطة معادلات بسيطة. وعادةً ما تكون الأحداث نتائج غير المتوقعة لأفعال، ولكن ليس النوايا دائماً، البشر

الذين غالبًا ما يكونون أقل عقلانية وأبعد عن النفع. وأفضل سياسة لدينا هي الاعتراف بكل هذا، وتسخير الضعف البشري بطرق تعزز المنفعة البشرية، مثل الأسواق الحرة.

إن الليبرالية الكلاسيكية، كما رأينا في البداية، فكرة إنسانية. تقبل الناس على أنهم بشر متنوعون. وتسعى إلى تعظيم المجال والفرص المتاحة لهم لمتابعة أهدافهم المختلفة. وتبحث عن طرق يمكن من خلالها لمواطني هذا العالم المتنوع التعاون معًا سلميًا.

يريد الليبراليون الكلاسيكيون عالمًا يسوده السلام، مع حد أدنى من الإكراه (وهذا بحد ذاته لا تمارسه سوى الحكومات الشرعية والتمثيلية). يريدون أن يتمتع العالم بالازدهار الناتج عن *التبادل الطوعي* في إطار نظام اقتصادي حر، ويريدون أنظمة قانونية تحمي حقوق جميع البشر وتمكنهم من التكيف بطريقة تعاونية مع طموحات بعضهم البعض.

يريدون فرض قيود على السلطة، إذ يرون في قوة الحكومات سببًا للصراع الدولي والقمع الداخلي. ويطالبون بسيادة القانون التي تحد من السلطة التعسفية وتجعل حكامنا يخضعون لنفس القوانين التي يخضع لها الجميع. يدعمون حرية الجميع في التفكير، والتحدث، والعمل ومتابعة أهدافهم الخاصة، شريطة ألا يؤذوا الآخرين في هذه العملية، ويؤكدون على أهمية وجود نظام قضائي مستقل للحفاظ على هذا النظام. ويدعمون حرية الناس في السعي وراء غاياتهم الخاصة بطرقهم

الخاصة، حتى لو كانت مدمرة للذات، ولا يريدون أن يطلب أي شخص الإذن من بعض السلطات قبل القيام بشيء ما. والأهم أنهم يريدون تحديد مجال شخصي لا يحق للسلطات السياسية التدخل فيه على الإطلاق.

يثق الليبراليون الكلاسيكيون في النظام الاقتصادي الحر. ويؤكدون أن توسعه التدريجي في جميع أنحاء العالم قد جلب تعليمًا أفضل، وارتفاعًا في متوسط العمر المتوقع، وعمراً أطول، وخلوًا من الأمراض، وفرصًا أكثر، وخصوصًا للفئات الأكثر فقرًا. بدأ هذا يحدث قبل وقت طويل من انتشار الاشتراكية والتدخل، ويمكن رؤيته ينتشر الآن إلى بلدان المناطق الأكثر فقرًا التي انفتحت أخيرًا على أفكار السوق والتجارة الدولية – ما سمح للناس في كل مكان ببيع ثمار عملهم في أسواق بعيدة، وزيادة تخصص وكفاءة المنتجين في مختلف البلدان وخلق القيمة ونشرها. يعتقد الليبراليون الكلاسيكيون أنه لا توجد حدود منطقية للنمو الاقتصادي والازدهار البشري، عند وجود نظام أسعار يدفع الناس ملء الرغبات والاحتياجات غير الملباة. وسيظل الابتكار والتحسين والجهود التي يبذلها كل شخص لتحسين حالتهم موحدة وثابتة وغير منقطعة حسبما يسمح المشرعون والمنظمون.

عالم ليبرالي كلاسيكي؟

هل نعيش بالفعل في هذا العالم؟ بالكاد: ففي عصر التعقيد، والارتباب، والتقلب والتنوع، ما يزال الكثير من الناس ينتظرون من الحكومات الحماية والأمن الاقتصادي. ومع نمو الحكومات، تزداد مشكلة الاختيار العام. وكلما زادت الموارد التي تتحكم فيها الحكومات، يصبح طلب خدمات مجدياً لجماعات المصالح، وتزداد أهمية استرضاء السياسيين لها.

قد تكون الدول أدركت أخيراً إخفاقات الملكية العامة وخصخصة صناعاتها الحكومية؛ لكن استُبدلت الأنظمة المزدهرة بالملكية الكاملة. قد لا يكون السياسيون أرسقراطيين بعد الآن، لكنهم ليسوا أقل تعالياً، ويمررون قوانين نمط الحياة التي يفترض أن تنقذنا من أنفسنا.

لم ينجح الليبراليون الكلاسيكيون حتى الآن في جعل المسؤولين يفهمون حدود سلطتهم الشرعية؛ ولمَ قد يريد الأقوياء تقييد أنفسهم بأي حال؟ لكن لا شك في أن دعم الحرية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ينتشر في جميع أنحاء العالم، ويرجع الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى تحسين السفر والتعليم والاتصالات. ربما ما تزال الليبرالية الكلاسيكية تستند إلى تراث لوك، ولكن أحد مهاجميها أنها لا تحاول حشر الإنسانية في بعض النماذج البائدة؛ بل تهدف، بدلاً من ذلك، إلى إطلاق العنان للتفاوت اللامحدود والقدرة على التكيف في العالم.

10. أهم مفكري الليبرالية الكلاسيكية

جون لوك (1632-1704)، فيلسوف إنجليزي

يرى كثيرون أن لوك هو الأب المؤسس لليبرالية الكلاسيكية. بعد أن نُفي إلى فرنسا بسبب عداؤه لملكة ستوارت، كتب *رساليته في الحكومة المدنية* (1690)، واحتجّ فيه لخلع جيمس الثاني، رافضاً «الحق الإلهي» للملوك ومؤكداً على أن الحكومة الشرعية إنما تقوم على عقد مع الشعب، لا على «القوة والعنف». يرى جون أنه في الحالة الطبيعية، للناس حق في الحفاظ على حياتهم وصحتهم وأموالهم - التي يملكونها بـ«مزج عملهم، بالموارد الطبيعية، من اعتداء الآخرين. لما أراد الناس أن يحموا هذه الحقوق الطبيعية بسلام، تعاقدوا على تأسيس حكومة يدعمونها لتحميها. تستمد الحكومة شرعيتها إذن من رضا المحكومين، فإذا أخفقت في حماية حقوقهم، فلهم الحق في خلعها والخروج عليها. أثرت هذه الأفكار تأثيراً قوياً في الثورتين الأمريكية والفرنسية، وفي المفكرين الدستوريين ومنهم توماس جفرسون (1743-1826).

فولتير [فرانسوا-ماري أروي] (1694-1778)، كاتب فرنسي

بعد أن نفّته من فرنسا القوانين الأرستقراطية، ذهب فولتير إلى إنكلترا وأعجبته الحريات المدنية فيها، وأعجبته حكومتها الدستورية وفكرها الليبرالي الكلاسيكي.

قرر بعد ذلك أن يكرّس حياته لنشر هذه الحريات الأساسية، والتسامح وحرية التعبير والتجارة. نقد فولتير في كتابه *رسائل فلسفية عن الإنجليز* (1734) انعدام الليبرالية في فرنسا، ودعا إلى الخروج على السلطات الأرستقراطية وانتقد قلة التسامح في الكنيسة. ومع أنه سُجن في الباستيل، فقد استمرت حركته ضد القمع الذي كان منتشرًا آنذاك في أوروبا القارية.

آدم فيرغسن (1723-1816)، منظر اجتماعي أسكتلندي

انتصر فيرغسن للمذهب القائل إن سعي البشر لسعادتهم ينتج عالمًا من التنوع الخلاق، ومن الفعالية التي تتجلى في تقسيم العمل، ومن الابتكار الذي يقود التقدم. شرح فيرغسن الطبيعة العفوية للمؤسسات الاجتماعية، وكتب: «تقوم الأمم على المؤسسات، التي هي نتيجة للسلوك الإنساني بلا شك، ولكنها ليست نتيجة أي تصميم إنساني». أثرت هذه الأفكار في معاصره آدم سميث (1723-90).

آدم سميث (1723-1790)، فيلسوف وعالم اقتصاد أسكتلندي

ذكر آدم سميث عبارة «اليد الخفية» مرة واحدة فقط في كتابه *ثروة الأمم* (1776)، ولكن الكتاب كله مصبوغ بهذه الفكرة القوية. شارك سميث معاصره فيرغسن في ملاحظة نمو المؤسسات الإنسانية من دون نية من أحد. لم ير سميث أن الناس بطبيعتهم أنانيون أو ناكرون للجميل، إذ إنهم يحبون أن يرى الناس فيهم خيرًا، ولكنهم يسعون إلى مصلحة ذاتهم، وعندهم اتجاه قوي (وشرعي) إلى مصلحة

ذاتهم. في غياب الإكراه، يدرك الأفراد أن مصلحة النفس لا تتحقق إلا بخدمة الآخرين، فبمساعدة أنفسهم، يساعدون غيرهم أيضاً. هذا التبادل الطوعي، كما بين سميث، ينشئ قيمة للطرفين معاً، ولو لم يكن كذلك لما كان التبادل أصلاً. أكد سميث أن التخصص وتقسيم العمل، الذي تتيحه عملية التبادل، دافع كبير من دوافع الفعالية والازدهار، في الدولة الواحدة وبين الدول المختلفة كذلك. ساعدت أفكار سميث المؤثرة في إنشاء عصر التجارة الحرة العظيم في القرن التاسع عشر. كانت تربيته رأسمالية المحاسيب كما تربيته الحكومة الكبيرة. وكان في رأيه أن «رجل النظام» (أي المخطط الاجتماعي) لا يستطيع أن يتحكم بدوافع الإنسانية المختلفة، وأن «نظام الحرية الطبيعية الجليّ البسيط» أساس أمتن للمجتمع.

توماس جفرسون (1743-1826)، قائد ثوري أمريكي

اعتقد جفرسون أن الله وهب لنا جميعاً حقوقاً طبيعياً لا سبيل إلى نزعها منها، منها «الحياة والحرية وطلب السعادة». اعتقد جفرسون أن الناس بطبيعتهم أحرار في تصرفاتهم، ما لم يعتدوا على حرية غيرهم. تأثر جفرسون بأفكار جون لوك (1632-1704)، وكان يرى أن شرعية الحكومة تقوم على تعاقدتها مع الناس وممثليهم المختارين. لم يثق جفرسون بمركزيات السلطة الكبيرة، سواء في الحكومة أو في القطاع الخاص. عارض جفرسون كذلك التعصب الديني، والحكم المطلق في السياسة.

فردريك باستيا (1801-50)، منظرٌ سياسي فرنسي

فيما كان نابليون يقيّد التجارة في «نظامه القارّي»، كان باستيا يدعو إلى الحرية الفردية والأسواق الحرة. رأى باستيا أن الحكومة لا فعالة ولا يعتمد عليها، وأن مصالح المنتجين تسودها بسهولة، وهو ما يجعلها «الخيال الكبير الذي يريد فيه الجميع أن يعيش على حساب الجميع». اشتهر استهزاؤه بالحماية بتشبيهها بعريضة كتبها صنّاع الشموع، يطالبون فيها الحكومة أن تواجه التنافس الذي تنافسهم إياه الشمس. يرى باستيا أن الحكومات وُجدت لتدافع عن الحرية والملكية – وهما حقّان سابقان عليها. سبق باستيا المدرسة النمساوية في الاقتصاد، ومن مفكرها فردريك هايك (1899-1992)، إذ قال إن الأسواق المدفوعة بالمصالح الذاتية تنظّم النشاط الاقتصادي وتدفع الموارد نحو أفضل استخداماتها.

ريتشارد كوبدن (1804-1865)، سياسي وصناعي إنجليزي

إلى جانب جون برايت (1811-89)، كان كوبدن قائد مدرسة مانشستر التي تابعت آدم سميث (1723-90) في القول بأن التجارة الحرة تتيح السلع الأساسية للجميع وتنشئ مجتمعاً أقرب إلى العدل. في عام 1838، أنشأ القائدان العصبة المناوئة لقانون الذرة، التي دعت (ونجحت) إلى إلغاء التعارف الجمركية المفروضة على القمح المستورد، التي كانت ترفع أسعار الخبز وتسبب العجز مرة بعد أخرى.

أنشأ الرجلان كذلك حملة للسعي إلى فهم أفضل وسلام أعمق بين الأمم، إذ كانا يعتقدان أن من شأن التجارة الحرة أن تحقق هذا. عندما عمل ريتشارد سياسيًا، ساعد في فتح التجارة بين بريطانيا وفرنسا.

جون ستوارت ملّ (1806-73)، مصلح وفيلسوف إنجليزي

يعتبر كتاب ملّ عن الحرية (1859)، كتابًا من الكتب الكلاسيكية في الفلسفة الليبرالية، ولو أن دفاعه عن الحرية كان لأجل نتائجها النافعة، لا اتباعًا لنظرية مجردة عن الحقوق الطبيعية. ومع أن ملّ كان ناقدًا للحكومة الكبيرة، فإنه ناصر تدخل الدولة في مجالات كثيرة، سوى حماية الحرية. اتبع ملّ معلّمه المنفعي جيمس بنتام (1748-1823)، في القول بأن الخير هو ما أنتج أكبر سعادة لأكثر جمهور، ولو أنه كان يعتقد أن المتع العليا أرفع وأهم من المتع الدنيا. ينبغي أن يكون الأفراد أحرارًا في السعي لما يرغبون، ما داموا لا يضرّون أحدًا بذلك. إن الاستعمال الشرعي الوحيد لسلطة الحكومة هو منع الأذى الجسدي أو التهديد به. هذا وإن إنكارنا لأفعال الآخرين، أو «خيرهم، المادي أو الأخلاقي، ليس حجة كافية» لتقييدهم. ناصر ملّ حرية التعبير مناصرة قوية، وقال إن الآراء المكبوتة قد تكون صحيحة، وأنها حتى إذا أخطأت، فقد تكون تحديًا نافعًا للآراء السائدة.

هربرت سبنسر (1820-1903)، أنثروبولوجي وفيلسوف إنجليزي

سعى سبنسر إلى تطبيق نظرية التطور على الشؤون الاجتماعية والسياسية. واعتقد أن المجتمعات الإنسانية، التي بدأ أمرها بسيطةً ومُحاربةً، تطورت إلى مجتمعات صناعية متطورة، انتشرت بفضل استقرارها وازدهارها. على الرغم من أنه يُوصَف بالدارويني الاجتماعي، فإن سبنسر يرى أن الإنسان يتطور إلى كائن أقرب إلى اللطف. دعا سبنسر إلى «حرية كل فرد، محدودةٌ بحرية الكل»، ودعا إلى الحكومة الصغيرة، وسياسة عدم التدخل، وحرية التعاقد، وعارض تقنين التجارة. رأى سبنسر أن الحرية تزيد التنوع والابتكار، وهو ما يتيح للمجتمعات أن تتطور أسرع إلى هيئات أنفع.

فردريك هايك (1899-1992)، عالم سياسي إنجليزي نمساوي

أظهرت أعمال هايك في ثلاثينيات القرن العشرين، التي عمل فيها مع معلمه لودفيغ فون ميسس، كيف أن دورات الازدهار والركود ناتجة عن التلاعب الحكومي السخيف بالائتمان. كان هايك أهم منتقدي الجمعية والتخطيط المركزي والتدخل التوسعي الذي دعا إليه جون مينارد كينز (1883-1946)، وقد حاجَّ بأن هذه الأمور تقود إلى التضخم والفساد الاقتصادي. جذبت الحرب العالمية الثانية اهتمامه إلى العلوم السياسية، وتتبع في كتابه *الطريق إلى العبودية* (1944) جذور الشمولية، قائلاً إن التخطيط المركزي يأتي بنتائج عكسية، ومن أجل ذلك لا بد من إكراه متزايد للحفاظ عليه. في كتابه *دستور الحرية* (1960)، كتب هايك أفكاراً عن

النظام الاجتماعي والاقتصادي الحر. حدّث هايك الفكرة الليبرالية الكلاسيكية القائلة بالنظام الاجتماعي العفوي المنظم لنفسه، وقال إن هذا النظام ينشأ من التصرفات العادية (أو «القوانين») التي يتبعها الأفراد. قال هايك إن هذه الأنظمة وإن كانت غير مخطّط لها، تستطيع أن تعالج مقداراً ضخماً من المعلومات -التي يملكها الأفراد ولكنها متناثرة وجزئية وشخصية وقصيرة المدى عادةً- مقداراً أكبر مما تستطيع معالجته أي وكالة تخطيط، حتى إذا استطاعت الوصول إليه. في كتابه *الغرور القاتل* (1988)، قال هايك إنه من الوهم أن نتخيل أن في استطاعتنا أن نشكّل أنظمة معقدة باستعمال أدوات العلوم المادية، وأن المحاولات الواعية لتغيير هذه الأنظمة تؤدي إلى زعزعة استقرارها وإلى كوارث اجتماعية واقتصادية. أسس هايك كذلك جمعية مونت بيليرين، التي أصبحت منتدىً عالمياً للفكر الليبرالي الكلاسيكي.

آين راند (1905-82)، باحثة في الأخلاق وروائية روسية أمريكية

انتصرت راند في رواياتها للفردانية الأصولية، التي تقع على الطرف اللبرتاري من الطيف الليبرالي الكلاسيكي. رأت راند أن الحياة وتحقيق الذات هما مقياس الأخلاق، وأن العقل، الذي يقوم عليه هذان الأمران، يجب أن يسود كل أفعالنا، وأن على الناس أن يركزوا على مصالحهم الذاتية طويلة المدى. رأت راند أن الأفراد يستحقون ثمار أفعالهم، وأنه لا يجوز أن يؤخذ شيء منهم بالعنف، الذي يميّته

العقل العقلاني. لا يمكن أن ينشأ أي نزاع بين الأفراد المهتمين بمصالح ذاتهم اهتماماً عقلانياً، ولا حاجة إلى التضحية بالنفس، لأن الناس سيرون قيمة أنفسهم في احترام حقوق الآخرين. وإذا كان للحكومة دور، أو للقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي، فهو حماية هذه الحقوق.

أشعيا برلين (1909-97)، فيلسوف لاتفي بريطاني

كان برلين أهم المدافعين الفيلسفيين في القرن العشرين عن التعددية والتسامح. ورأى أنه لا يمكن جمع تنوع الأفكار والقيم والتواريخ الإنسانية وديناميكياتها في نموذج واحد. رأى برلين أنه ما من مبدأ أخلاقي موحد صحيح، ولا معيار يمكن الحكم على الأشياء به: الحياة تسوية مستمرة بين قيم متناحرة، منها الحرية والمساواة مثلاً. فرّق أشعيا بين نوعين من الحرية: الحرية السلبية، التي تظهر في أعمال جون ستوارت ملّ (1806-73)، التي تقول بحق الناس في التصرف كيف شأؤوا دون قيد. والحرية الإيجابية، التي تقول إن الإنسان لا يمكن أن يكون حراً حتى يشكّل مصيره ويحقق ذاته. ولئن كان لهذان المفهومان أهمية، فإن برلين خشي أن يُستعمل مفهوم الحرية الإيجابية على يد المؤدلجين لتقويض الحرية السلبية بدلاً من تكميلها، فالحرية السلبية تبقى حجر أساس الليبرالية الكلاسيكية.

ملتون فريدمان (1912-2006)، اقتصادي أمريكي

في دراساته في نظرية الكمية في النقد (1956)، أحيأ فريدمان الفكرة القائلة بواجب الحكومة في الحفاظ على عملة مستقرة. قال فريدمان إن الحكومات التي حاولت أن تنشئ وظائف برفع التضخم لم تنشئ إلا التضخم والبطالة. التضخم مثل المخدرات، قد يؤدي إلى ازدهار قصير المدى ولكنه في النهاية يأتي بمشكلات على المدى الطويل. أقام فريدمان حملة للدعوة إلى «قانون نقدي» لمنع التضخم، ولمنع الإنفاق بالعجز. كتب مع زوجته روز فريدمان (1910-2009) كتابه الرأسمالية والحرية (1962)، الذي دعا فيه إلى الأفكار التي كانت تعدّ في ذلك الوقت متطرفة، ومنها الأسواق الحرة وتعويم العملة والضريبة السلبية على الدخل، وقسائم التعليم وخصخصة رواتب التقاعد الحكومية. اعتقد فريدمان أن المستفيدين الوحيدين من تقنين مهنة ما هم أصحاب هذه المهنة، لا زبائنهم. عارض فريدمان تجريم المخدرات، وقال إن تقنين نمط المعيشة يقوض الحرية الفردية. أوصل كتابه وسلسلته التلفزيونية حرية الاختيار (1980) إلى جمهور أوسع. كتب في هذا الكتاب: «إن الاعتماد على حرية الناس في التحكم بحياتهم حسب قيمهم أسلم طريق لتحقيق أفضل مجتمع عظيم يمكن تحقيقه».

جيمس بيوكانان (1919-2013)، اقتصادي أمريكي

كان جيمس بيوكانان وغوردون تولوك (1922-2014) الشخصيتين القياديتين في مدرسة الخيار العام، إذ تشاركا في كتاب رياضيات التراضي (1962). شكك

المؤلفان في عقلانية القرارات الديمقراطية، وأشارا إلى أن مصالح بعض الناخبين، وبعض مجموعات الضغط والسياسيين والمسؤولين تفسد هذه العملية. ولئن كان اقتصاديو «الرعاية الاجتماعية» أشاروا إلى إخفاق السوق، فإن الحقيقة هي أن للحكومة إخفاقاً أيضاً. اهتم المؤلفان بقدرة الأغليات -أو حتى التحالفات الصغيرة بين مجموعات الضغط- على استعمال قوة الدولة لاستغلال الأقليات، برفع الضرائب مثلاً على مجموعات معينة من الناس. اعتقد بيوكانان أن أفضل طريقة لمواجهة هذا هو التسوية الدستورية التي وضعت القوانين التي يجب أن تلتزم بها القرارات السياسية اللاحقة. الأمل أن تكون هذه القوانين الدستورية مقررّة بالإجماع لإغلاق كل الأبواب أمام استبداد الأغلبية.

روبرت نوزيك (1938-2002)، فيلسوف أمريكي

في كتابه *الأناركية والدولة واليوتوبيا* (1974)، دافع نوزيك دفاعاً أخلاقياً عن الحرية. بدأ دفاعه بمفهوم الأمر المطلق عند إمانويل كانط (1724-1804)، أنه لا بد أن نعامل الناس على أنهم غايات في أنفسهم، لا على أنهم أدوات تساعدنا على بلوغ غاياتنا، ومن ثم يجب أن نتصرف على نحو متسق مع مبدأ عام. أكد نوزيك أن الإنسان يملك جسمه ومواهبه وكدحه، وأنه ليس لأحد الحق في أخذ هذه الأشياء بالقوة. لا حقّ إذن في ضرائب توزيع الثروة. فالثروة لم توجد لكي توزّع «بعدل»، إنما وجدت بفضل مواهب الأفراد وريادتهم وجهودهم. إذا اكتسبت الثروة ونُقلت

بالعدل، من دون إكراه، فالتوزيع الناتج توزيع عادل، وإن لم يكن متساوياً. تنحصر وظيفة الدولة في حماية الأفراد من العنف والسرقة والاحتياال وخرق العقود. في هذه الحالة، يكون الناس أحراراً في اتباع أهدافهم وآمالهم الخاصة. دولة الحرس هذه لن تؤدي إلى الفوضى – كما حذر كثيرون بعد الثورة الفرنسية – لأن الناس سيتجمعون معاً لحماية حقوقهم، بإنشاء وكالات خاصة لحل النزاعات مثلاً.

11. اقتباسات ليبرالية كلاسيكية

الوثيقة العظمى

وقد منحنا أيضاً لكل الرجال الأحرار في مملكتنا، نحن وورثتنا من بعدنا إلى الأبد، كل الحقوق المكتوبة بالأسفل، وسيحظون بها ويحتفظون بها هم وورثتهم، منا ومن ورثتنا إلى الأبد... لن تُفرض أي ضرائب أو مساعدات على مملكتنا إلا بالاستشارة العامة لمملكتنا... ولن يُقبض على رجل حر، أو يُسجن، أو يُجرد من ممتلكاته أو حقوقه، أو يُنفى من موطنه، أو يُحرم من منزلته بأي شكل من الأشكال، ولن نتخذ إجراءات ضده أو نحاكمه إلا من خلال حكم أقرانه أو بقانون الأرض... ولن نبيع لأي أحد حقاً أو عدلاً، ولن نحرم أحد منهما أو نوخرهما عن أحد... يحق لكل التجار الخروج الآمن والمضمون من إنجلترا، والدخول إليها، ويحق لهم البقاء هناك وأن يتحركوا أينما يشاؤون عبر البر والبحر للشراء والبيع بموجب التقاليد القديمة المشروعة، في مأمن من كل أعمال الابتزاز الشريرة...

— جون ملك إنجلترا (1166-1216) (تحت وطأة الإكراه)

الحقوق الطبيعية

إن الحق الطبيعي... هو حرية كل إنسان في أن يستخدم قوّته كما يشاء للحفاظ على طبيعته، أو بعبارة أخرى، الحفاظ على حياته.

– توماس هوبز (1588–1679)، *اللفياتان*

لطور الطبيعة قانون طبيعة يحكمه يلتزم به كل فرد، والعقل –وهو ذلك القانون– يعلمّ البشر جميعاً، إن استشاروه، أنهم جميعاً متساوون ومستقلون، فلا ينبغي على أحد أن يوقع ضرراً بحياة آخر، أو صحته، أو حريته، أو ممتلكاته...

– جون لوك (1632–1704)، *رسالتان في الحكم المدني*

نحن نؤمن بأن الحقائق التالية بديهية: أن كل البشر خلّقوا سواسية، وأن خالقهم وهبهم حقوقاً محددة لا يمكن التصرف فيها، ومن بينها الحياة، والحرية، والسعي لتحقيق السعادة.

– توماس جيفرسون (1743–1826)، *إعلان الاستقلال الأمريكي*

إن الحياة، والحرية، وحق الملكية لا تدين بوجودها لإصدار البشر القوانين. بل إنها وجدت قبل ذلك، وهذا هو ما جعل البشر يصدرن القوانين في المقام الأول.

– فريدريك باستيا (1801–50)، *القانون*

للأفراد حقوق، وثمة أمور لا يمكن لفرد أو جماعة أن يفعلوها لهم (دون أن ينتهكوا حقوقهم). وتلك الحقوق قوية وبعيدة المدى للغاية لدرجة أنها تجعلنا نشك في ما يمكن للدولة ومسؤوليها أن يفعلوه، إن كان هناك شيء يمكن لهم فعله من الأساس.

– روبرت نوزيك (1938–2002)، الأناركية، والدولة، واليوتوبيا

الحكومة المحدودة

إن من أقصى درجات الوقاحة والعجرفة... أن يتظاهر الملوك والوزراء بحراسة اقتصاد الأفراد، وأن يقيدوا إنفاقهم... ذلك أنهم أنفسهم، دون أي استثناء، أكبر مسرفين في المجتمع بأكمله. دعهم يعتنون بإنفاقهم جيدًا، ولهم أن يستأمنوا الأفراد بإنفاقهم بأمان. فإذا لم يدمر بذخهم الدولة، فلن يفعل ذلك رعاياهم أبدًا.

– آدم سميث (1723–90)، ثروة الأمم

إن صلاحيات الحكومة وُضعت في قبضة بعض الأيدي بدافع الضرورة. وأولئك الذين استؤمنوا عليها يتعرضون لإغراءات لا حصر لها باستغلالها، ولن يتوقفوا عن استغلالها إذا لم يُمنعوا عن ذلك.

– جيمس ميل (1773–1836)، من مقالة «وضع الأمة» في جريدة/لندن

ريفيو

تميل السلطة إلى الإفساد، والسلطة المطلقة تُفسد بشكل مطلق.

– اللورد أكتون (1834–1902)، رسالة إلى الأسقف كريتون

كيف نمنع الحكومة التي صنعناها من أن تتحول إلى وحش فرانكشتاين يدمر الحرية ذاتها التي أسسناها لحمايتها؟ الحرية نبتة نادرة ورقيقة... الحكومة ضرورية للحفاظ على حريتنا، فهي أداة يمكن من خلالها أن نمارس حريتنا. ولكنها، بتركيز السلطة في الأيدي السياسية، تتحول أيضاً إلى تهديد للحرية. ورغم أن البشر الذين يمتلكون تلك السلطة لهم نوايا حسنة في البداية... فستجذب السلطة وتشكل أشخاصاً ذوي طباع مختلفة.

– ميلتون فريدمان (1912–2006) مع روز د. فريدمان (1910–2009)،

الرأسمالية والحرية

بالنسبة إلى الشخص الحر، البلد مجموعة من الأفراد الذين يؤلفوه، لا أمراً يسمو فوقهم. وهو فخور بالتراث المشترك ويكن ولاءً للتقاليد المشتركة. ولكنه يعتبر الحكومة وسيلة، أو أداة، لا مانحاً للأفضال والهبات، ولا سيّداً أو إلهاً يجب عبادته وخدمته على نحو أعمى.

– ميلتون فريدمان (1912–2006) مع روز د. فريدمان (1910–2009)،

الرأسمالية والحرية

النظام التلقائي...

كل خطوة وكل حركة للجموع، حتى في العصور التي تُسمى العصور المتنورة، تحدثان دون علم بالمستقبل. والأمم تتعثر في المؤسسات التي هي نتيجة عمل الإنسان، وليست تنفيذًا لأي تصميم إنساني.

— آدم فيرغسون (1723-1816)، مقالة في تاريخ المجتمع المدني

يستهلك (الأغنياء) قدرًا أكبر بقليل من الفقراء، وعلى الرغم من أنانيتهم وجشعهم الطبيعيين... فهم يقسمون نتائج تحسّنهم مع الفقراء. وتقودهم يد خفية تسعى لجعل كل ضروريات الحياة موزعة بشكل متساوٍ تقريبًا، وهو ما كان يمكن تحقيقه إذا كانت الأرض مُقسمة إلى أجزاء متساوية بين كل سكانها. ولذا، بدون قصد وبدون علم، تنهض مصالح المجتمع، وتُتاح وسائل تكاثر النوع.

— آدم سميث (1723-90)، نظرية المشاعر الأخلاقية

...الإرشاد الحميد...

ومن هنا قال الحكيم «لن أقوم بأي فعل (عن عمد)، وسينصلح الناس. سألتزم السكينة، وسيستقيم الناس. لن أقلق بشأن أمرهم، وسيغدو الناس أغنياء. لن أبدي أي رغبة، وسيعود الناس إلى حياة البساطة البدائية».

— لاو تسو (نحو 600 ق.م.)

الليبرالية... تقيد التحكم المتعمد لنظام المجتمع الشامل بحيث ينحصر في بعض القواعد العامة الضرورية لتكوين النظام التلقائي الذي لا نقدر على التنبؤ بتفاصيله.

— فريدريش هايك (1899-1992)، القواعد والنظام

...مقابل التخطيط والضوابط

إن رجل النظام... بارع جداً في الظهور بمظهر الحكيم بغرور بالغ. وكثيراً ما يكون متيماً بالجمال الافتراضي الذي تتسم به خطته المثالية للحكومة، لدرجة أنه لا يتحمل أي انحراف ولو كان صغيراً عنها... ويبدو أنه يتخيل أن بوسعه تنسيق أعضاء مختلفين لمجتمع عظيم بنفس سهولة ترتيب قطع الشطرنج على الطاولة.

وهو لا يفكر في أن، في طاولة شطرنج المجتمع الإنساني العظيمة، كل قطعة لها مبدأ حركة خاص بها، وهو مختلف تمامًا عما قد يختار الجهاز التشريعي أن يفرضه عليها.

– آدم سميث (1723-90)، نظرية المشاعر الأخلاقية

(في عدم وجود القيود التجارية) يؤسس نظام الحرية الطبيعية البديهي البسيط نفسه من تلقاء نفسه. يُترك كل رجل... حراً ليسعى إلى تحقيق مصلحته بطريقته الخاصة... السيادة معفية تمامًا من واجب لا يكفي لأدائه أي قدر من الحكمة أو المعرفة الإنسانية. وهذا الواجب هو الإشراف على صناعات الأفراد الخاصة، وتوجيهها نحو أنسب توظيفات لمصلحة المجتمع.

– آدم سميث (1723-90)، ثروة الأمم

ذلك ليس نزاعًا حول ما إذا كان التخطيط مناسبًا أم لا. بل هو نزاع حول ما إذا ينبغي أن يجري التخطيط مركزيًا، من خلال سلطة واحدة للنظام الاقتصادي بأكمله، أم أن يكون موزعًا بين أفراد متعددين.

– فريدريش هايك (1899-1992)، «استخدام المعرفة في المجتمع»

قبل أن نحاول إعادة تشكيل المجتمع بذكاء، علينا أولاً أن نفهم سير عمله. علينا أن ندرك أننا، حتى إن اعتقدنا أننا نفهمه، قد نكون مخطئين. وما علينا تعلمه للفهم هو أن حضارة الإنسان لها حياة خاصة بها، وأن كل الجهود التي نبذلها لتحسين

الأمر لا بد من أن تعمل داخل نظام عامل لا يمكننا أن نتحكم به بالكامل، وجل ما يمكن أن نأمله هو تسهيل ومساعدة تشغيل قواه حتى نتمكن من فهمها.

– فريدريش هايك (1899–1992)، دستور الحرية

العدالة وحكم القانون

ما ليس عدلاً، ليس قانوناً. وما ليس قانوناً لا تنبغي طاعته.

– ألغرنون سيدني (1623–83)، خطابات بخصوص الحكومة

يبدأ الطغيان من حيث تنتهي سلطة القانون، أي كلما هُتكت حرمة القانون لإلحاق الضرر بالغير. وكل من يتجاوز تلك السلطة التي منحها إياه القانون، ويستغل القوة التي تقع تحت سيطرته... لا يصلح أن يكون حاكماً بعد ذلك. وإن تصرفه دون تفويض شرعي يبيح مقاومته، كما يقاوم أي فرد آخر من يسطو على حق الآخرين بالقوة.

– جون لوك (1623–1704)، رسالتان في الحكم المدني

تقوم حرية المواطن السياسية على راحة النفس التي تنشأ من رأي كل شخص حول سلامته... ولا يمكن أن تقوم قائمة للحرية إذا ما اجتمعت السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في شخص واحد أو في هيئة حاكمة واحدة. وذلك لأنه قد

يخشى من أن يضع الملك ذاته أو مجلس الشيوخ ذاته قوانين جائرة لينفذها تنفيذاً جائراً.

– مونتيسيكو (1689-1755)، روح الشرائع

من أكثر ما يهم الجمهور هو الحفاظ على تلك الحرية الشخصية. وذلك لأنه، إذا ترك الأمر ولو لمرة واحدة في يد أي حاكم كبير أن يسجن أي شخص جزافاً على النحو الذي يراه الحاكم ذاته أو أي من مرؤوسيه مناسباً، (كما يفعل الملك في فرنسا بصورة يومية)، فستنتهي كل الحقوق الأخرى والحصانات عما قريب.

– السير ويليام بلاكستون (1723-80)، تعليقات على قوانين إنجلترا

إذا أزيلت العدالة، فسيتفتت نسيج المجتمع البشري العظيم الهائل، هذا النسيج الذي ينبغي تعزيزه ودعمه الذي يبدو، إذا جاز لي القول، متسماً بحنان الطبيعة الغريب والعزيز، في لحظة واحدة إلى ذرات.

– آدم سميث (1723-90)، نظرية المشاعر الأخلاقية

خليفة فسيحة مليئة بالنحل،

عاشت في رخاء ويسر...

لم يكن هناك عبيد للطغيان،

ولا حكماً بالديمقراطية الجامحة.

ولكن الملوك لم تكن تخطئ، لأن

سلطتهم كانت مقيدة بالقوانين.

– برنارد ماندفيل (1670–1733)، حكاية النحل

الحرية الاقتصادية

لطالما كانت الحكومة تعني الإكراه والإلزام، وهي بحكم الضرورة النقيض التام للحرية. الحكومة كفيل للحرية، وهي متوافقة مع الحرية فقط إذا كان نطاقها مقصوراً بالقدر الكافي على الحفاظ على ما يُدعى الحرية الاقتصادية. وحيث لا تقوم لاقتصاد السوق قائمة، فستظل أفضل أحكام الدساتير والقوانين من حيث النية مجرد حبر على ورق.

– لودفيج فون ميزس (1881–1973)، العمل الإنساني

إن التحكم في مساعينا الاقتصادية يعني... التحكم في كل شيء.

– فريدريش هايك (1899–1992)، الطريق إلى العبودية

أينما نجد عنصراً كبيراً من الحرية الفردية، وبعض تدابير التقدم في الراحة المادية تحت تصرف المواطنين العاديين، وأمثلاً واسعاً في تحقيق المزيد من التقدم في المستقبل، نجد هناك أيضاً أن النشاط الاقتصادي مُنظم بصورة رئيسية من خلال السوق الحر.

– ميلتون فريدمان (1912–2006) وروز د. فريدمان (1910–2009)،
حرية الاختيار

لن تجد تدابير أفضل بمقدورنا أن نتخذها لتعزيز قضية الحرية في الوطن وفي
الخارج أفضل من التجارة الحرة الكاملة إلا القليل.

– ميلتون فريدمان (1912–2006) وروز د. فريدمان (1910–2009)،
حرية الاختيار

الحرية الشخصية

لا أحد يمتلك الحق في إجباري على أن أكون سعيدًا بطريقته الخاصة التي يفكر
بها في منفعة الآخرين. ولكن يحق لكل فرد أن يسعى إلى تحقيق سعادته بأفضل
طريقة يراها مناسبة، إذا لم تنطو على انتهاك حرية الآخرين في السعي إلى هدف
مشابه لأجل أنفسهم حين تكون حريتهم متماشية مع حق الحرية في جميع
الحالات الأخرى وفقًا لقوانين عالمية ممكنة.

– إمانويل كانت (1724–1804)، مبادئ السياسة

من يضحون بالحرية الأساسية مقابل الحصول على قليل من الأمان المؤقت لا
يستحقون الحرية ولا الأمان.

– بنجامين فرانكلين (1706–90)، ردًا على حاكم بنسلفانيا

إن الحرية الوحيدة التي تستحق هذا الاسم هي حرية السعي إلى تحقيق مصالحنا الخاصة، بطريقتنا الخاصة، ما دمنا لا نحاول حرمان الغير من مصالحهم، أو عرقلة جهودهم للحصول عليها.

– جون ستوارت ميل (1806–73)، عن الحرية

الغاية الوحيدة التي تسوّغ ممارسة السلطة على أي فرد في مجتمع متمدن، رغماً عن إرادته، هو منعه من إلحاق الضرر بالآخرين. أما إذا كانت الغاية المنشودة من إرغام الفرد هي مصلحته الذاتية، سواء كانت أخلاقية أو مادية، فذلك لا يُعد مسوغاً كافياً.

– جون ستوارت ميل (1806–73)، عن الحرية

تكن الحرية في قلوب الرجال والنساء. وحين تموت، فلن ينقذها أي دستور، أو قانون، أو محكمة...

– القاضي ليرند هاند (1872–1961)، «روح الحرية»، خطاب في

نيويورك عام 1944

لا يتكئ إيماننا بالحرية على النتائج التي يمكن توقعها في ظروف معينة، بل على الاعتقاد بأنها، مع أخذ كل الأمور في الاعتبار، ستطلق العنان لقوى تخدم الخير أكثر مما تخدم الشر.

– فريدريش هايك (1899–1992)، دستور الحرية

المجتمع الذي يجعل المساواة أهم من الحرية لن يحصل على أي منهما. والمجتمع الذي يجعل الحرية أهم من المساواة سيحصل على قدر كبير من كليهما.

– ميلتون فريدمان (1912–2006)، حرية الاختيار (حلقة تلفزيونية)

أنا أؤيد تقنين المخدرات. فطبقاً لنظام القيم الخاص بي، إذا أراد الناس أن يقتلوا أنفسهم، فلهم كل الحق في فعل ذلك. إن سبب معظم الأذى الذي ينشأ من المخدرات هو أنها غير قانونية.

– ميلتون فريدمان (1912–2006)، مُقتبس في كتاب جون ميتشنسون

إذا كان الجهل نعمة، فلماذا لا نجد الكثير من السعداء؟

أتمنى الحظ السعيد للأناركيين، بما أنها الطريقة التي ينبغي أن نسير عليها الآن. ولكنني أعتقد أننا في حاجة إلى الحكومة لفرض قواعد اللعبة... نحن في حاجة إلى الحكومة للحفاظ على نظام محاكم يدعم العقود ويبت في أمر التعويض عن الأذى. نحن في حاجة إلى حكومة لضمان أمان المواطنين – لتوفير حماية الشرطة. ولكن الحكومة تفشل في كثيرٍ من تلك الأمور التي ينبغي أن تقوم بها لأنها منخرطة في كثيرٍ من الأمور التي لا ينبغي أن تقوم بها.

– ميلتون فريدمان (1912–2006)، مقابلة مع مجلة بلاي بوي

الحرية السياسية

لقد أقر المؤلفون السياسيون أن من المسلمات أن، عند نسج أي نظام حكومة وإصلاح الفحوصات والضوابط العديدة في الدستور، لا بد من افتراض أن كل رجل مخادع، وأن لا هدف له، في تصرفاته، سوى تحقيق مصالحه الخاصة.

— ديفيد هيوم (1711-76)، مقالات، أخلاقية، سياسية، أدبية

لا يوجد قاسم مشترك بين الديمقراطية والاشتراكية سوى كلمة واحدة، المساواة. ولكن لاحظ الفرق: فالديمقراطية تسعى إلى المساواة في الحرية، بينما تسعى الاشتراكية إلى المساواة في التقييد والعبودية.

— ألكسيس دو توكفيل (1805-59)، خطاب للمجلس، 1848

الدولة هي الخيال العظيم الذي يسعى الجميع من خلاله أن يعيش على حساب كل شخص آخر.

— فريدريك باستيا (1801-50)، الدولة

الديمقراطية في جوهرها وسيلة، أداة نفعية لحماية السلام الداخلي والحرية الفردية. وعلى هذا النحو فهي ليست معصومة من الخطأ أو يقينية بأي حال من الأحوال.

— فريدريش هايك (1899-1992)، الطريق إلى العبودية

12. تاريخ أحداث الليبرالية الكلاسيكية

- 930 تأسيس أول برلمان في العالم، ألثينغي، في آيسلندا.
- 973 يحلف الملك الأنغلوسكسوني إدغار أول قسم تتويج، ويقسم فيه أن يدافع عن الأرض ويقيم القانون ويحكم بالعدل.
- 1014 يقبل الملك الأنغلوسكسوني إثلرد أن يقيم القوانين القديمة وأن يشاور مجلس ويتان.
- 1066 ينتهي عصر الحرية الفردية والحكومة المحدودة في إنكلترا مع الغزو النورماني لها وتأسيس نظام الإقطاع.
- 1215 تحت الضغط، يوافق الملك جون على توقيع الماغنا كارتا، الوثيقة التي تؤكد حقوق الملكية وتحدد المملكة بقوانين الأرض.
- 1225 يصدر الملك هنري الثالث ملك إنكلترا نسخة جديدة من الماغنا كارتا، لتصبح الوثيقة المؤسسة للدستور البريطاني.
- 1265 يشكل سيمون دو مونتفورت البرلمان الكبير، ليجعل قرارات الملك خاضعة لموافقة المجلس، بمشاورة البرلمان.
- 1381 تدعو ثورة الفلاحين في إنكلترا إلى استعادة القوانين القديمة.
- 1517 يبدأ مارتن لوثر الإصلاح البروتستانتي، ليعزز الفردانية، بلا قصد منه.
- 1651 يدعو توماس هوبز في كتابه اللفيثان إلى الحكومة القوية، ولكنه يدعو إلى أن تقوم الحكومة على عقد اجتماعي، وإلى الحقوق

الطبيعية للناس، وإلى حقهم في الدفاع عن أنفسهم حتى من الدولة.

- 1687 ينشر ويليام بن أول طبعة أمريكية من الماغنا كارتا.
- 1688 في الثورة المجيدة، يُخلع الملك جيمس الثاني ويضع البرلمان شروطاً للملك الجديد ويليام وزوجته ماري، ليحد سلطة الملك.
- 1689 يؤكد قانون الحقوق في بريطانيا الكبرى على الطبيعة التعاقدية للحكومة، ويثبت حدوداً لسلطات الملك، ويضمن حرية التعبير في البرلمان، وينص على إقامة انتخابات دورية ويؤكد على حق الاعتراض على السلطات من دون خوف الانتقام.
- 1690 ينشر جون لوك *رسالته عن الحكومة المدنية*، ويقدم فيهما أسساً فلسفية لفكرة الحكومة التعاقدية ويؤيد خلع الملك جيمس الثاني.
- 1705 ينشر برنارد منديفيل *خلية التذمر*، وهي قصيدة في الفوائد الاجتماعية للمصلحة الذاتية.
- 1720 يبدأ جون ترنشارد وتوماس غوردون نشر *رسائل كاتو*، وهي مقالات صحفية تدعو إلى حرية التعبير والضمير.
- 1734 يثور فولتير على الثقافة الخالية من الليبرالية في فرنسا في كتابه *رسائل فلسفية عن الإنكليز*.
- 1748 ينشر تشارلز دو مونتيسكيو *روح القوانين*، ويدعو فيه إلى تقسيم السلطة إلى فروع: تشريعية وتنفيذية وقضائية.

- 1767 يصف كتاب آدم فيرغسن تاريخ المجتمع المدني المؤسسات بأنها «نتيجة الفعل الإنساني، لا نتيجة تنفيذ أي تصميم إنساني».
- 1776 ينشر آدم سميث كتابه ثروة الأمم، ويظهر فيه أن التقدم الاقتصادي تقوده المصلحة الذاتية والتبادل الطوعي والتجارة الحرة وتقسيم العمل.
- 1776 تعلن أمريكا استقلالها عن الحكومة البريطانية لأنها اعتدت على «الحقوق الراسخة» لمواطنيها.
- 1780 يتوّج دستور ماستشوستس الذي كتبه جون آدمز فصل السلطات، «يجب أن تكون حكومة قوانين، لا حكومة أناس».
- 1785 في كتابه أسس غيبّيات الأخلاق، يقدم إمانويل كانط مفهومه عن «الأمر المطلق»، وهو وجوب معاملة الآخرين على أنهم غايات في أنفسهم، لا على أنهم وسائل.
- 1789 يدخل دستور الولايات المتحدة حيز التنفيذ، وينص على فصل السلطات والحكومة المحدودة.
- 1789 تنشر حكومة فرنسا الثورية إعلان حقوق الإنسان والمواطن، وتؤكد فيه على مبدأ اللاعنّف، والقضاء العادل، وحقوق الملكية وحرية الضمير، ولكن هذه المبادئ لا تلبث أن تلغى.
- 1791 إقرار قانون الحقوق في الولايات المتحدة، الذي يعدد الحقوق الأساسية كحرية الدين والتعبير والاجتماع والصحافة وحمل الأسلحة والحرية من الاعتقال الجائر والتملك الجائر.

- 1833 تؤدي ضغوط الليبراليين الكلاسيكيين إلى إلغاء العبودية في معظم الإمبراطورية البريطانية.
- 1838 يشكل ريتشارد كوبدن وجون برايت العصبة المناوئة لقانون الذرة، التي تسعى إلى إلغاء التعارف الجمركية الحمائية الضارة المفروضة على القمح.
- 1843 تبرز صحيفة *ذا إكونومست*، التي أسسها جيمس ولسون، لنصرتها للتجارة الحرة وعدم تدخل الحكومة.
- 1843 تلغى العبودية في جميع أنحاء الإمبراطورية البريطانية.
- 1846 تلغى قوانين الذرة.
- 1849 ينشر فردريك باستيا كتابه *القانون*، الذي يؤكد فيه على حقوق الأفراد الإلهية في الدفاع عن أنفسهم وعن حريتهم وأموالهم، ويقول فيه إن الحكومة والقانون كلاهما فاقد للشرعية إذا اعتدى على هذه الحقوق.
- 1851 في *إحصائياته الاجتماعية*، يقدم هربرت سبنسر حجة تطورية لإقامة دولة محدودة بالدفاع عن أشخاص مواطنيها وأموالهم.
- 1859 ينشر جون ستوارت مل دفاعه الكلاسيكي عن الحرية، عن الحرية.
- 1927 يؤكد لودفيغ فون ميسس مرة أخرى على المبادئ الليبرالية الكلاسيكية في كتابه، *ليبراليات*، وإن كان لم يترجم إلى الإنكليزية حتى عام 1962.

- 1943 تنشر آين راند روايتها الفلسفية *المنبع*، وفيها دفاع قوي عن تحقيق الذات.
- 1944 ينشر فردريك هايك *الطريق إلى العبودية*، كتابه الذي أظهر فيه أن جذور الشمولية كامنة في التخطيط المركزي والإكراه اللازم لتنفيذه.
- 1945 يقيم كارل بوبر في كتابه، *المجتمع المفتوح وأعداؤه*، حجة ضد الهندسة الاجتماعية اليوتوبية ويقدم فكرة «المجتمع المفتوح»، وآراءً متعددة أخرى، ويدعو إلى التغيير التدريجي.
- 1947 يجتمع العلماء الليبراليون الكلاسيكيون من أنحاء أوروبا وأمريكا في سويسرا لأول مرة في أول اجتماع لجمعية مونت بيليرين.
- 1957 تنشر آين راند روايتها الشهيرة والمؤثرة عندما هز *أطلس* كتفيه، وتؤكد فيها على الأهمية الشديدة للجهود الفردية في إنشاء الازدهار.
- 1958 في كتابه *مفهومان للحرية*، يفرّق أشعيا برلين بين الحرية السلبية والإيجابية، ويقول إن الحرية الإيجابية معرضة لسوء الاستخدام من جهة المؤدلجين.
- 1960 ينشر فردريك هايك *دستور الحرية*، الذي يبين فيه جذور المجتمع الليبرالي الكلاسيكي ومبادئه ومؤسساته.
- 1962 في كتابهما *رياضيات التراضي*، يشير جيمس بيوكانان وغوردون تولوك إلى مشكلات المصلحة الذاتية في اتخاذ القرار السياسي.

- 1962 ينشر ملتون فريدمان *الرأسمالية والحرية*، ويدعو فيه إلى الأسواق الحرة والعملات العائمة والضريبة السلبية على الدخل، وقسائم التعليم وغيرها من الأفكار الراديكالية في زمانه.
- 1973 ينشر موري روثبارد كتابه *نحو حرية جديدة*، وفيه تطبيق متين للتراث الليبرالي الكلاسيكي على المشكلات الاجتماعية والسياسية الحديثة.
- 1974 يعارض روبرت نوزيك في كتابه *الأناركية، والدولة، والبيوتوبيا*، الضرائب التوزيعية ويعدها اعتداء على الملكية الشخصية، ويدافع دفاعاً متيناً عن الحرية.
- 1980 تقدم سلسلة *حرية الاختيار* التلفزيونية التي أداها ملتون فريدمان الحجج الليبرالية الكلاسيكية إلى جمهور جديد أوسع.
- 1988 ينشر فردريك هايك كتابه *الغرور/القاتل*، الذي يبين فيه أن النظام العفوي للمجتمع الإنساني معقد إلى درجة لا يستطيع معها أي مخطط أن يفهمه أو يوجهه.
- 1989 يظهر سقوط جدار برلين التخلّف الاقتصادي والمشكلات الاجتماعية في الكتلة السوفييتية المخططة مركزياً.



